قسم العلاقات الدولية

توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية "بريكس+ أنموذجا"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

صالحي هادية **د. بلقرشي إيمان**

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د. طارق تاحي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. إيمان بلقرشي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. حميد رامي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/ 2025.

الشكر والعرفان

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فالحمد لله أولا حمدا كثيرا أن وفقني لهذا.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة إيمان بلقرشي، على ما قدّمته لي من الدعم وتوجيه أكاديمي طيلة فترة إعداد هذه المذكرة، وعلى سعة صدرها، وحسن إشر افها، وتفانيها في المتابعة العلمية والنقد البناء، الذي كان له بالغ الأثر في إنضاج هذه الدراسة.

وأخص بالشكر أيضا كل من ساندني معنويا خلال رحلة البحث، من أساتذتي كل بإسمه وجميل وسمه (حمزة غول، أوعشرين ابتسام، عامر ناصر) لكم كل المحبة والتقدير.

وطبعا، لا يفوتني أن أخص بالشكر والتقدير زملاء الدفعة، الذين كان لرفقتهم العلمية والإنسانية بالغ الأثر في تحفيزي على مواصلة المسار رغم التحديات. تقاسمنا مسار الدراسة بحلوه ومره، وتبادلنا الدعم الفكري والنفسي في لحظات التعب والتردد، مما منحني قوة إضافية للاستمرار أكن لكم كل الاعتزاز والامتنان.

(مها عليا، ملك، صبرينة، يمنى، وفاء، فريال، أمينة، أميرة، أم هاني) كانت رفقتكم شرفا لي.

(شاكيرا العزيزة) شكرا أن تقاسمتي معي المسار.

(مصطفى، زينو ومنصف)، شكرا على صداقتكم وأخلاقكم.

كما لا يفوتني أن أعبر عن امتناني لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، على قبولهم تقييم هذا العمل وتقديم ملاحظاتهم القيّمة التي أعتز بها.

الإهداء

إلى عمتي صورية، التي كانت لي أما في الحنان، ورفيقة في المحن

وإلى زوجها نجيب إلياس، الذي منحني من رعايته ما جعلني ما أنا عليه اليوم.

لكما أكتب هذا الإهداء بكل امتنان، فلولاكما، لما سارت قدماي بثبات نحو هذا الحلم.

وإلى أبي العزيز، شكرا على حبك الثابت، وفخرك الدائم

وجودك كان مساحة أمان، أشكرك على ثقتك

وإلى روح أمي نعيمة، التي رحلت عن دنياي ولم ترحل عن وجداني،

كم تمنيتك معي.

وإلى إخوتي الأعزاء :فرح، بشرى، آية، جوجو، ملاك، ومسكة،

كنتم دائما الدفء الذي أعود إليه، والسند الذي لا يتغير

وإلى فريال، صديقتي الأقرب و ابنة عمتي،

رفقتك كانت من النِّعم التي أعتزبها، وصوتك كان دائمًا ما يُرمم داخلي ما أفسده التعب،

وإلى البعيدة الحاضرة في قلبي دائما "خولة".

وإلى كل أفراد عائلة صالحي :أعمامي وعماتي و أبناؤهم،

لكم في القلب مكان، وفي الذاكرة فضل لا يُنسى،

شكرًا على محبّتكم، وعلى دفء العائلة الذي لا يعوّض.

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية

- **المبحث الأول :**القوة الناعمة: المفهوم والتطورات النظرية
  - المطلب الأول: القوة الناعمة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية
  - المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لتوظيف القوة الناعمة
  - المطلب الثالث: القوة الناعمة كأداة للتأثير في العلاقات الدولية: تأصيل مفاهيمي
- **المبحث الثاني :**القوة الناعمة في السياسة الخارجية واستراتيجياتها
  - المطلب الأول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى
  - المطلب الثاني: دور المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية في تفعيل القوة الناعمة

الفصل الثاني: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية

- **المبحث الأول :**السياق التاريخي والفكري للسياسة الخارجية الروسية
  - المطلب الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الروسية
  - المطلب الثاني: المحددات الفكرية والاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية
- **المبحث الثاني :**أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية
  - المطلب الأول: الإعلام الروسي كأداة للقوة الناعمة
  - المطلب الثاني: الثقافة واللغة والتعليم كأدوات للتأثير الخارجي
  - المطلب الثالث: البعد الديني والدبلوماسية الإنسانية

الفصل الثالث: بريكس+ كمنصة مؤسساتية لتفعيل القوة الناعمة الروسية

- **المبحث الأول :**بريكس+: النشأة، الهيكل والدور الجيوسياسي
  - المطلب الأول: تطور تكتل بريكس إلى بريكس+
  - المطلب الثاني: بريكس+ كآلية بديلة في النظام الدولي
- **المبحث الثاني :**توظيف روسيا لبريكس+ كأداة لتوسيع نفوذها الناعم
  - المطلب الأول: بريكس+ كمنصة لتفعيل القوة الناعمة الروسية في الفضاء الأوراسي
  - المطلب الثاني: بريكس+: نحو آلية مرنة لتعزيز الشراكة مع دول الجنوب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية توظيف روسيا لمفهوم القوة الناعمة ضمن سياستها الخارجية في ظل التحولات الجيوسياسية المعاصرة، وصعود أدوات التأثير غير المباشر في سياق نظام دولي متعدد الأقطاب. وتركز على مجموعة "بريكس+" كإطار مؤسسي بديل، تسعى من خلاله موسكو إلى إعادة تموضعها الجيوسياسي دون الاعتماد على أدوات القوة الصلبة التقليدية.

تشير نتائج الدراسة إلى أنَّ روسيا اعتمدت خطاب "التعددية القطبية" وفعّلت شراكات مع دول الجنوب العالمي عبر آليات كالدعم الإعلامي (قناة RT نموذجًا)، وتقديم المنح الدراسية، وتوظيف البعد الديني، بهدف بناء صورة دولية بديلة وتحالفات مرنة. ومع ذلك، تظل هذه المقاربة الناعمة محدودة التأثير لأسباب بنيوية، أبرزها ضعف الجاذبية الثقافية الروسية مقارنة بقوتها العسكرية، وغياب الاتساق بين خطابها التعددي وسلوكها الداخلي، إلى جانب المنافسة المتصاعدة من الشريكين الصيني والهندي داخل "بريكس+".

ورغم أنَّ روسيا تمكنت من تقويض بعض ركائز النظام الليبرالي، مثل المؤسسات المالية الغربية، عبر إنشاء مؤسسات موازية، إلا أن أدواتها الناعمة لا تزال دون المستوى الذي يمكّنها من قيادة نظام عالمي بديل. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير نموذج روسي أكثر انفتاحًا ومرونة، يتجاوز الإرث السوفيتي، ويوازن بين الخطاب السياسي والممارسة الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، روسيا الاتحادية، السياسة الخارجية، بريكس+، التعددية القطبية، النظام الدولي.

Abstract :

This study investigates Russia's strategic use of soft power in its foreign policy amid shifting geopolitical dynamics and the growing prominence of indirect influence tools within a multipolar international system. It specifically examines the BRICS+ framework as an alternative institutional platform through which Moscow seeks to reposition itself as a major power without relying primarily on conventional hard power instruments.

The findings reveal that Russia has mobilized a multipolarity discourse and cultivated partnerships with Global South countries by offering academic scholarships, deploying media channels such as RT, and instrumentalizing religious and cultural elements to construct alternative alliances. However, the efficacy of these soft power strategies remains constrained by structural limitations, including Russia's relatively low cultural attractiveness, the disconnect between its pluralist rhetoric and domestic authoritarian practices, and internal competition within BRICS+, particularly with China and India.

While Moscow has succeeded in challenging elements of the Western-dominated liberal order-most notably by supporting the creation of parallel financial institutions-its soft power arsenal remains underdeveloped as a tool for global leadership. The study concludes that Russia must craft a more open, adaptive, and post-Soviet model of soft power capable of aligning its strategic narratives with consistent policy actions.

Key words : Soft Power, Russia, Foreign Policy, BRICS+, Multipolarity, International System.

المقدمة

المقدمة:

عرف النظام الدولي، عقب نهاية الحرب الباردة، تحولات بنيوية ومعيارية عميقة، أعادت تشكيل خارطة القوة في العالم. فمع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك منظومته الإيديولوجية والسياسية، برزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة، مكرّسةً بذلك نظامًا أحادي القطبية، فرض قواعده وقيمه على التفاعلات الدولية لعقود لاحقة. غير أن هذا التغير في ميزان القوى لم يقتصر على الجوانب المادية والعسكرية، بل طال كذلك طبيعة أدوات النفوذ والتأثير، حيث أخذت مفاهيم القوة التقليدية، القائمة على الإكراه والردع، تتراجع تدريجياً لصالح مقاربات أكثر نعومة، ترتكز على الإقناع والجاذبية الثقافية والقيمية.

في هذا السياق، برز مفهوم القوة الناعمة كأحد المتغيرات الجديدة لفهم سلوك الدول الكبرى، حيث أصبحت القدرة على التأثير دون استخدام الوسائل القسرية جزءًا أساسيًا من أدوات السياسة الخارجية الحديثة. وجدت هذه المقاربة صدى واسعًا لدى العديد من القوى الدولية، على رأسها الولايات المتحدة، التي تبنتها بفاعلية منذ تسعينيات القرن الماضي، غير أن ما يثير الاهتمام هو انتقال هذا المفهوم إلى فواعل دولية أخرى من بينها روسيا الاتحادية، التي بدت في البداية وكأنها امتداد للاتحاد السوفياتي من حيث الارتكاز على القوة الصلبة، لكنها سرعان ما أدركت ضرورة التكيف مع السياق الدولي الجديد.

ورغم أن تبني روسيا لمفهوم القوة الناعمة جاء متأخرًا نسبيًا، إلا أن السنوات الأخيرة لاسيما منذ 2014، شهدت مساعي واضحة لإعادة صياغة أدوات التأثير الروسي في العالم، بما ينسجم مع التحديات الدولية ومع القيود المفروضة على استخدام القوة التقليدية. وقد تجلى هذا التحول في توجه موسكو نحو تفعيل أدوات ثقافية، إعلامية، دبلوماسية وتنموية، تراهن من خلالها على إعادة تقديم ذاتها كقوة جاذبة خاصة في فضاءات الجنوب العالمي.

وفي هذا الإطار، برز تكتل بريكس كمنصة متعددة الأبعاد، مكّنت روسيا من توسيع هامش حركتها خارج الإطار الغربي التقليدي. ومع تصاعد التوترات بينها وبين الغرب عقب العملية العسكرية في أوكرانيا عام 2022، وتعاظم موجة العقوبات والعزلة، برزت مبادرة بريكس+ كآلية بديلة تسمح بإعادة تموضع موسكو عالمياً، واستثمار التحالفات الناشئة في إعادة إنتاج نفوذها الناعم على أسس جديدة.

بذلك، تكتسي دراسة توظيف روسيا للقوة الناعمة عبر تكتل بريكس+ أهمية استراتيجية متزايدة، إذ تتيح فهماً معمقاً لمرتكزات السياسة الخارجية الروسية في بيئة دولية متغيرة. كما تثير تساؤلات جوهرية بشأن

مدى نجاعة هذا الخيار في تعزيز المكانة الروسية على الساحة العالمية، في ظل استقطاب حاد وتحولات متسارعة تعيد رسم توازنات القوى داخل النظام الدولي.

أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية: تتمثل في المساهمة في سد فجوة الأدبيات المتعلقة بمفهوم القوة الناعمة من منظور غير غربي، خصوصا عبر دراسة الحالة الروسية، التي غالبا ما يتم تناولها في إطار القوة الصلبة. كما تضيء الدراسة على ديناميكية بريكس+ بوصفها بنية مؤسساتية حديثة نسبيا لم تحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات الجيوسياسية والنظرية.

ب. الأهمية العملية: تأتي الدراسة في سياق دولي يوصف في الأوساط الأكاديمية على أنه "مخاض"نحو نظام دولي جديد، وبطبيعة الحال فإن الصعود الروسي يحتل جزءا هاما في هذا التحول، خاصة وأنه في حد ذاته يعتبر إحدى الدوافع نحو إعادة تركيب النظام الدولي سواء من الجانب الخطابي، أو العملي. تبرز أهمية الدراسة في خلال فهم التأثير الروسي في النظام الدولي عبر آليات بديلة للقوة الصلبة، خاصة في ظل تصاعد الصراع الجيوسياسي مع الغرب. ويساعد تحليل استراتيجية روسيا في بريكس+ تحديد مناطق نفوذها الجديدة ومدى التجاوب بينها، كما يتيح للباحثين استيعاب مآلات التحول في بنية النظام الدولي نحو التعددية القطبية.

مبررات اختيار الموضوع:

أ. أسباب موضوعية:

- تزايد أهمية القوة الناعمة في العلاقات الدولية المعاصرة، وأدوارها كأداة مؤثرة في تشكيل موازين القوى وتوجيه السلوك الدولي بعيدا عن الوسائل التقليدية الصلبة.
- ندرة الأدبيات العربية في موضوع "القوة الناعمة الروسية" بشكل معمق، مقارنة بالدراسات حول التجارب الغربية والصينية، ما يجعل الموضوع مساهمة معرفية تسعى لسد هذا النقص.
- التحولات الجيوسياسية التي أعقبت الأزمة الأوكرانية 2022، وما رافقها من تحديات دفعت روسيا إلى توظيف بدائل غير عسكرية لتوسيع نفوذها وكسر العزلة التي فرضها الغرب.
- الحاجة إلى فهم الأسس النظرية التي ترتكز عليها الاستراتيجية الروسية في توظيف القوة الناعمة.

ب. أسباب ذاتية:

- اهتمام الباحث الشخصي بمجال تحليل السياسة الخارجية الروسية كونه مجالا يتيح البحث من زوايا عدة.
- الرغبة في فهم وتحليل أبعاد الاستراتيجية الناعمة الروسية من منظور يتجاوز التصنيف النمطي الجامد لروسيا كقوة عسكرية خاصة بالنظر إلى التحولات التي عرفتها في ميدان القوة الناعمة ما يفضي إلى إدراك روسي عميق لفاعلية التأثير الناعم.
- رغبة الباحث في دراسة موضوع حديث نسبيا في حقل العلاقات الدولية، ممثلا في تقاطع مجموعة "بريكس+" مع القوة الناعمة الروسية، مما يسهم في فهم الكيفية التي تسعى بها روسيا إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وتعزيز موقعها ضمنه.

الأدبيات والدراسات السابقة:

- **جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية (الرياض: العبيكان، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، 2007).** يُعد حجر الأساس النظري لهذه الدراسة، إذ قدّم تحليلاً تأسيسيًا لمكونات القوة الناعمة الثلاثة :**الثقافة، القيم، والسياسات** .وقد جرى توظيف هذا الإطار المفاهيمي في البحث كمرجعية أساسية لفهم آليات اشتغال القوة الناعمة، وتحليل أبعادها ضمن السياق الروسي. وذلك من خلال :

أ. تحليل آليات توظيف روسيا للقوة الناعمة في سياق التحولات الجيوسياسية ما بعد 2014.

ب. تقييم التوافق بين الممارسة الروسية والطرح النظري لجوزيف ناي.

وتكمن إضافة البحث في تسليط الضوء على التطبيق الروسي للقوة الناعمة والذي يميل نحو توظيف الأدوات الثقافية كـ "قوة حادة" (Sharp Power) متجاوزا بذلك الثنائية التقليدية (الصلبة/الناعمة)، مما يستدعي إعادة نظر في المفاهيم التأسيسية للمدرسة الغربية.

- **علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، (الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019).** تميزت الدراسة بتقديم إسهام مهم في سد الفراغ النظري العربي لمفهوم القوة الناعمة، إذ تحلل الجدل المعرفي بين المدارس الواقعية والليبرالية والبنائية وتصنف أدواتها بدقة.

وقد وظفته هذه المذكرة أساسا لفهم التناقض بين الخطاب الروسي "التعاوني" وممارساته الصارمة. مما كشف عن تحول جوهري يتجاوز التصنيف الثنائي التقليدي :مزج روسيا بين الآليات الناعمة والصلبة في نموذج هجين. وهذا ما سمح لي بتقديم صورة واضحة عن نموذج "القوة الناعمة العسكرية الروسية" كإضافة نظرية نابعة من التفاعل مع هذا المرجع.

- **Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, *Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation* (Moscow: MFA, 2013),** https://archive.mid.ru/en/foreign_policy/official_documents//asset_publisher CptICkB6BZ29/content/id/122186.

مثلت الوثيقة المصدر الأساسي لفهم التحول الاستراتيجي الروسي في تعامله مع القوة الناعمة بعد 2014، وقد اعتمدت عليها الدراسة لفهم منها كيف أعادت روسيا تأطير هذا المفهوم كأداة دبلوماسية هجومية لخدمة مصالحها الوطنية عبر تأكيد التوجه نحو توظيف الثقافة والتعليم في تعزيز النفوذ. وقد توصلنا من خلال تحليل وثيقة الخارجية الروسية (2013) لإبراز كيف أن السياسات التي انتهجتها روسيا لممارسة قوتها الناعمة قد شكلت غطاء مرنا سمح – بعد 2014 – بتحويل أدواتها (على غرار المؤسسات الثقافية مثل *مؤسسة روس سوتريدنيشيفتو*) إلى أدوات لتطبيع التدخلات العسكرية.

- **Andrew F. Cooper, *The BRICS: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2016).**

قدمت الدراسة إطارا تحليليا لفهم تحول مجموعة BRICS+ إلى منصة بديلة للمؤسسات الغربية، حيث وظّفته هذه المذكرة لتفسير كيفية توظيف روسيا لهذا التحالف كأداة لتفعيل أدوات قوتها الناعمة عبر آليتين رئيسيتين:

أ. استغلال خطاب مضاد للهيمنة الغربية وتوظيف شعارات التضامن العالمي من أجل تبرير الوجود العسكري في مناطق النزاع.

ب. توظيف المرونة المؤسساتية للمجموعة (مثل بنك التنمية الجديد) لتمويل مشاريع البنى التحتية في الفضاءات التي تخدم أولوياتها الجيوسياسية، مما يعزز من قدرتها على التأثير في هيكلة النظام الدولي.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها النظام الدولي، ومع تراجع فعالية الأدوات التقليدية للقوة، برزت القوة الناعمة كخيار استراتيجي تلجأ إليه الدول لتعزيز مصالحها وتوسيع نفوذها دون الارتكاز على الوسائل

الصدامية. قد كانت روسيا الاتحادية من بين القوى الكبرى التي أدركت حتمية هذا التحول، لا سيما منذ عام 2014، حيث شرعت في إعادة صياغة أدوارها الخارجية عبر تفعيل آليات التأثير غير المباشر في السياسة الدولية. وفي هذا السياق، برز تكتل بريكس+ كإطار مؤسساتي مرن مكَّن موسكو من توسيع نطاق حركتها الدبلوماسية وممارسة نفوذها الناعم داخل فضاءات جيوسياسية متعددة. ومن هنا، تبرز الإشكالية المركزية لهذه الدراسة:

كيف توظف روسيا مفهوم القوة الناعمة في سياستها الخارجية عبر تكتل بريكس+ لتعزيز حضورها الدولي ومكانتها الجيوسياسية في ظل تحولات النظام العالمي الراهن؟.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية بغرض تفكيك الظاهرة البحثية، موضحة كالتالي:

- ما المقصود بالقوة الناعمة، وما أبرز الاطر النظرية التي تفسرها في سياق العلاقات الدولية؟.
- كيف تمأسس توظيف مفهوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية، وما هي أبرز الأدوات الاستراتيجية المعتمدة في هذا السياق؟.
- كيف تحول تكتل بريكس+ إلى منصة مؤسساتية لتفعيل القوة الناعمة الروسية، وما أبعاد هذا التوظيف في السياسة الخارجية لموسكو؟.

فرضيات الدراسة:

أ. الفرضية المركزية:

توظيف روسيا للقوة الناعمة عبر مجموعة بريكس+ يعزز نفوذها الدولي ويقلل اعتمادها على القوة العسكرية التقليدية.

ب. الفرضيات الفرعية:

- تعزيز استخدام القوة الناعمة يمثل بديلاً فعالاً للقوة العسكرية التقليدية في السياسة الخارجية للدول الكبرى.
- أدّى دمج روسيا منذ 2014 لأدوات القوة الناعمة إلى تعويض جزئي عن محدودية قوتها الصلبة.
- توظيف روسيا لتكتل بريكس+ يسهم في توسيع نفوذها في مناطق إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويعزز من مكانتها في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

حدود الدراسة:

أ. الحدود الزمانية:

تمتد الدراسة من عام 2014، أين بدأت روسيا رسميا تبني مفهوم القوة الناعمة كجزء من عقيدتها في السياسة الخارجية، إلى غاية عام 2024. يُغطي هذا الإطار الزمني عقداً من التحولات السياسية والجيوسياسية، مما يتيح تحليلًا معمقًا لتطور استراتيجيات موسكو في توظيف القوة الناعمة، خاصة في ظل الانتقال من إطار بريكس إلى الصيغة الموسعة "بريكس+".

ب. الحدود المكانية:

تركز الدراسة على روسيا الاتحادية بصفتها الفاعل المركزي، مع تسليط الضوء على مجالات نفوذها ضمن تكتل بريكس+، ولا سيما في المنطقتين الإفريقية والأوراسية. حيث تمثل هاتان الساحتان فضاءً استراتيجيًا لفهم كيفية تفعيل روسيا لأدوات القوة الناعمة بهدف إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية.

الإطار النظري:

تنبني هذه الدراسة على إرساء إطار نظري متكامل يمكّن من تفسير آليات توظيف روسيا للقوة الناعمة ضمن استراتيجيتها الخارجية، مع تركيز خاص على منصة بريكس+ كأداة مؤسساتية مبتكرة تُمكن موسكو من توسيع نفوذها الجيوسياسي بعيدًا عن الصدامات التقليدية، وخاصة مع القوى الغربية.

ينطلق هذا الإطار من الاعتراف بتعقيد الظاهرة المدروسة التي تستوجب قراءة متشعبة تجمع بين المقاربات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية، حيث لا يمكن فهم سلوك روسيا في سياقها المعاصر دون استحضار مفاهيم القوة، الهوية، وديناميات النظام الدولي.

أ. الأطر النظرية الكلاسيكية في العلاقات الدولية: طرحت كضرورة بحثية وهنا:

- تظهر النظرية الواقعية في تفسير منطق القوة والصراع ومركزية الدولة في التفاعلات الدولية، وهو منطق لا يزال يؤطر جانبا كبيرا من السياسات الروسية.
- أما النظرية الليبرالية فتبرز أهمية التعاون والمؤسسات متعددة الأطراف، وهو ما يمكن ربطه بوظيفة بريكس+ كمنصة بديلة في النظام الدولي.
- في حين تتيح النظرية البنائية فهم كيفية تشكل الهوية والدور الدولي لروسيا، والعوامل غير المادية التي تؤثر في سلوكها الخارجي، خاصة في سياقات القوة الناعمة.

ب. الأطر النظرية الحديثة في العلاقات الدولية: بينما توفر النظريات التقليدية أرضية تفسيرية عامة لفهم سلوك الدول، فإن تعقيد الظاهرة المدروسة يقتضي توظيف مقاربات نظرية أكثر تخصصا وارتباطا بالسياق المعاصر. لذلك، ارتكزت المذكرة على مجموعة من النظريات الحديثة التي تتيح تفسيرات أعمق لآليات التأثير الناعم، وتحولات التوازنات الدولية، وديناميات تشكل أدوار الدول. نذكر أهمها:

- نظرية القوة الناعمة "soft power Theory": استحدث "جوزيف ناي" مفهوم القوة الناعمة ليؤكد على قدرة الدولة في التأثير والتغيير عبر الجاذبية والقيم وليس فقط عبر القوة العسكرية. اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة بعد الحرب الباردة، حيث باتت الدول تسعى لتعزيز نفوذها باستخدام أدوات ثقافية، إعلامية، ودبلوماسية غير مباشرة[1]. نجد روسيا، منذ عام 2012، جعلت من القوة الناعمة ركيزة استراتيجية داخل سياستها الخارجية، مستفيدة من تراثها الثقافي، الإعلامي، والتدين لتشكيل صورة دولية إيجابية تعزز مكانتها وتوسع نفوذها.
- نظرية انتقال القوة "Power Transition Theory": تسلط هذه النظرية الضوء على الصراعات والتحولات التي تطرأ حين تقترب قوة صاعدة من موازنة الدولة المهيمنة، ما يؤدي إلى إعادة ترتيب النظام الدولي[2]. تعكس هذه النظرية واقع روسيا التي تسعى، عبر استخدام أدوات القوة الناعمة ومن خلال منصات متعددة الأطراف مثل "بريكس+"، إلى تحدي الهيمنة الأمريكية وإعادة تشكيل التوازنات الدولية تدريجيًا نحو نظام متعدد الأقطاب.
- نظرية الدور "Role Theory": تنظر نظرية الدور إلى سلوك الدولة باعتباره تجسيدًا لهويتها الجماعية وإدراكها الذاتي لموقعها ووظيفتها ضمن النظام الدولي، متجاوزة بذلك التفسير المبني فقط على المصالح المادية أو الاقتصادية. ووفقًا لهذا المنظور، تسعى الدول إلى تبني أدوار تتناغم مع تاريخها، وقيمها، وطموحاتها الجيوسياسية لتعزيز شرعيتها وأثرها الدولي[3].

وفي الحالة الروسية، يتجلى هذا الإدراك في السعي الحثيث لاستعادة مكانتها كقوة كبرى مستقلة، تضطلع بدور موازن تجاه القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك، من خلال استثمار متقن لأدوات القوة الناعمة، ورفع كفاءة تفاعلها ضمن المنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف.

---

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية (الرياض: العبيكان، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، 2007). ص. 20.

[2] Alexander Sergunin, Valery Konyshev, and Gao Fei, *International Relations Theory and the BRICS Phenomenon*, Beijing: China Social Sciences Press, 2020, P. 69.

[3] Thies, Mark C., *Role Theory in International Relations: Approaches and Analyses*, (London: Routledge, 2010), 12-14.

يشكل انخراط روسيا في منصة "بريكس+" تجسيدًا عمليًا لهذا الدور، حيث تسعى من خلالها إلى تقديم نفسها كحاملة لمشروع إعادة هيكلة النظام الدولي على أسس تعددية الأقطاب، تعكس الواقع الجديد لصعود قوى دولية صاعدة، وتسعى لإعادة توزيع السلطة والنفوذ وفقًا لهذه التحولات.

الإطار المنهجي:

أ. المنهج التحليلي الوصفي:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لفهم وتفسير المفاهيم المركزية، في مقدمتها مفهوم القوة الناعمة، عبر استعراض شامل للأدبيات والنظريات المتخصصة في العلاقات الدولية. يسعى هذا المنهج إلى تقديم وصف دقيق للاستراتيجية الروسية في توظيف القوة الناعمة، مع تحليل معمق لتطبيقها داخل إطار مجموعة بريكس+ وخارجها.

يركز المنهج على تفسير الديناميات والاستراتيجيات التي تتبعها روسيا لتعزيز نفوذها الدولي، من خلال تحليل الأدوات الثقافية والدينية والإعلامية والمؤسساتية، إلى جانب دراسة الأبعاد الجغرافية والسياسية المؤثرة. كما يمكن المنهج من بناء رؤية شاملة تدمج بين وصف الظاهرة وتحليل أسبابها ونتائجها، مستندا إلى بيانات ونظريات أكاديمية رصينة.

ب. المنهج الاستقرائي:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي لتتبع تطور الاستراتيجية الروسية في توظيف القوة الناعمة منذ عام 2014، بالاستناد إلى المعطيات والبيانات الفعلية المتوفرة. يمكن هذا المنهج من جمع ملاحظات دقيقة حول السياسات والممارسات الروسية في فضاءات نفوذ مختلفة، ما يسمح باستخلاص استنتاجات عامة بشأن التحولات في الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة.

يساعد المنهج الاستقرائي على رسم صورة واضحة لتطور أدوات القوة الناعمة الروسية خلال عقد من الزمن، مع رصد التكيفات التي صاحبت المتغيرات الإقليمية والدولية، ودور مجموعة بريكس+ في دعم هذه الاستراتيجية.

هيكلة البحث:

بناءا على الإشكالية المطروحة وبهدف الإحاطة بكامل جوانب الموضوع توزعت هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية، تهدف إلى تحليل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية، مع التركيز على مجموعة بريكس+ كمنصة مؤسساتية لتعزيز هذا الدور في سياق دولي ديناميكي.

تناول الفصل الأول، طرح نظري شامل حول مفهوم القوة الناعمة، من خلال استعراض سياق نشأتها، والمقاربات النظرية المفسرة لها، إلى جانب التعرف على نماذج من القوة الناعمة في السياسات الخارجية للدول الكبرى، مع إبراز دور المؤسسات الدولية في تعزيز هذا النوع من النفوذ.

أما الفصل الثاني تناول موقع القوة الناعمة داخل العقيدة الدبلوماسية الروسية، مع تتبع تطورها منذ ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وصولا إلى مرحلة ما بعد 2014، حيث مثلت المرحلة نقلة نوعية في توجهات السياسة الخارجية الروسية. كما يركز على الأدوات التي تعتمدها روسيا لتفعيل قوتها الناعمة، مثل الإعلام، الثقافة، التعليم، والدبلوماسية الإنسانية.

وبخصوص الفصل الثالث، فيعرض تحليلا للإطار الجيوسياسي لتكتل بريكس+، باعتبارها امتدادا لمنظومة بريكس الأساسية، ويدرس كيف تستثمر روسيا الاتحادية هذه المنصة لتعزيز حضورها الناعم، لا سيما في مجالها الإفريقي والأوراسي. كما يقيم مدى فعالية تكتل بريكس+ كآلية مرنة لتكريس النظام الدولي المتعدد الأقطاب وفق الرؤية الروسية.

وفي الختام، تُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن عرضًا لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها، إلى جانب اختبار الفرضيات المطروحة في ضوء المعطيات النظرية والواقعية. كما تتضمن الخاتمة طرحًا لجملة من الإشكاليات الجوهرية التي يمكن أن تشكل منطلقًا لأبحاث لاحقة، من شأنها الإسهام في توجيه الدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع القوة الناعمة، لا سيما في سياق السياسة الخارجية الروسية.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية

تمهيد:

شكّل مفهوم القوة، وعلى وجه الخصوص **القوة الصلبة**، الإطار المهيمن لتفسير تفاعلات النظام الدولي لعدة عقود، حيث ارتبطت مكانة الدولة بقدراتها العسكرية والردعية. ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، تراجعت المبررات التقليدية للاعتماد على القوة العنيفة، مما دفع الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، إلى البحث عن أدوات بديلة لتحقيق النفوذ والهيمنة من دون خرق الشرعية الدولية.

في هذا السياق، برز مفهوم **القوة الناعمة** كتحول نوعي في أدوات السياسة الخارجية، يقوم على التأثير عبر الثقافة والقيم والسياسات الجاذبة، بدل الإكراه. ورغم انطلاق المفهوم في سياق غربي، إلا أن قوى دولية خارج هذا الإطار، ومنها روسيا، سعت إلى تطوير نماذجها الخاصة من القوة الناعمة، مدركةً محدودية القوة الصلبة في مواجهة تحديات العصر.

وعلى الرغم من الصورة النمطية لروسيا كقوة عسكرية صلبة، إلا أنها بدأت في تبني استراتيجية أكثر توازنًا، تولي اهتمامًا متزايدًا لأدوات التأثير الناعم، في محاولة لإعادة صياغة دورها الدولي وتعزيز نفوذها بوسائل أكثر مرونة واستدامة.

المبحث الأول: القوة الناعمة: المفهوم والتطورات النظرية

بدأ الاهتمام بمفهوم **القوة الناعمة** يتصاعد تدريجيًا منذ نهاية الحرب الباردة، سواء في الأوساط الأكاديمية أو في دوائر صنع القرار لدى القوى الكبرى، لا سيما مع التحولات التي شهدها النظام الدولي في تسعينيات القرن العشرين. وقد كانت **الولايات المتحدة الأمريكية**، بوصفها البيئة المعرفية التي نشأ فيها المفهوم، أول من تبنّى سياسة خارجية تستند إلى القوة الناعمة، باعتبارها أداة مكملة للقوة الصلبة.

ومع مرور الوقت، انتقلت الفكرة إلى خارج السياق الغربي، حيث بدأت العديد من الدول، بما فيها غير الغربية، في توظيف أدوات التأثير الناعم ضمن استراتيجياتها الدولية. ومع ذلك، تكشف الدراسات التاريخية والسياسية أن ممارسات تشبه مفهوم القوة الناعمة سبقت بلورة المصطلح ذاته، ما يشير إلى أن الاستخدام العملي لها أقدم من التأسيس النظري الذي ارتبط أساسًا بجوزيف ناي.

المطلب الأول: القوة الناعمة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية.

تتخذ القوة أشكالاً متعددة في العلاقات الدولية، وتُعد القوة الناعمة أحد أبرز هذه الأشكال، حيث تقوم على القدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين من خلال الجاذبية الثقافية، والقيم السياسية، والشرعية الأخلاقية، بدلاً من اللجوء إلى الإكراه أو استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية الصلبة. وتكمن فعالية هذا النوع من القوة في قدرتها على تشكيل تفضيلات الآخرين بطريقة طوعية، بما يقلل من الحاجة إلى الإنفاق الكبير الذي تتطلبه أدوات القوة الصلبة، ويعزز من فاعلية التأثير طويل الأمد.

1. السياقات الدولية لنشأة القوة الناعمة:

القوة الناعمة هي فكرة تأصيلية موجودة منذ القدم، ويعتبر الصينيون هم أول من نادى باستخدامها، وقد عبر الفيلسوف الصيني (لاوتزي، Lao Tzu،6 ق. م – 5 ق.م) خلال القرن السابع قبل الميلاد، عن ذلك بقوله: لا يوجد في الكون أنعم وأضعف من الماء، لكنه قادر على تفتيت أكثر المواد صلابة".

وقد كشف الباحث (وانغ هوينغ، Wang Huning، 1955) في مقال نشره سنة 1993 " أن الصين تحظى بإرث تاريخي عميق تتجه نحو استثماره في السياسة الدولية وعلى إثر ذلك توجهت الصين لتحديد الثقافة الصينية التقليدية (الكونفشيوسية)، كمصدر رئيسي لقوتها الناعمة.

وعاد الرئيس الصيني "هو جنتاو، Hu Jintao، 1942" خلال خطاب الحزب سنة 2007 للتصريح بضرورة تدعيم الثقافة كجزء من القوة الناعمة للصين.[1]

وقد صنفت دراسة قدمها المفكر البريطاني "ادوارد كار Edward H. Carr"، عام 1939 بعنوان " power over opinion" القوة إلى ثلاثة صور، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية واللتين أدرجتا في إطار القوة الصلبة، أما الشكل الثالث فهو قوة السيطرة على الرأي، والتي تمثل أحد أشكال القوة الناعمة بصورتها الحديثة.[2]

"كار Carr" في هذا المقال أبرز كيف تمتلك السلطة القدرة على التلاعب بالرأي العام عبر الدعاية واستغلال المفاهيم وتوجيه تصورات المجتمع بما يخدم مصالحها. وتوصل إلى أن القوة الحقيقية لا تقتصر على الصورة الصلبة التقليدية (التي يسميها ناي Ney بالقوة الموجعة)، بحيث تتعدى ذلك للتأثير والسيطرة على العقول والأفكار.

مع ذلك فإن الجهود الفكرية والتنظيرية التي عالجت القوة الناعمة كشكل جديد للقوة في العلاقات الدولية تعود للمفكر الأمريكي "جوزيف ناي Joseph Ney" والذي سلط عليها الضوء منذ تسعينات القرن الماضي، حيث تضمنتها أغلب أعماله الأكاديمية حتى أضحت المرجعية الأساسية لدراسة القوة الناعمة في العلاقات الدولية، ولعل المميز في أعماله أنه لم يتوقف عند البدايات، بحيث حرص "ناي Ney" على مواكبة التطورات التي طرأت على الساحة الدولية وكان انعكاس مباشر على مفهوم القوة الناعمة، فضلا عن إلمامه الدائم بكل الانتقادات التي طالت أعماله والتي استثمرها في التطوير الدائم لأفكاره.

ويرجع اهتمام جوزيف ناي بمفهوم القوة الناعمة إلى ستينات وسبعينات القرن الماضي، حيث طرح دراسات بالشراكة مع "روبرت كيوهان" أبرز خلالها تطور أدوار الفاعلين غير الدول خاصة مع تزايد الاعتماد المتبادل وتصاعد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية.

ولعل التفسير الأقرب لبروز المصطلح في التسعينات أنه كان ردا على المشككين في تراجع القوة الأمريكية والذي كان من أبرزهم "بول كينيدي Paul Kennedy" الذي طرح سنة 1987 كتابا بعنوان "صعود وأفول القوى الكبرى" والذي تعرض فيه إلى تراجع القوة الأمريكية وتآكل مواردها رغم كونها في موقع ريادي في النظام الدولي على إثر نهاية الحرب الباردة. وقد برر "ناي Ney" ذلك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفقد دورها كقائد للعالم، وعلى عكس ذلك فقد حققت تفوقا تاريخيا في العناصر غير المادية للقوة ممثلة في

[1] جوزيف ناي، مستقبل القوة، مرجع سبق ذكره، ص. 114.

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ص. 29. التهميش.

جاذبية ثقافتها، قيمها وسياساتها، بالموازاة مع التفوق الذي حققته على صعيد القوتين العسكرية والاقتصادية.

جدول رقم (1): مراحل وسياقات انتشار مفهوم القوة الناعمة

	سياق النشأة مركزية أمريكية	سياق الانتشار: القوى الصاعدة	سياق التراجع: التحذير من تآكل القوة الناعمة
السياق التاريخي	نهاية الحرب الباردة	عصر المعلومات	عودة التفاعلات العسكرية والتهديدات الأمنية المسلحة بأشكال جديدة
النطاق الجغرافي	الولايات المتحدة الامريكية ودورها على المستوى العالمي	القوى الإقليمية الصاعدة ودوائرها المختلفة	الولايات المتحدة ودورها العالمي - القوى الإقليمية ودوائرها الإقليمية المختلفة (خاصة في الشرق الأوسط، شرق آسيا، شرق أوربا)
السياق السياسي	فكرة التراجع الأمريكي: والتأكيد على القوة الناعمة كبديل للقوة الصلبة	فكرة الصعود السلمي للقوى الإقليمية: القوة الناعمة كموارد مخففة للصراع	التحذير من التراجع الأمريكي بعد الحرب على العراق 2003 - التحذير من مخاطر تآكل القوة الناعمة وعودة نزعة عسكرة

المصدر: القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية.[1]

2. تطور القوة الناعمة في العلاقات الدولية "وفق أدبيات جوزيف ناي":

حسب ما جاء به "جوزيف ناي"، فإنه تطرق لمصطلح القوة الناعمة لأول مرة عام 1990، في كتابه: "ملزمون بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، وعرف خلاله القوة الناعمة على أنها الوجه الآخر للقوة[2]، هي الطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد.

خلال هذا المؤلف كشف ناي أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال في موقع قوي، وحذر في الوقت ذاته من تولد مقاومة عالمية إذا ما استمرت في تعزيز قدراتها العسكرية وأهملت إدراج الأبعاد الطرية والموازنة بين القوتين الصلبة والناعمة، الأمر الذي يضع نفوذها وتأثيرها العالميين أمام خطر التراجع.

[1] **علي جلال معوض، القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص. 15.**

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

أي أن التفوق العسكري والاقتصادي لم يعد الضامن الوحيد لبقاء أمريكا قائدا للعالم، بل وجب (وكضرورة ملحة تتطلبها بيئة العولمة والاعتماد المتبادل) تعزيز جاذبيتها الثقافية وقيمها السياسية.[1] لكن الخطأ الذي وقع فيه القادة الأمريكان آن ذاك هو إساءة استخدام المصطلح ليقتصر معناه على تأثير الكوكاكولا، والجينز وهوليود... وانعكست نتائج تلك السقطة الاستراتيجية في الهبوط الحاد لشعبية الولايات المتحدة الأمريكية في العالم في أعقاب حربها على العراق 2003.

عاد الحديث عن القوة الناعمة إلى السطح مع بداية تأليف كتاب "مفارقة القوة الأمريكية" سنة 2001، تناول فيه "ناي" القوة الناعمة بصورة سطحية، حيث حذر خلاله من تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية أحادية الجانب في عصر أهم مميزاته العولمة والانفتاح على الآخر. على اعتبار أن القوة العسكرية لم تعد كافية لتحقيق النجاح في عديد قضايا اليوم، بل أن توظيفها قد يؤدي إلى نتائج عكسية على رأسها تراجع شعبية أمريكا وبالتالي ستتآكل قوتها الناعمة الطرية والتي هي أساسا تغفل عن استثمارها كآلية (ليست بديلة عن القوة العسكرية) لكنها بذات الأولوية على الأقل في العصر الراهن الذي عبر عنه "ناي" بعصر المعلومات.[2]

مع سنة 2004 أصدر "جوزيف ناي" أهم مؤلفاته في دراسة القوة الناعمة بعنوان "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، وجاء هذا العمل كتحذير للقيادة الأمريكية بعد الهبوط الحاد لجاذبية الولايات المتحدة الأمريكية في العالم على إثر الحرب على العراق 2003 التي تجاوزت قيود القوانين والمؤسسات الدولية والتي أثرت على شرعيتها الدولية. وقد عبر عن خيبته من ذلك بقوله: "الحرب في العراق أثبتت أنها باهظة الكلفة على قوتنا الناعمة، تماما كما أثبتت أنها نصر مذهل لقوتنا الصلبة".

على هذا الأساس يبرز "ناي Ney" أن الفترة التي عقبت نهاية الحرب الباردة وما فرضته من تطورات سريعة كشفت عن الجانب المظلم للعولمة فضلا عن تحديات كثيرة لا يمكن مجابهتها فقط عبر القوة العسكرية، كما ينبه القادة الأمريكان بضرورة فهم القوة الناعمة وتطبيقها بالشكل الصحيح.[3]

مع البدايات الأولى لظهور مصطلح القوة الناعمة على الساحة الدولية كبديل للقوة الصلبة الآمرة، وضع لها جوزيف ناي Joseph Ney، افتراضين أساسيين، أولهما، أن القوة الناعمة مصدرها القيم السياسية للأنظمة الليبرالية، وثانيهما أن قياس القوة الناعمة لبلد ما يكون من خلال مقارنتها بالولايات المتحدة

[1] Joseph Ney, Bound to lead : the changing nature of the American soft power. États-Unis : basic books, 2016, p. 28.

[2] جوزيف ناي، مستقبل القوة، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 18-20.

[3] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

الأمريكية، على اعتبار أنه لم تحقق أي دولة تاريخيا المستويات التي حققتها أمريكا في القوة العسكرية، القوة الاقتصادية والقوة الناعمة الطرية.

إن السياسة الخارجية المشروعة هي تلك التي تقوم على التعاون الدولي والاعتماد المتبادل، فضلا عن تبني مبادرات لإحلال السلام وتفعيل الدبلوماسية العامة. بالإضافة إلى ما سبق لا يمكن إغفال، دور الأدوات الاقتصادية خاصة مع تزايد اللاعبين في العملية الاقتصادية ما صعب التحكم في السوق، إلى جانب الأدوار التي تؤديها القوة العسكرية في إنتاج القوة الناعمة (القوة العسكرية هنا تكون في صورتها غير الصراعية كالمعونات العسكرية، برامج التدريب، والمناورات المشتركة...).

وفي وقت سابق كان جوزيف ناي قد نوه إلى أن السياسة العالمية في العصر الحالي، أصبحت تدار وفق استراتيجية ثلاثة الأبعاد، أصبح فيها من الصعب تحديد قوة مهيمنة والأبعد من ذلك أن توزيع القوة في النظام الدولي أخذ صورة ضبابية بين تعددية قطبية وتوزيع فوضوي (لا قطبية)، وحدد الترتيب كالآتي:

الشكل 1: توزع القوة في النظام الدولي وفق رؤية جوزيف ناي.

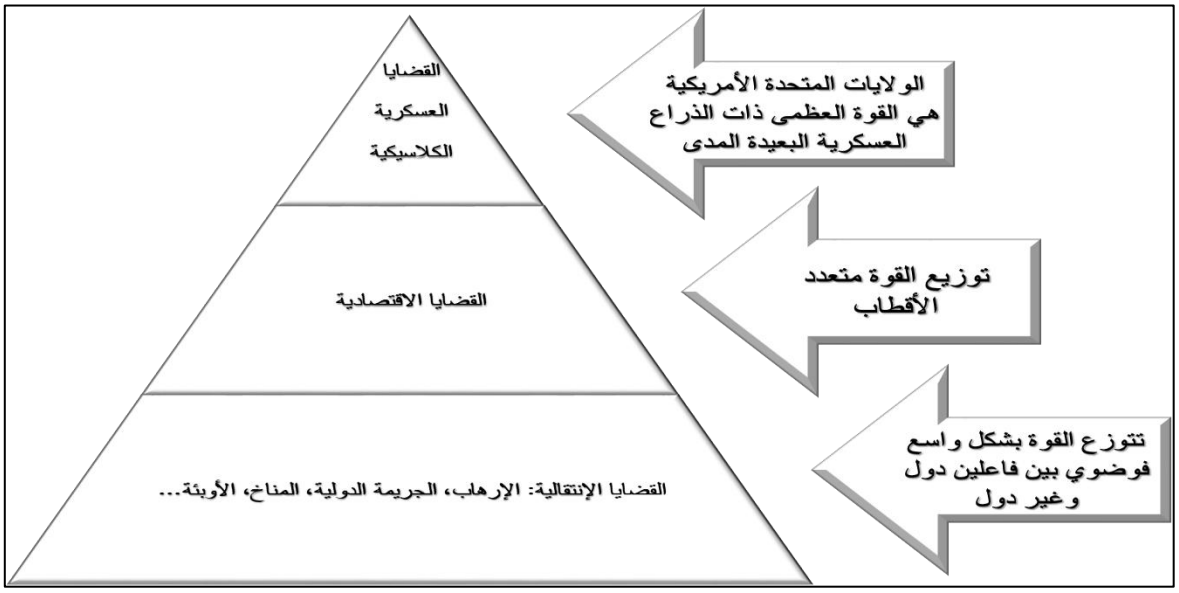

المصدر: جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ص. ص. 23 - 24.[1]

من خلال ما سبق نخلص إلى أن القوة الناعمة فضلا عن كونها متأصلة منذ القدم إلا أنها برزت كمظهر من مظاهر النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، ثم النظام الدولي الجديد ما بعد أمريكا (وصف فريد

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 23- 24.

زكرياء في كتابه The post – American world)، وكما هو ملاحظ، فإن تراجع الهيمنة مربوط بتراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

ولعل السمة البارزة لهذا التراجع، أنه تراجع للقوة العسكرية الآمرة لصالح القوة الناعمة الطرية، وهذا ما أدى إلى تغير خرائط توزيع القوة والذي وصفه برتراند بادي ب "تشرذم القوة" يوحي بأن نظام ما بعد الحرب الباردة قد استهلك، ونحن اليوم على أعتاب (إن لم نكن نعيشه فعلا) نظام دولي متعدد الأقطاب بإجماع فئة واسعة من منظري ومفكري العلاقات الدولية.

يشترك التحليل الذي طرحه جوزيف ناي مع المفكر النيوزيلندي "سيميون براون Simeon Brown" في مؤلفه "وهم التحكم، القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين"، حيث رأى أن النظام الدولي الحالي نظام (هجين)، يجمع بين نظام الأحادية القطبية "الفضفاضة" وحكم الكثرة، بحيث أن أمريكا اليوم ورغم وجود مؤشرات لسيطرتها العالمية، إلا أن هذه الهيمنة ما هي إلا غطاء يحمل تحته سلسلة طويلة من ملامح حكم الأكثرية الرافض للهيمنة الأمريكية. وعليه فإن البنية المعاصرة قائمة على حكم الكثرة.[1]

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لتوظيف القوة الناعمة.

نشر جوزيف ناي وفي سنة 2021، مقالة بعنوان: "تطور مفهوم القوة الناعمة" وضح خلالها أنه استوحى نظريته حول القوة الناعمة بناء على مرتكزين أساسيين، هما:

أ. ظاهرة الاعتماد المتبادل: والتي عبر عنها بفكرة التقارب المنهجي بين الواقعيين البنيويين والليبراليين الجدد خلال سبعينات القرن الماضي، بحيث تجلت بصورة واضحة أهمية العوامل الاقتصادية ودورها في تعزيز التعاون دون الدخول في علاقات صراعية.

ب. الهيمنة الأمريكية: بحيث شدد على ضرورة تبني القوة الناعمة كعنصر أساسي في السياسية الخارجية الأمريكية وإدراجها في الإدراك الأمريكي للعالم (وهذا ما اتضح سابقا في أعماله الأكاديمية)، على اعتبار أن الهيمنة توازي أمركة العالم، والأمركة تتحقق عبر تصدير القيم الأمريكية للآخر، إبهاره، ثم جذبه.[2]

[1] أحمد السيد خير الله، أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي، (مجلة البحوث المالية والتجارية، 2019)، ص. 166.

[2] عنتز زعلوك، التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة (الإسكندرية: المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 16، 2023)، ص. 257.

وقد فسرت نظريات العلاقات الدولية "ظهور القوة الناعمة" على غرار الظواهر التي شهدها النظام الدولي بحيث لا يمكن تحليله دون إدراك موضعه من النظريات الكبرى، والتي تباينت تصوراتها الأمر الذي يعكس الطبيعة الديناميكية للقوة في السياسة الدولية.

1. القوة الناعمة وفق المنظور الواقعي:

إن الحضور الدائم لظاهرتي الحرب والصراع كسمة بارزة في العلاقات الدولية فضلا عن فوضوية النظام الدولي، فسر التركيز على العوامل المادية للقوة والتي سيطرت لفترة طويلة حقل العلاقات الدولية والتي ارتبطت خاصة بالمنظور الواقعي.

على هذا الأساس، كان الهدف الحيوي لكل دولة هنا هو تأمين بقائها وارتكز ادراكها على "كيف توظف مواردها المادية؟"، وذلك إما لإرغام دولة أخرى على تحقيق ارادتها أو لحماية نفسها في حال تعرضت لذات السلوك، لهذا أولت اهتمامها لتعظيم مواردها العسكرية والاقتصادية (القابلة عند الضرورة للتحويل إلى موارد عسكرية).

وترى الواقعية أن القوة الناعمة ليست بديلا حقيقيا عن القوة الصلبة، وإنما تستخدم كأداة تكميلية لتعزيز المصالح القومية في سياقات وظروف معينة حيث جاء في كتابات مورغانثو مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية كالحصول على مصادر للمواد الأولية، أو إجراء تغييرات إقليمية أو غير ذلك، فإن إنجازها يتطلب دائما السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير في عقولهم". فهنا وإن كان للقوة الناعمة دور، إلا أنها تبقى في مرتبة أقل.

يغلب على الرؤية الواقعية التركيز على الجوانب التقليدية للقوة، "أي القوة بمفهومها الصلب" على غرار (الموارد المادية، قضايا العسكرة، العنف...). عملت الدول ولفترات طويلة من الزمن على ضمان أمنها والحفاظ على بقائها عبر تعزيز قدراتها العسكرية، سواء كان ذلك لغرض الهيمنة (الواقعية الهجومية)، أو عبر التحالف وتحقيق توازن القوى لمواجهة التهديدات (الواقعية الدفاعية).

يرجع الاهتمام المتضائل بالقوة الناعمة عند الواقعيين إلى تخوفهم من المناداة بالمثالية والتشكيك في الاتجاهات التي تهتم بالأبعاد غير الملموسة على حساب القوة العسكرية، خاصة في ظل تزايد التهديدات العسكرية التي فرضها التطور التكنولوجي، ورغم انتقال التركيز من اعتبارات السيطرة على الإقليم والموارد

الزراعية كمحددات أساسية للقوة إلى اعتبارات التقنية والتنظيم[1]. إنَّ غلبة الطابع النزاعي العنيف على بنية النظام الدولي جعلت من القوة الناعمة ذات أهمية هامشية عند الواقعية.

2. القوة الناعمة وفق المنظور الليبرالي:

يمكن فهم التفسير الليبرالي للقوة الناعمة من خلال تحليل موقف المدرسة المؤسسية الليبرالية الجديدة التي خلصت إلى أنه يمكن ترويض قوة الدولة عبر التركيز على أدوار المؤسسات الدولية التي تجمع الدول عبر شبكة من المصالح المتبادلة وزيادة كثافة العلاقات الاقتصادية في إطار عملية الاعتماد المتبادل Interdependence، وفتح المجال أمام الفاعلين الدوليين (باختلاف مراكز قوتهم) إضافة إلى فاعلين غير دوليين الأمر الذي يعزز من أهمية القوة الاقتصادية على حساب القوة العسكرية.

جانب آخر من أبعاد القوة غير الصلبة والذي اهتم به الطرح الليبرالي، وهو الطابع الجماعي للقوة أو قوة التوافق power of consensus بحيث أن تمتع الدول والأفراد بحرية الإرادة والاختيار ينعكس في توجههم بإرادتهم لاختيار التعاون مع الفاعلين الآخرين، لممارسة القوة من أجل تحقيق مصالح متبادلة بعيدا عن فوضوية النظام الدولي، وهذه القوة لا تعني بالضرورة الصورة النمطية للمفهوم.

يصفه الليبراليون بالوجه الآخر للقوة والذي يتمثل في استخدام القوة العسكرية والاقتصادية في إطار مؤسسي من خلال المنظمات و أنظمة الحكم والقواعد التي تنظم الخيارات المتاحة للدول عند اتخاذ القرار بشكل يجعل ممارسة القوة أكثر قبولا، وأقل ضررا، وهذا ما يشار إليه ب:Institutional power وما تؤديه المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية كأدوات للقوة الناعمة من مساهمات في التقليل من اللجوء إلى القوة العسكرية، وربط الدول بشبكات من المصالح بحيث تصبح الأولوية لحماية هذه المصالح على حساب الدخول في نزاعات بينها. [2]

3. القوة الناعمة وفق المنظور البنائي:

على عكس النظريات السابقة التي اهتمت بالموارد المادية، يمكن للدول من خلالها أن تؤثر في إدراكات الفاعلين وتوجهاتهم وفق نموذجها القيمي والذي تضمنه في سياستها الخارجية وعليه تصبح القوة الناعمة عنصرا جوهريا في صنع التوجهات الخارجية للدولة من أجل التأثير في سلوك الآخر.

---

[1] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، (الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019)، ص. 28.

[2] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 29 – 31.

ركز البنائيون على الهويات والأفكار السائدة بين الفاعلين في النظام الدولي، والتي على أساسها يحدد شكل القوة المطلوب في التفاعل، سواء عسكرية، اقتصادية، أو المؤسسية، وهنا فإن الأولوية تصبح للقوة الفكرية ideational power والتي ترتبط بالتنشئة الدولية، والاستيعاب الداخلي للسياسة الخارجية. بحيث تعمل الدول على تغيير تفضيلات الآخرين من خلال فرض رؤاها كمعايير للسلوك، وهذا يتيح لها التدخل في سياسات الآخر من خلال: تضمين نموذجها القيمي في سياستها الداخلية، وكذا التأثير على اختيارات هيكل صنع القرار في الدولة إلى جانب القوى المساهمة فيه ودفعها إلى توفيق سلوكياتها بما يتماشى مع المعايير الخارجية. وكل رؤية مخالفة لذلك تصنف على أنها سلوكيات منحرفة تقود الفاعل الدولي إما لتعديلها، التخلي عنها أو الاعتذار، وهنا نجد أن "الإعتذار الدولي" من بين أوجه التفسير البنائي للقوة الناعمة والذي يتعكس التأثيرات الفكرية الخارجية على سلوك وقيم الدولة أو الفاعل الدولي.[1]

وبالرغم من تباين الرؤى النظرية المفسرة لمفهوم القوة الناعمة، إلا أن جوزيف ناي ينبه إلى تجنب حصر المفهوم أو تقييده ضمن إطار نظري، ففي النهاية تبقى القوة الناعمة شكلا من أشكال القوة توظفها الدولة لتحقيق مصالحها.

وقد خلُص من خلال هذا الطرح إلى مقاربة تجمع بين الرؤية الواقعية، التي ركزت على الأبعاد العسكرية في المستوى الأول، والمقاربة الليبرالية التي أولت اهتماماً بالغاً بالمؤسسات الاقتصادية الدولية. وقد أفضى هذا التوليف النظري إلى بلورة فهم جديد لمفهوم القوة، يقوم على المزاوجة بين المتغيرين العسكري والاقتصادي، وهو ما تجسّد في مفهوم "القوة الذكية".

جدول رقم (2): الجدالات النظرية حول مفهوم القوة في العلاقات الدولية

	الواقعية	الليبرالية	البنائية
طبيعة قدرة الدولة	متعددة المصادر الاقتصادية، التقنية، السياسية والعسكرية التي تعد الأكثر أهمية في النظام الدولي الفوضوي	متعددة المصادر الملموسة وغير الملموسة مع أولوية القوة الاقتصادية	القوة قوامها اعتياد المجتمع على معايير وأفكار معينة

[1] علي جلال معوض، القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 32 – 33.

استخدام قدرة الدولة	أهمية آليات الاكراه المادي واستخدام القوة العسكرية مقبول واعتيادي	تقديم البدائل غير القسرية لاسيما الاعتماد المتبادل	دور السلطة وتراكم التفاعلات في نشر الأفكار والمفاهيم عبر آليات التنشئة الاجتماعية داخليا ودوليا.
موضع القوة الناعمة	مهمشة في إطار التركيز على الأبعاد العسكرية للقوة.	حاضرة جزئيا في إطار التركيز على القوة المؤسسية ودورها في تأطير الأولويات، والقوة الاقتصادية في تشكيل التفضيلات	حاضرة بشكل أكبر في إطار التركيز على مفاهيم القوة الفكرية التنشئة الدولية

المصدر: القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: القوة الناعمة كأداة للتأثير في العلاقات الدولية: تأصيل مفاهيمي

أصبحت القوة الناعمة محورًا مهمًا في تحليل أدوات التأثير في العلاقات الدولية، لا سيما في ظل التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة. ويقتضي فهم هذا المفهوم العودة إلى جذوره النظرية وتفكيك دلالاته، بما يسمح بتأصيله كمكوّن مركزي في استراتيجيات السياسة الخارجية الحديثة.

1. مفهوم القوة الناعمة:

يشكّل مفهوم القوة الناعمة مدخلًا مركزيًا لفهم تحوّلات القوة في العلاقات الدولية، ويقتضي تأصيله العلمي الوقوف على دلالاته اللغوية وتطوره الاصطلاحي في الحقل النظري، تمهيدًا لتحليل أبعاده الوظيفية والاستراتيجية. ـ ايضا تخلصت من الفراغات في طرح التعريف

1.1. المفهوم اللغوي:

يعرف مصطلح الناعمة لغويا على أنه "الشيء الذي لا صعوبة فيه ولا خشونة". ويستعمل مصطلح القوة الناعمة في الكتابات الأكاديمية كترجمة مباشرة لمصطلح: « soft power »، والذي يقابل مصطلح القوة الصلبة « hard power ».

وردت مادة (نَعَمَ) في كتب اللغة وتدل على الليونة والنعومة، والليونة تدل على السهولة وعدم الصعوبة، وهي ضد الخشونة.[2] وعليه مصطلح الناعمة يعني السهلة التي ليس فيها صعوبة، تشدد، ضغط أو اجبار.

[1] **علي جلال معوض، القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص. 32.**

[2] وليد نعيم عبد الرحمن عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص. 1261.

وورد في إحدى تعريفات المفكر الأمريكي "جوزيف ناي Joseph Ney" أن القوة الناعمة هي القدرة على الجذب والإغراء، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى إذعان الآخرين والاقتداء بالقيم المروجة وأبعد من ذلك تقليدها.[1]

1.2. المفهوم الإصطلاحي:

أ. مفهوم القوة: "القوة تشبه الطقس يعتمد عليه ويتحدث عنه كل شخص، ولكن لا يفهمه إلا القليلون"، هكذا استهل المفكر الأمريكي جوزيف ناي Joseph Ney تعريفه للقوة، ويرى أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على ما يريده شخص، أو دولة.[2]

ب. مفهوم القوة الناعمة:

- عرفها جوزيف ناي Joseph Ney، على أنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدل الإرغام أو دفع الأموال، بحيث توظف الدولة ثقافتها، قيمها السياسية مع العمل على خلق صورة إيجابية لها.[3]

من جهة أخرى، عرف الثقافة على أنها القيم والممارسات التي يعرف بها كل مجتمع من بينها الأدب، الفن، التعليم، الثقافة الشعبية.

أما القيم السياسية فهي كل ما تعلق بالشأن الداخلي (ديموقراطية، حقوق الإنسان، الحكم الراشد، حرية الرأي...)، التي تبني احترام الدولة والتي تستغلها الدولة بدورها لاستقطاب الآخر وكسب تعاطفه، وهو ما يعرف ب "الجذب".[4]

ويشير ناي Ney إلى أن القوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، ولا تتوقف عند القدرة على الإقناع، وإنما القوة الناعمة هي القدرة على الجذب، على اعتبار أن الجذب يؤدي إلى الإذعان وبالتالي، فإن القوة الناعمة هي القوة الجذابة.[5]

---

[1] جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية (المملكة العربية السعودية: العبيكان، تعريب محمد توفيق البجيرمي، ط1، 2003)، ص. 39.

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية (الرياض: العبيكان، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، 2007). ص. 20.

[3] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 26.

[4] هوشنك صابر أحمد، أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إطار نظرية القوة الحادة (العراق: مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 2، 2022)، ص. 126.

[5] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، المرجع السابق، ص. 12

ذلك أنها ترتكز على الانجذاب إلى القيم المشتركة، وبتعبير آخر فإن القوة الناعمة هي يد خفية تشكل قراراتنا دون الإحساس بالألم، أو حدوث أي تهديد صريح.

في تعريف آخر لجوزيف ناي Joseph Ney، يرى أن القوة الناعمة الطرية هي الوجه الآخر للقوة وهي عكس القوة الصلبة الآمرة، وهي الطريقة غير المباشرة لممارسة القوة من خلال وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية بطريقة تراعي تفضيلات الآخرين (أي جعل الآخر يريد ما تريده أنت)، أين يتم تخييرهم بدل إجبارهم.[1]هذا ويقر ناي Ney، أن القوة الناعمة قد تبدو أقل خطرا من القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، لكنها من جانب آخر صعبة الاستخدام، سهلة الفقدان، ومكلفة من حيث إعادة بناءها.[2]

وقد قام ناي Ney، باستيعاب التغييرات والانتقادات التي طالت المفهوم التقليدي الذي طرحه مع بدايات الترويج لمفهوم القوة الناعمة، حيث توصل إلى أنه يمكن للقوة الصلبة (وهنا المقصود القوة الصلبة بوجهيها العسكرية والاقتصادية)، أحيانا أن تشكل مصدرا للقوة الناعمة فقد تتولد الجاذبية من خلال الإعجاب بصورة الدولة كنموذج اقتصادي ناجح، أو كنموذج للتفوق العسكري (أسطورة الدولة التي لا تقهر)[3].

- القوة الناعمة في تعريف "إبراهيم نوار" هي السهل الممتنع، سهلة لأنها معنوية، وصعبة للسبب نفسه، لأن إدراك القوة المعنوية قد يحتاج لأجيال، في حين أن بناء قوة صلبة قد يستغرق أقل بكثير، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح من المستحيل تحقيق النفوذ عبر استخدام الأسلحة النووية.[4]

- آنا "سيمونز Anna Simons " وهي أستاذة بكلية الدراسات العليا البحرية الأمريكية، نشرت مقالا بعنوان: soft power = smart power, think again، عرفت خلاله القوة الناعمة على أنها الجيل الرابع من الحرب، والتي تقوم أساسا على الدبلوماسية العامة، الإقناع والثقافة. وترى أنه بدل اشتباك الجيوش، يمكن التلاعب بمشاعر الآخرين وإعادة تشكيلهم وفق ما يحقق الأهداف المرسومة.

وبتعبير آخر: البراعة مقابل القوة، والبراعة هنا تكون في القدرة على التلاعب بالآخرين، كسب العقول والقلوب دون إلحاق الألم.[5]

---

[1] جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

[2] جوزيف ناي، مستقبل القوة (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2015)، ص. 109.

[3] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

[4] إبراهيم نوار، مصادر القوة الناعمة ومكانة مصر في العالم (القاهرة: مهرجان القاهرة الدولي للكتاب، 2018)، ص. ص. 16-18.

[5] Anna simons, soft power = smart power, think again, foreign policy researcher, april 2012.

وعليه تصبح أنماط القوة المهيمنة على القرن الحادي والعشرين: هي القوة الصلبة الآمرة (العسكرية)، القوة الاقتصادية (الجزرة)، والقوة الناعمة الطرية (الجذابة).

1.3. التعريف الإجرائي:

إستنادًا إلى ما سبق من عرض نظري ومفاهيمي، يمكن بلورة تعريف إجرائي لمفهوم القوة الناعمة على النحو الآتي: تُعدّ القوة الناعمة شكلاً من أشكال القوة الحديثة في النظام الدولي، تقوم على القدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين وتعديل توجهاتهم عبر وسائل غير قسرية، ترتكز على الإقناع، والجاذبية الثقافية، والشرعية القيمية. وتتميز هذه القوة بكونها تُمارَس بطريقة طوعية وتعاونية، حيث يستجيب الطرف المتلقّي لها بملء إرادته، مدفوعًا بما تبثّه من جاذبية وقبول داخلي، دون أن يشعر بأي تهديد أو ضرر مباشر ناتج عن هذا التأثير.

إن جوهر القوة الناعمة يكمن في عنصر القبول الطوعي الذي يتولد عن الإعجاب أو الاحترام للنموذج الذي تطرحه الدولة الفاعلة، سواء كان ذلك في شكل نجاح اقتصادي، تطور تكنولوجي، تفوق ثقافي، أو مكانة دولية مرموقة. وبذلك، فإن القوة الناعمة تمثل نقيضًا لمفاهيم الإجبار والتهديد، حيث يتم استبدال أدوات الإكراه بوسائل التأثير الرمزي والاعتباري، ما يجعل منها أداة استراتيجية محورية في السياسات الخارجية المعاصرة. ـــت هذا التعديل الذي طرحته سابقا

2. أنماط القوة الناعمة في السياسة الدولية:

وقد ميز جوزيف ناي بين 3 أنماط للقوة الناعمة التي توظفها الدول في استراتيجياتها للتحرك في النظام الدولي إما لتوسيع نفوذها الجيوسياسي، كأداة للهيمنة أو كوسيلة قد تستثمرها في إطار محاولاتها للتأثير في النظام الدولي أو حتى تغيير بنيته، وهي:

أ) الجاذبية Attraction:

الجذب هنا يحتمل وجهين، إما إيجابيا بحيث كلما زادت جاذبية ثقافتك وايديولوجيتك، كلما زاد استعداد الآخرين لاتباعك، ويمكن أن يكون جذبا سلبيا بحيث تتعرض للضرر بدل القوة الناعمة، وكما يقول "ناي Ney" الجاذبية لا تقرر دائما تفضيلات الآخرين.

بالنسبة للشكل الأول للجذب، فقد حدد الباحث "Alexander vuving" ثلاثة صفات محورية تستوفيها الجاذبية حتى تعمل بالشكل الأصح وهي (الرقة، الجدارة والكاريزما)، بحيث تخلق الرقة في التعامل نوعا من

الثقة وتعطي مصداقية لسلوك الدولة الجاذبة، أما الجدارة فتولد إعجابا واحتراما لهذه القوة، ويتعزز ذلك كلما اتصفت بمستوى عالي من الكاريزما والروح القيادية.

أما الوجه الآخر، وهو الجذب السلبي، فيوضح ناي Ney" أنه ليس بالضرورة أن تكون جاذبية الدولة مصدرا لقوتها الناعمة، فقد يحدث جذب بين طرفين غير متماثلين في القوة، ما يؤدي إلى توظيف القوة الصلبة من طرف الأقوى الأمر الذي يخلف تأثرا "vulnerability"، لدى الآخر، وهذا ما حدث مع الهند التي جعلت منها جاذبيتها مطمعا للاستعمار البريطاني.[1]

ب) الإقناع Persuation:

ويكون ذلك عبر استهداف التأثير في المنظومة القيمية للآخر، لكن دون استخدام القوة أو التهديد بها (أي تكون استجابة طوعية)، وقد عبر عنها Ney بالقدرة على الاستمالة بالجذب، وهنا اعتبر أن التأثير في آراء الآخرين هو عنصر قوة يجب استغلاله.

وعلى إثر ذلك يشدد على انتهاج نمط من الجدال العقلاني خلال الإقناع، من خلال تأطير القضايا المثارة بوسائل جذابة ونداءات عاطفية بدون مقدمات معيارية قد تؤدي بالإقناع إلى مستوى آخر أسماه جوزيف ناي بالإقناع المخادع أو "الاحتيال". دون أن تغفل الدولة أن الإقناع يتصل بعنصري الثقة والجذب، لتكريس مصداقية موقفها لدى الآخر.[2]

ت) جدول الأعمال Agenda setting:

بالنسبة للجدول، فهو مرتبط بالإقناع، بحيث يركز على تفضيلات الآخرين من خلال اعتماد قيم، مؤسسات، سياسات... يراها الآخرون مشروعة وبالتالي يحدث نوعا من المسايرة من طرفهم للقيم التي تروج لها، أي الانجذاب للقيم المشتركة، وهنا ركز جوزيف ناي على استبعاد أساليب الارغام واعتماد قوة التعاون الطوعي بدل ذلك أي، القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون. وعليه فإن خلق القوة الناعمة يرتكز على المدركات من جانب الأهداف وليس الجهد من أجل النفوذ وفق المناورة فقط التي تظهر كأنها دعاية وينقصها الإقناع.[3]

[1] جوزيف ناي، مستقبل القوة، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 118- 119.

[2] المرجع نفسه، ص. 120.

[3] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ص. 27.

المبحث الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية واستراتيجياتها

يرتبط مفهوم القوة الناعمة من الناحية العملية بشكل وثيق بسياسات الدولة الخارجية، وهو ما يعكس حساسية البيئة الدولية وحرص الدول على تجنب النزاعات التي قد تترتب عليها تكاليف اقتصادية وتأثيرات سلبية على مكانتها في النظام الدولي.

وعليه، تتبنى الدول الكبرى استراتيجيات متكاملة لتوظيف القوة الناعمة بالتوازي مع استخدام موارد القوة الأخرى، سعياً إلى تحقيق أهدافها الوطنية بفعالية وتقليل التكاليف المحتملة. وتظهر تفاوتات منهجية بين هذه الاستراتيجيات عبر الدول الغربية والشرقية، فضلاً عن اختلافات داخل الدول الغربية نفسها، حيث شهدت فعالية القوة الناعمة التي اعتمدتها الولايات المتحدة تراجعاً ملحوظاً، نتيجة لتحولات الأولويات الجيوسياسية والاستراتيجية.

المطلب الأول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى

يكتسب توظيف القوة الناعمة أهمية متزايدة في استراتيجيات السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث تُعتبر وسيلة فعالة لتعزيز التأثير الدولي وتحقيق الأهداف الوطنية عبر استخدام الجاذبية والإقناع بدلاً من القوة العسكرية أو الاقتصادية التقليدية.

ترتكز القوة الناعمة لأي دولة على ثلاثة موارد أساسية: ثقافتها، قيمها السياسية، وسياستها الخارجية. فالقوة الناعمة ليست مجرد قوة ثقافية فحسب، بل تشمل أيضًا القيم التي تدافع عنها الدولة داخليًا، مثل الديمقراطية، وفي إطار المؤسسات الدولية من خلال دعم التعاون الدولي وتحقيق السلام، إضافة إلى القيم التي تتضمنها سياستها الخارجية، كحقوق الإنسان. هذه العناصر قد تجتذب الآخرين أو تنفرهم. كما أن دعم هذه الموارد بالقدرات الاقتصادية والعسكرية يعزز من تأثير القوة الناعمة في تشكيل تفضيلات الأطراف الأخرى.[1]

أ. الثقافة: وقد عرفها ناي Ney، على أنها "نموذج السلوك الاجتماعي الطي تنقل به المجموعات المختلفة المعارف والقيم، ثمة منها ما هو وطني وثمة مستوى آخر، خاص بطبقات اجتماعية دون أخرى (النخبة)".[2] وهنا تزيد الجاذبية كلما، كانت القيم التي يروج بلد ما ذات صفة عالمية (أي يشترك فيها الآخرون، وبالتالي يسهل إقناعهم.

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

[2] جوزيف ناي، مستقبل القوة، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

ومن بين الأدوات الثقافية التي طرحها ناي Ney، هي زيادة برامج التبادل الثقافي واستدل على ذلك بالجامعة الأمريكية في بيروت ودورها في التعريف بنمط الحياة والتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن إطلاق برامج تعليم اللغة في بلدان أخرى لما تؤديه اللغة من دور في نقل الثقافة، وغيرها من الأدوات الأخرى التي تؤدي دورا في انتاج القوة الناعمة.

ب. القيم السياسية: وعرفها ناي Ney، على أنها جميع التدابير السياسية التي تتخذها الحكومات والقيم التي تفضلها في سياستها الداخلية، بحيث تستثمر هذه القيم من أجل جعلها جذابة للفئات المستهدفة.

ويقيسها ناي Ney، غالبا بمؤشرات الديموقراطية، الحوكمة، الحكم الراشد...، وهنا تعمل الدول على الجذب من خلال القيم السياسية عبر الالتزام بها أولا على المستوى الداخلي، ثم الانتقال إلى تعميمها على مستوى عالمي من خلال الدعوة إلى تبنيها واحترامها[1].

ت. السياسة الخارجية: وهنا حددها جوزيف ناي Joseph Ney، في: "حين يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية".[2]

يحذر ناي Ney، من اتباع سياسية خارجية ضيقة الأفق، متغطرسة (على حد توصيفه والمقصود هنا أنها تتجاهل مصالح الآخرين)، بحيث أن هذا السلوك قد يقوض من القوة الناعمة بصورة كبيرة (استدل على ذلك بتآكل جزء كبير من القوة الناعمة الأمريكية في أعقاب الحرب على كل من أفغانستان 2001، ثم العراق 2003، فضلا عن التطورات التي صاحبت الصراع العربي _ الصهيوني والذي أثر بصورة كبيرة على الصورة الإيجابية التي رسمتها أمريكا لنفسها بعد نهاية الحرب الباردة).[3]

وبالتالي، فإن السياسة الخارجية المشروعة هي تلك التي تقوم على التعاون الدولي والاعتماد المتبادل، فضلا عن تبني مبادرات لإحلال السلام وتفعيل الدبلوماسية العامة.

وعليه، لم تعد السياسة الخارجية مقتصرة على القوة العسكرية أو الاقتصادية بعد بروز القوة الناعمة كوسيلة فعالة لتحقيق التأثير وبسط النفوذ، لذلك سعت الدول لاسيما الكبرى من خلال استراتيجيات

---

[1] مخلوف وديع، توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة، دراسة حالة الهند (أطروحة لنيل شهادة الدوكتورا، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، قسم العلوم السياسية، 2021)، ص. 27.

[2] جوزيف ناي، مستقبل الفوة، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

[3] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

متعددة إلى تعزيز حضورها الدولي وكسب التأييد عبر وسائل غير تقليدية، مما يسهم في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية.

وفي ظل التغيرات المستمرة في هيكل النظام العالمي، أصبح توظيف القوة الناعمة عاملا محوريا في المنافسة بين الفاعلين الدوليين. تختلف استراتيجية توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى باختلاف خصوصياتها سواء تعلق ذلك بطبيعة أنظمتها السياسية، منظومتها القيمية، أو تراثها وتاريخها.

فضلا عن الأساليب المختلفة التي تستخدمها الدول للتأثير وكسب النفوذ دون اللجوء للقوة الصلبة. وتشمل النهج الثقافي، التعليمي، الإعلامي، الدبلوماسي، والاقتصادي، حيث تسهم جميعها في تعزيز صورة الدولة عالميا وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بسلاسة.

حاليا تبرز ثلاثة أنماط للقوة الناعمة على الساحة الدولية، وتندرج ضمن هذه الأنماط مجموعات واسعة من الدول كل حسب النمط الغالب على استراتيجيته، وهي:

1. إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية :

نمط المزج: « combinaison hard power – soft power »: يعتمد هذا النمط على الجمع بين القوة الصلبة (Hard Power) والقوة الناعمة (Soft Power)، حيث تعد الولايات المتحدة من الأمثلة الرائجة لهذا النموذج. إذ تمتلك هذه الدول مؤهلات اقتصادية وثقافية تمنحها القدرة على التأثير في الدول الأخرى، لكنها لا تتردد في استخدام القوة العسكرية عند الحاجة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ورغم اختلاف مستوى هذا المزيج باختلاف الأنظمة السياسية الحاكمة، إلا أن هذا النهج ظل ثابتا في سياستها الخارجية.

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة زاد هوسها بجعل أمريكا النموذج الأوحد والأمثل، من خلال مجموعة من الأدوات على غرار الديمقراطية، اقتصاد السوق وحقوق الإنسان... بحيث تشكل هذه المجموعة الأيديولوجية سلاحا سياسيا مناسبة لتكون بمثابة قناة للتأثيرات المختلفة. وكما يقول الأمريكان تحت "شعار حتى يكون الآخرون مثلنا : " L'homme de demain, l'homme universel, est américain"

لعل هذا يفسر الاعتماد المتزايد على اللغة الإنجليزية، التي أصبحت لغة عالمية والتي عملت أمريكا على تعميمها من خلال الرسائل على الإنترنت، القنوات التيلفيزيونية (CNN، BBC... وغيرها من القنوات الإنجليزية العالمية)، محطات الراديو مثل إذاعة أوروبا الحرة أو صوت أمريكا، والسينما، الفيديوهات والمسلسلات التلفزيونية.

يتمثل شكل آخر من أشكال القوة الناعمة الأمريكية في سيطرتها وتأثيرها المباشر وغير المباشر على المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تمول الولايات المتحدة ما يقرب من 25% من ميزانيات هذه الهيئات، إضافة إلى تأثيرها المتزايد في الأمم المتحدة، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ويتجلى هذا النفوذ أيضاً من خلال شبكة معقدة ومتنوعة من العلاقات التي تغطي مختلف المجالات، وتسهم في تفعيل القوة الناعمة الأمريكية.

من بين هذه الشبكات، الشبكات الدينية مثل الكنائس البروتستانتية في أمريكا اللاتينية، والشبكات السياسية مع دول مثل إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية واليابان. كما تشمل هذه الشبكات العلاقات الشخصية التي تتشكل بين الأفراد الذين درسوا أو عملوا في الولايات المتحدة، أو الذين يرتبطون بشركات أمريكية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب مراكز الأبحاث، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات المدنية دوراً مهماً في دعم وتعزيز تأثير القوة الناعمة الأمريكية.

ومع مجيء الرئيس أوباما فإن نمط القوة الذي أصبح أساسا سياسة أمريكا الخارجية، ليس قاسيا ولا لينا، بل ذكيا.[1]

2. استراتيجية جمهورية الصين الشعبية:

نمط القوة الناعمة الاقتصادية « soft power économique »: يركز النمط الثاني على الدول التي تعتمد على القوة الناعمة الاقتصادية كأداة رئيسية لتعزيز نفوذها وتحقيق أهدافها الجيوسياسية. وتشمل هذه الفئة دولًا مثل ألمانيا، البرازيل، اليابان، والهند، التي استطاعت توظيف قدراتها الاقتصادية في بناء علاقات دولية قوية، والتأثير في الأسواق العالمية، وتعزيز حضورها دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية أو التدخلات السياسية المباشرة. تقوم هذه الدول بتوسيع نفوذها من خلال الابتكار التكنولوجي، والاستثمارات، والشراكات الاقتصادية الدولية، مما يمنحها تأثيرا مستداما على الصعيد العالمي.

إلى جانب هذا النمط، ظهر متغير مهم يمثله النموذج الصيني. ففي البداية، اعتمدت الصين على القوة الناعمة الاقتصادية كأداة رئيسية، من خلال التوسع في الاستثمارات الدولية، والمشاريع التنموية، وتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي. إلا أنه خلال العقد الأخير، أضافت الصين بعدا ثقافيا توسعيا إلى استراتيجيتها، حيث قامت بنشر ثقافتها، لغتها، وتعزيز نفوذها الدبلوماسي من خلال برامج التبادل الثقافي، والمعاهد التعليمية مثل معاهد كونفوشيوس، بالإضافة إلى تصدير صناعاتها الإعلامية والترفيهية. وهذا المزج بين

[1] Yves CABROL , LE RETOUR DU « SOFT POWER » DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES, op. cit.,p. 7 – 9.

القوة الاقتصادية والانتشار الثقافي منحها تأثيرا أوسع وأعمق على الساحة الدولية، مما يجعلها نموذجا متطورا للقوة الناعمة متعددة الأبعاد.

يرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة ترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية :القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، والقوة غير الملموسة (الثقافية والفكرية) .وفي هذا السياق، اختارت الصين عدم الاعتماد على القوة العسكرية كأداة لنفوذها الدولي، لسببين رئيسيين:

أ. عدم القدرة على منافسة التفوق العسكري الأمريكي بحيث تمتلك الولايات المتحدة تفوقا تكنولوجيا واستراتيجيا كبيرا، مما يجعل أي محاولة لمنافسة هذا التفوق محفوفة بالمخاطر. وبدلا من ذلك، فضّلت الاستثمار في مجالات النفوذ غير العسكري، خاصة مع تراجع صورة الولايات المتحدة على الساحة العالمية، لا سيما بسبب سياسات إدارة جورج بوش التي أضعفت الخطاب الأمريكي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ب. تاريخيا، يميل الصينيون إلى أن يكونوا تجارا أكثر من كونهم محاربين، مما جعلهم يركزون على القوة الاقتصادية كوسيلة رئيسية لتعزيز نفوذهم العالمي. وفي هذا السياق، أعادت الصين النظر في استراتيجياتها الأيديولوجية؛ حيث تخلّت عن تصدير الفكر الماركسي الذي كان سائدا خلال الستينات والسبعينات، بعدما فشلت هذه السياسة في كسب تأييد الدول حديثة الاستقلال، خصوصا في إفريقيا[1].

3. استراتيجية الاتحاد الأوربي (فرنسا نموذجا):

نمط القوة الناعمة الأوربي « le soft power de la vieille Europe »: يركز النمط الثالث على الدول التي تعتمد على القوة الناعمة الثقافية والحضارية، وهو نهج تتبناه دول أوروبا الغربية القديمة مثل فرنسا، إسبانيا، والمملكة المتحدة. تستمد هذه الدول نفوذها من إرثها الفكري والتاريخي، حيث لعبت دورا محوريا في تشكيل الفكر الفلسفي، الديني، والأدبي العالمي، مما منحها مكانة خاصة على الساحة الدولية. تتميز هذه الدول بقدرتها على التأثير في المجتمعات من خلال نشر اللغة، الفنون، القيم الديمقراطية، والنموذج الثقافي الأوروبي، ما يجعلها مراكز جذب عالمية من الناحية الأكاديمية والفكرية.

[1] Yves CABROL , LE RETOUR DU « SOFT POWER » DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES?, RAPPORT DE L'ASSOCIATION DES AUDITEURS DE L'INSTITUT DES HAUTES ETUDES DE DEFENSE NATIONALE REGION DE TOULOUSE, 2009 , p. 14.

ومع ذلك، لا يقتصر نفوذ هذه الدول على الجاذبية الثقافية والفكرية فقط، بل يمتد ليشمل قوة اقتصادية حقيقية، مما يعزز من مكانتها الجيوسياسية. فهي تستفيد من اقتصادات متطورة ترتكز على الصناعات الإبداعية، التعليم العالي، والسياحة، بالإضافة إلى كونها مراكز رئيسية لتصدير التكنولوجيا المتقدمة، لا سيما في مجالات مثل الصناعات الجوية، والاتصالات، والطاقة المتجددة. هذا التكامل بين القوة الناعمة الثقافية والقوة الاقتصادية يمنح هذه الدول قدرة استثنائية على التأثير في السياسات الدولية، وتعزيز حضورها العالمي دون الحاجة إلى اللجوء إلى الوسائل العسكرية التقليدية.

تعد القوة الناعمة الفرنسية أحد أهم أدوات نفوذها العالمي، حيث تستند إلى تاريخ طويل من التأثير الثقافي، الدبلوماسي، والاقتصادي الذي جعل منها قوة ذات جاذبية عالمية. لم تكتفِ فرنسا بالقوة العسكرية أو السياسية لتعزيز مكانتها، بل اعتمدت على اللغة الفرنسية، الفنون، الأدب، الفلسفة، والتعليم كوسائل لنشر قيمها والتأثير في الشعوب الأخرى.

كما أن وجودها في مجلس الأمن، ودورها في المفاوضات الدولية، وعلاقاتها المتميزة مع إفريقيا والعالم العربي، ساهم في استمرار قوتها الناعمة رغم التحولات الجيوسياسية. وعلى الرغم من هذا الإرث القوي، تواجه القوة الناعمة الفرنسية تحديات كبرى في ظل صعود الثقافات المنافسة،خاصة الأنجلوساكسونية، والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي فرضت أنماطا جديدة من النفوذ تعتمد أكثر على الاقتصاد الرقمي، الإعلام الحديث، والتكنولوجيا .لذا، تجد فرنسا نفسها أمام ضرورة تطوير استراتيجيات جديدة تعزز من قدرتها على التكيف مع العالم المتغير، من خلال الاستثمار في الابتكار، الصناعات الثقافية الحديثة، وتعزيز انتشار اللغة الفرنسية بطرق أكثر ديناميكية، لضمان استمرار تأثيرها في المشهد الدولي[1].

لا يقتصر هذا التصنيف على مجرد تحديد أنماط القوة الناعمة السائدة في النظام الدولي، بل يتعدى ذلك ليشكل إطارًا تصنيفيًا يُميز بين القوى التقليدية والناشئة التي تبنّت القوة الناعمة ضمن استراتيجياتها لتعزيز نفوذها على المستويين الإقليمي والعالمي. وتتنافس هذه القوى على السيطرة على المواقع الاستراتيجية الحيوية، مثل مناطق توزيع الثروات، والممرات البحرية، وطرق التجارة الدولية. وعلى الرغم من اختلاف أنماط القوة الناعمة التي تتبناها هذه الدول، فإن هدفها الأساسي يظل واحدًا، وهو بناء النفوذ والتحضير للهيمنة.[2]

[1] Yves CABROL , LE RETOUR DU « SOFT POWER » DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES?, op. cit., p. 16.

[2] Ibid, p. 7.

مع ذلك، تبقى احتمالات تحقيق النفوذ من خلال القوة الناعمة فقط نسبية، حيث يشير Joseph Nye إلى أن التفوق في استخدام القوة الناعمة لا يعني بالضرورة تحقيق الهيمنة أو الإمبراطورية. فبالرغم من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من القوى على توسيع نفوذها، فإن السيطرة الكاملة على جميع مناطق العالم تبقى أمراً غير ممكن.[1]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية في تفعيل القوة الناعمة

يرتكز الربط بين المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية من جهة، وتوظيف القوة الناعمة من جهة أخرى، على الطرح الليبرالي المؤسساتي الذي يسلط الضوء على الدور الحيوي للمؤسسات الدولية في بناء شبكة معقدة من المصالح المتبادلة بين وحدات النظام الدولي. هذه الشبكة تجعل الدول رهينة مصالحها ومقيدة بتحركاتها، مما يدفعها إلى تبني استراتيجيات بديلة عن القوة الصلبة، تُعزز من قدرتها على التعامل مع المتغيرات الدولية المتجددة .

وفي ضوء ذلك، سعت الدول لا سيما الكبرى منها، إلى تنشيط قوتها الناعمة من خلال تكثيف أدواتها المتنوعة، مثل الثقافة والقيم السياسية والدبلوماسية العامة. وقد اتجهت هذه الدول إلى الاستثمار الاستراتيجي في المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية كآليات فعالة لتعزيز نفوذها، سواء من خلال التأثير على القضايا العالمية المحورية، أو عبر تعزيز حضورها ونفوذها الإقليمي والدولي، فضلاً عن إحباط محاولات توسع الخصوم داخل مجالات نفوذها الحيوية.

ويُعد مثال روسيا الاتحادية نموذجًا واضحًا لهذا التوجه، حيث أعادت هيكلة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تأسست في الأصل عام 1992، لتصبح أداة فعالة تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين منذ عام 2003. استُخدمت المنظمة كآلية لمواجهة التوسع الغربي في آسيا الوسطى واحتكار أمن المنطقة، إضافة إلى التدخل في القضايا السياسية الإقليمية والمصيرية بين الدول الأعضاء، مع إبقاء القيادة الروسية مركزية في إدارة هذه التحالفات.

أصبحت المنظمات الدولية على اختلافها جهات فاعلة في معالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية: مثل تغير المناخ والأوبئة والإرهاب في عصر العولمة التي تعتبر دافعا أساسيا في الانتقال نحو دبلوماسية القوة الناعمة خاصة مع تزايد الاعتماد المتبادل، (وهذه القضايا يصنفها جوزيف ناي كبعد ثالث في إدارة السياسة الدولية والتي لا يمكن أن تكون تحت إشراف قوة مهيمنة ولا تتم معالجتها وفق نظرة ضيقة).

[1] جوزيف ناي، مستقبل القوة، مرجع سبق ذكره، ص. 264.

فهي توفر منتدى للحوار والتفاوض بين مختلف أصحاب المصلحة بعيدا عن التجاذبات العنيفة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المنظمات الدولية في نشر المعايير والقيم، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة على نطاق عالمي. وعلى هذا النحو، فإنها تلعب دورا حاسما في إنتاج القوة الناعمة للدول الأعضاء من خلال جهودها الدعائية وأطرها المعيارية، وتسهيل الترويج لقيمها وبناء صورتها وتمريرها عبر هذه المنصات. وتعد الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والهيئات الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) من بين أبرز النماذج على ذلك.

فعلى سبيل المثال، من خلال تنسيق مشاريع التنمية، والمساعدات الإنسانية، والتحديات البيئية وغيرها من المبادرات، تعزز هذه المنظمات حسن النية والتضامن بين الدول مما يعزز تأثير ونتائج قوتها الناعمة.[1]

وتؤدي المنظمات الدولية مجموعة من الأدوار ما يجعل منها أدوات مساهمة في تفعيل القوة الناعمة، ومن بين هذه الأدوار:

أ. توفير منصات للتبادل الثقافي: حيث توفر المنظمات الدولية مساحة للتبادل الثقافي من خلال تنظيم المهرجانات والمعارض والفعاليات الثقافية التي تعزز التفاهم والتقدير بين الثقافات. على سبيل المثال، يسلط برنامج اليونسكو لمواقع التراث الثقافي الضوء على أهمية الحفاظ على التنوع الثقافي والتراث، وتعزيز الاحترام المتبادل والحوار بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، تعزز مبادرات مثل تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة وبرنامج أوروبا الإبداعية التابع للاتحاد الأوروبي التعاون الثقافي والحوار كوسيلة لبناء الثقة وتعزيز السلام.

ب. تسهيل التعاون في التعليم والبحث: تلعب المنظمات الدولية دورا حاسما في تسهيل التعاون في التعليم والبحث، وتعزيز برامج التبادل الأكاديمي، ومشاريع البحث المشتركة، ومبادرات تبادل المعرفة. على سبيل المثال، يعزز برنامج فولبرايت، الذي تديره وزارة الخارجية الأمريكية، التفاهم المتبادل بين الولايات المتحدة والدول الأخرى من خلال التبادل التعليمي والثقافي.

ث. دعم مشاريع التنمية ذات عناصر القوة الناعمة: تدعم المنظمات الدولية مشاريع التنمية ذات عناصر القوة الناعمة، مثل تمكين المجتمع، وبناء القدرات، وجهود الحفاظ على التراث الثقافي. على سبيل المثال، تتعاون منظمة الصحة العالمية مع الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الصحية العالمية وتعزيز

[1]Yousif Hameed Jasim Alisawi, Shamal Mustafa, Soft Power Diplomacy: Leveraging International Organizations in The Age of Globalization , Tuijin Jishu/Journal of Propulsion Technology, 2023. P. 5319.

مبادرات الصحة العامة، مما يعزز الثقة والتعاون بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، تعزز مبادرات مثل برنامج مواقع التراث العالمي التابع لليونسكو ومشاريع البنك الدولي للحفاظ على التراث الثقافي التنمية المستدامة والدبلوماسية الثقافية من خلال الحفاظ على المعالم الثقافية وتشجيع السياحة.[1]

ويرى مفكرو العلاقات الدولية أن المؤسسات الدولية والإقليمية هي كيانات ضرورية للدول ذات السيادة والتي تقلصت قدرتها على تحقيق الرفاه[2].

أ. دور المؤسسات الدولية في تفعيل القوة الناعمة:

تشغل المؤسسات قسما هاما من النقاشات التاريخية والنظرية، حيث يجمع الأكاديميون على أنها الآلية المثلى لإدارة التعقيدات المتزايدة للتفاعلات العابرة للحدود. وعلى هذا الأساس يتفق المجتمع الدولي على أن الدول تنشئ المنظمات الدولية وتفوضها لأنها تؤدي وظائف أساسية. فهي توفر السلع العامة، وتجمع المعلومات، وترسي التزامات موثوقة، وتراقب الاتفاقيات، وتساعد الدول بشكل عام على التغلب على المشاكل المُرتبطة بالعمل الجماعي، وتعزز الرفاه الفردي والجماعي.

وعليه فإنه من الناحية النظرية يتضح أن المؤسسات الدولية ماهي إلا هياكل تحظى بالقبول العام، توكل بمهام محددة ولا يوجد أي تعقيد حول الأدوار التي تؤديها. إلا أن هناك فئة واسعة تطرح رؤية معاكسة تماما بحيث تعتبر أن المنظمات الدولية ما هي إلا آليات أو ساحات يتصرف من خلالها الآخرون (وفي توصيف آخر هي هياكل سلبية)، وبالتالي لا يمكن اعتبارها بصورة مطلقة جهات مستقلة ذات سلطة وهنا تصبح الدول هي الجهات الفاعلة التي تمارس السلطة (والسلطة هنا تعني قدرة جهة فاعلة على توظيف مواردها الخطابية والمؤسسية لحمل الجهات الفاعلة الأخرى على إخضاعها للحكم)، والتي تتمتع حصرا بحق منح هذه السلطة أو سحبها وفق ما يمكنها من تشكيل سلوك الآخرين بطرق مباشرة وغير مباشرة من خلال هذه المؤسسات.[3]

وبينما لا تمتلك المؤسسات الدولية القوة المادية الكافية لإجبار أقوى الدول على اتخاذ إجراءات تعارضها بنشاط، إلا أن لديها وسائل مادية لتشكيل سلوك العديد من الدول في مناسبات عديدة، في إطار ما يعرف بالقوة الإلزامية، حيث تستخدم مواردها المعيارية (وأحيانا المادية) لمحاولة حث الجهات الفاعلة الأخرى على

---

[1] Yousif Hameed Jasim Alisawi, Shamal Mustafa, op. cit. P. 5322.

[2] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط،1، 2004)، ص. 325.

[3] Michael Barnett and Raymond Duvall, eds., *Power in Global Governance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005). P. p. 161 – 168.

تغيير سلوكها. على سبيل المثال، يمكن لصندوق النقد الدولي (فضلا عن مؤسسة رئيسية في النظام النقدي الدولي، يلعب صندوق النقد الدولي دورا محوريا في استقرار الأسواق المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتسهيل التعاون بين الدول الأعضاء)، إجبار الدول على تبني سياسات معينة نظرا لقدرته على رفض التمويل أو تصنيف دولة ما على أنها لا تسير على "المسار الصحيح". وهنا يقدم صندوق النقد الدولي (FMI) مثالا على كيفية استخدام المؤسسات الدولية لدبلوماسية القوة الناعمة في مجال المالية العالمية والحوكمة الاقتصادية.

وبالتالي، فإن المؤسسات الدولية، شأنها شأن جميع الجهات الفاعلة الأخرى التي تستخدم الخطابة لتشكيل سلوك الآخرين، فقد تصوغ القضايا بطرق معينة، بحيث تبدو الخيارات المرغوبة مقنعة بشكل خاص، أو تتلاعب بالحوافز بحيث تكون العقوبات والغرامات المرتبطة بسياسات معينة مرتفعة بشكل مفرط. وقد تستغل مشاعر صانعي القرار والجمهور، عبر جمع المعلومات والتلاعب بها ونقلها بشكل استراتيجي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الدولية غالبا ما تكون الجهات الفاعلة التي تساهم في صياغة المشكلات التي تحتاج إلى حل. فالمشكلات لا توجد ببساطة كحقائق موضوعية، بل تعرفها جهة فاعلة (غالبا منظمة دولية) على أنها مشكلات، ومن ثم تساعد في حلها من خلال صياغة حلول خاصة بها وإقناع الآخرين بقبولها. ولأنها تحظى بالخبرة والمعرفة، نظر إليها على أنها مؤهلة تأهيلا عاليا للحكم في هذه المسائل. وبالتالي تمنح الحق المشروع في التدخل.

من جهة أخرى تتمتع المؤسسات الدولية بميزة "التصنيف" والتي تجعل منها أداة لتفعيل القوة الناعمة بحيث يمكنها ذلك من تغيير وتوجيه سلوك الفاعلين في النظام الدولي، بحيث تسهم هذه المؤسسات في صنع العوالم الاجتماعية وتنظيمها ومعرفتها من خلال تصنيف الأشياء، وتغيير تعريفها وهويتها. فمثلا، يتبع صندوق النقد الدولي أسلوبا خاصا في تصنيف الاقتصادات وتحديد ما إذا كانت على "المسار الصحيح"، محددا من حيث حسابات رأس المال، وميزان المدفوعات، وعجز الموازنة، والاحتياطيات. إن تصنيف الدولة على أنها "ليست على المسار الصحيح" قد يكون له عواقب وخيمة على قدرة الدولة على الحصول على تمويل خارجي بأسعار معقولة، أو الوصول إلى أموال صندوق النقد الدولي، أو التهرب من شروطه.[1]

[1] Michael Barnett and Raymond Duvall, op. cit. P. p. 164 – 184.

ب. دور المنظمات الإقليمية في تفعيل القوة الناعمة "الاتحاد الأوراسي نموذجا":

انبثقت فكرة المشروع عن الرئيس الكازاخي "نور سلطان نزار باييف" وذلك سنة 1994، لتلقى ترحيبا وتشجيعا من قبل دول الاتحاد السوفياتي سابقا خاصة روسيا التي توجهت إلى تطبيق المشروع مع مجيء الرئيس فلاديمير بوتين سنة 2000. وقد أكد الرئيس بوتين على أن الاتحاد أساسه العدالة والتساوي بين الدول على أساس مبدأ السيادة بعيدا عن منطق التبعية التي حكمت علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

ومن بين الظروف التي شجعت على هذه الخطوة هو التقارب بين هذه الدول من الجانب القيمي، بحيث يشير المفكر الروسي ألكسندر دوغين إلى أن دول الخارج القريب ما عدا استونيا وأوكرانيا الغربية تنتميان تاريخيا ودينيا إلى الحضارة الغربية وهذا ما يفسر بحثهما عن مصالحهما بعيدا عن روسيا، في حين أن بيلاروسيا والمناطق الوسطى والشرقية من أوكرانيا تنتمي سياسيا وثقافيا إلى روسيا الأوراسيا.[2]

وقد كانت أولى الخطوات سنة 2011 حين تم إنشاء اتحاد جمركي بين كل من روسيا، بيلاروسيا وكازاخستان، في حين تم توقيع الاتفاق لإنشاء الاتحاد رسميا سنة 2014. والذي باشر عمله في 2015 مع انضمام كل من أرمينيا وقرغيزستان.

وبذلك تستهدف روسيا تقوية الاتحاد من أجل التحضير لميلاد قطب جديد يخدم رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب، تعمل من خلالها على احتواء المنافسين في إطار علاقات تعاونية تخدم المصلحة الجماعية، فنجد مثلا الأدوار التي تؤديها دولة بيلاروسيا، التي تعد حلقة وصل للطاقة بين روسيا وأوروبا خاصة مع تواجد خط "يامال" الذي يورد ما يقارب 20 بالمئة من الغاز الروسي إلى أوربا، والذي أصبح تابعا لغاز بروم منذ 2011.[3]

لقد عملت روسيا على تعبئة كل الموارد التي تتيح لها العودة كقطب مؤثر ومحرك للسياسة الدولية، ورغم أن اعتمادها على القوة الناعمة كان متأخرا مقارنة بالدول الغربية، إلى أنها استطاعت من خلال هذه المبادرات أن تؤسس لقاعدة متينة تستثمرها فيما بعد في تعزيز قوتها الناعمة، بحيث أن خلق شبكة من

[1] وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، قدم له وزير الخارجية سيرغي لافروف (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2016)، ص. 187.

[2] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، (تعريب: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004). ص. 484.

[3] وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سبق ذكره، ص. 191.

المصالح المتبادلة بينها وبين الدول المستقلة في أوربا الشرقية "جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا" سيعزز حضورها في المنطقة على حساب تراجع النفوذ الغربي (وطبعا هذه المبادرات في الأصل تستهدف الحد من المنافسة الغربية داخل مناطق نفوذها)، وقد ساعد على ذلك الصيغة التعاونية التي روجت بها روسيا لرغبتها في التعامل مع هذه الدول، حيث اعتمدت على خطاب جذاب من خلال التشديد على قيم العدالة والمنفعة المتبادلة.

لقد سعت روسيا، في إطار تفعيل قوتها الناعمة ضمن مجالها الإقليمي، إلى تشجيع تأسيس منظمات وتحالفات إقليمية تعزز محيطًا سياسيًا واقتصاديًا وقيميًا داعمًا لطموحاتها الدولية. وتأتي هذه الخطوة في سياق إستراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة تموقعها كلاعب مركزي في النظام الدولي، بدءًا من الدفع نحو إعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية العالمية، وصولًا إلى تكريس نظام دولي متعدد الأقطاب كبديل عن النظام الأحادي القطبية، الذي تمثل فيه الهيمنة الأمريكية العنصر الغالب. ومن أبرز المبادرات التي تندرج ضمن هذا التوجه: منظمة شنغهاي للتعاون، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجموعة "بريكس"، إلى جانب حضور موسكو الفاعل داخل المؤسسات الدولية الكبرى، مستفيدة من وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن.

في هذا الإطار، يلفت عالم الاجتماع ماكس فيبر الانتباه إلى أن الدول قامت بتشييد منظومة عالمية من المنظمات الدولية والإقليمية، بهدف تسهيل الترابط فيما بينها وإدارة الأزمات وتجاوز الخلافات. فبدون هذه المؤسسات، ستفقد الدول جزءًا كبيرًا من قدرتها على جني ثمار التبادل التجاري، وابتكار آليات سلمية لتسوية النزاعات، أو حتى مواجهة التحديات البيئية المتصاعدة. غير أن هذه المنظمات، ورغم دورها التنسيقي البارز، تمتلك أيضًا قدرة على توجيه الفعل الدولي وفق معايير وقيم يفرضها السياق المهيمن، الأمر الذي يجعل من مصدر قوتها في تحقيق "الخير العام" مصدرًا محتملًا لإلحاق الضرر، لا سيما إذا ما تم توظيفها بما يتجاوز مصالح الدول والمجتمعات التي يُفترض بها أن تخدمها وتدافع عنها.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن القوة الناعمة قد رسّخت مكانتها كخيار استراتيجي فاعل ضمن أدوات السياسة الخارجية للدول، لما تتمتع به من قدرة على تحقيق المصالح بأقل التكاليف المادية والبشرية، مقارنة بأدوات القوة الصلبة. ورغم ما تتطلبه من وقت وجهد لبنائها وترسيخها، وما تتسم به من هشاشة تجعلها عرضة للتآكل السريع بفعل الأزمات أو السلوكيات التي تمس صورة الدولة، إلا أن أغلب الفواعل الدولية الكبرى لم تتوانَ عن اعتمادها ضمن تصوراتها بعيدة المدى، لما توفره من فرص لتعزيز النفوذ وكسب الشرعية الدولية.

لقد بات من الواضح أن بناء القوة الناعمة لا يقتصر على الأدوات الثقافية والقيمية والدبلوماسية فحسب، بل يرتبط أيضاً بمدى قدرة الدولة على الاستثمار في شبكة المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية، التي تحوّلت إلى ساحة مركزية لتفعيل هذه القوة، سواء عبر التأثير في صوغ الأجندات العالمية، أو من خلال بناء تحالفات استراتيجية تخدم رؤى الدول ومصالحها. ومن ثم، فإن الاستخدام الذكي والمستدام للقوة الناعمة، ضمن إطار مؤسساتي منظم، يمثل اليوم أحد أبرز مؤشرات تحول القوى الدولية نحو مقاربات أكثر مرونة، ولكن لا تقل تأثيرًا، في إعادة تشكيل موازين القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الفصل الثاني: القوة الناعمة الروسية: التوجهات والاستراتيجيات

تمهيد:

شكل مفهوم القوة الناعمة تحولا نوعيا في فهم أدوات التأثير في العلاقات الدولية، إذ لم يعد النفوذ يقاس فقط بالقدرات العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبح للجاذبية الثقافية، والقيم، والسياسات، دور محوري في صياغة صورة الدولة وقدرتها على التأثير في سلوك الآخرين. وفي هذا السياق، تبنت روسيا منذ بداية الألفية الثالثة مقاربة جديدة تسعى من خلالها إلى إعادة بناء نفوذها الدولي، بعد فترة من التراجع في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي، عبر توظيف مقصود وممنهج للقوة الناعمة كجزء من استراتيجيتها الخارجية.

وقد عكست هذه المقاربة إدراكا روسيا متزايدا لتحولات البيئة الدولية، التي باتت تتطلب أدوات تأثير أكثر مرونة وأقل تكلفة. فمع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة، بدأت ملامح استراتيجية القوة الناعمة تتشكل تدريجيا، من خلال دعم الإعلام الموجه، وتوظيف الثقافة، واللغة، والدين، والتعليم، إضافة إلى استخدام المساعدات الإنسانية والتنموية كوسائل لتعزيز صورة روسيا وتوسيع دائرة نفوذها.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين؛ يتناول الأول الإطار النظري والاستراتيجي للقوة الناعمة في السياسة الروسية، من خلال تتبع مراحل تطورها وتحديد مكانتها ضمن العقيدة الدبلوماسية للدولة. أما المبحث الثاني، فيسلط الضوء على الأدوات الرئيسية التي اعتمدتها روسيا في تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع تحليل لمدى فعاليتها وحدود تأثيرها في السياقات الدولية والإقليمية المختلفة.

المبحث الأول: القوة الناعمة في الاستراتيجية الروسية

شهدت العقيدة الدبلوماسية الروسية تحولات واضحة منذ بداية الألفية الثالثة، حيث بدأت موسكو تعي أهمية القوة الناعمة كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية. وقد شكل تبني هذا المفهوم انتقالا نوعيا في الرؤية الروسية لدورها الدولي، خصوصا في ظل التغيرات الجيوسياسية وتراجع فعالية الأدوات التقليدية للقوة الصلبة. يسعى هذا المبحث إلى تتبع ملامح القوة الناعمة داخل العقيدة الروسية، وتحديد السياقات التي دفعت بها لتصبح جزءا من الاستراتيجية الكبرى للدولة.

المطلب الأول: القوة الناعمة في العقيدة الدبلوماسية الروسية

لا تزال استراتيجية القوة الناعمة الروسية جديدة نسبيا خاصة وأن اهتمام روسيا بتطوير أدوات للقوة الناعمة كبديل للأساليب العسكرية والاكراهية في سياستها الخارجية بدأ منذ منتصف القرن 21، بالضبط مع سنة 2013، حيث أعلن القادة الروس ضرورة التزام روسيا المعلن رسميا باتباع أساليب غير عنيفة في السياسة الخارجية.

1. <u>القوة الناعمة في فترة الاتحاد السوفياتي:</u>

خلال فترة الحرب الباردة كان الاتحاد السوفياتي هو المنافس الأول لأمريكا في مصادر القوة الناعمة، حيث استطاع أن يجتذب شريحة واسعة من الموالين لنظامه الشيوعي بفضل مقاومته لهتلر، فضلا عن موقفه المعارض الاستعمار الأوربي.

وبعد إطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء في 1957 (سبوتنيك sputnik)، ترسخ لدى الناس في الكثير من البلدان أن العِلم يحظى بمكانة مرموقة في الثقافة السوفياتية.

فضلا عن تبني العديد من البرامج والإنفاق الكبير في مجال الألعاب الرياضية، الثقافية على غرار فرق البولشوي، سيمفونية الأوركسترا السوفياتية، وبالية كيروف، حيث ولعقود طويلة تفوقت فرق البالية السوفياتية على نظيراتها الأمريكية[1].

إلا أن النظام السوفياتي المغلق والمتخوف من تأثير البورجوازية، أهمل الثقافة الشعبية التي تعد مصدرا فعالا في إنتاج القوة الناعمة، مثل ما فعلت أمريكا حيث تسربت ثقافتها إلى داخل البيت السوفياتي في حين لم تجد المنتجات السوفياتية مكانا لها في السوق الخارجي، وبالتالي فإن غياب الثقافة الشعبية حد إلى درجة كبيرة من الثقافة في جانبها العلمي والفني.

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 113 – 114.

ويقر جوزيف ناي أن الاتحاد السوفياتي في وقت ما امتلك قاعدة هائلة من القوة الناعمة لكنها خسرها بالتدريج، حيث كانت تميل لكونها دعاية أكثر منها جاذبية، فالواقع أثبت أن سياساته الخارجية ومواقفه الداعمة للشعوب المضطهدة التي كان يتبناها لم تكن متماشية مع ما يحدث في الداخل خاصة مع انتشار الفضائح التي أعقبت سقوط النزعة الستالينية مع 1956.

بالإضافة إلى ذلك فقد أدى الاهتمام المفرط بتعزيز قدراته الصلبة إلى تآكل قوته الناعمة، حيث طغت القوة العسكرية على سياساته والتي قضت على ما تبقى من قوته الناعمة خاصة مع غزو هنغاريا 1956، ثم تشيكوسلوفاكيا 1968، وعملية القمع في بولندا 1981.[1]

2. القوة الناعمة في استراتيجية روسيا الاتحادية:

بسبب الانشغال بإعادة البناء الداخلي وتقويم الترسانة العسكرية تأخرت روسيا في تطوير قوتها الناعمة[2]. ومع تطور ديناميات القوة التي رافقت النظام الدولي الجديد وتغير مجالات تطبيق القوة التقليدية بحيث تحولت الصراعات من موقف المواجهة المباشرة إلى الحرب، ثم انتقلت إلى تفاعل معقد للتأثيرات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، احتلت القوة الناعمة جزءا مهما في الرؤية الروسية الجديدة للنظام الدولي.

وقد اتجهت روسيا تحت قيادة الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى توظيف القوة الناعمة بشكل متزايد نتيجة لتقويض قدرتها على ممارسة قوتها الصلبة، إضافة إلى إرادة القيادة الروسية في تبني هذا الخيار في إطار استراتيجية عودتها للنظام الدولي وإعادة بناء نفوذها.

لقد أحدثت روسيا نقلة نوعية بتبنيها لمفهوم (القوة الناعمة) بنسخته التي صاغها جوزيف ناي منذ 2004، خاصة وأنه إنتاج غربي ورغم ذلك استطاعت أن تكيفه وفق خصوصياتها الثقافية وظروفها الاستراتيجية، ومن خلاله عملت على تقديم نفسها كقطب قوة في العالم ذات حضارة وقيم متميزة عن الحضارة الغربية.

وعليه فإنه من بين العوامل المفسرة لاهتمام روسيا بالقوة الناعمة هو التصدي للهيمنة الغربية بنفس وسائلها على الرغم من الانتقادات الغربية التي اعتبرتها مجرد دعاية لا تستوفي شروط القوة الناعمة.

في معالجته لمفهوم القوة الناعمة أشار جوزيف ناي إلى أنها تنتج في الأنظمة الليبرالية وبيئة ديموقراطية، ورغم ذلك فقد استطاعت عدة دول في العالم أن تطور قوة ناعمة خاصة بها خارج إطار القوة الناعمة

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 115 – 116.
[2] ازهار هادي مجيد، توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية، مرجع سبق ذكره، ص. 106.

الغربية والحدود التي رسمتها، وأبعد من ذلك أنها أصبحت منافسا لها على مناطق النفوذ وحتى في إدارة السياسة الدولية على غرار الصين وروسيا*.

ظهر مصطلح القوة الناعمة في روسيا في إطار سياسات الكرملين تجاه ما يعرف ب (الخارج القريب) وتوظيفها في الفضاء ما بعد السوفياتي، عبر طرح مفهوم "العالم الروسي" من خلال العمل على تعزيز نفوذها في هذه المناطق عن طريق "مجتمعاتها الناطقة بالروسي"، إضافة إلى العمل على دعم التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والسياسي[1].

لكن ذلك لم يكن بالفعالية المنتظرة مع وجود أنظمة مناهضة لروسيا فضلا عن تأزم العلاقات مع أوكرانيا بعد سقوط نظام "فيكتور يانكوفيتش" ورغبة النظام الجديد في الاندماج مع الغرب.

تم عرض مفهوم القوة الناعمة بصورة جدية في روسيا على أعلى مستوى سياسي في نقاش بين الرئيس فلاديمير بوتين مع أعضاء مجلس الغرفة العامة الروسية سنة 2007، وقد طرح البرلماني " Vyacheslav Nikonov" ضرورة وضع استراتيجية روسية للقوة الناعمة حيث قال: " Russia needs… a national project to create its own soft power instruments".

بعد انتخابات 2012، أكد الرئيس "فلاديمير بوتين" على ضرورة إعادة النظر في مفهوم السياسة الخارجية الروسية، حيث سعى إلى تغيير صورة روسيا في المجتمع الدولي والتي تصورها على أنها دولة عدوانية.

مقابل ذلك قدمها على أنها شريك دولي موثوق به، ومنفتح على التعاون مع الدول الأخرى وهذا ما أكد في مرسوم صدر في 7 ماي 2012، حيث صرح أن الأهداف الأساسية لمفهوم السياسة الخارجية السابق لم تتحقق وأن إهمال توظيف أدوات القوة الناعمة الذي تم تحديد كهدف في سنة 2008، يعد من بين العوامل التي حالت دون استعادة روسيا لمكانتها في المجتمع الدولي[2].

وعليه تم الاعتراف بأهمية القوة الناعمة في مفهوم السياسة الخارجية الجديد الذي صدر سنة 2013 بالتزامن مع التغييرات الجوهرية التي عرفتها فلسفة السياسة الخارجية الروسية.

3. <u>تطور القوة الناعمة الروسية:</u>

* وكان ذلك في كتابه القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية بحيث أن مفهوم القوة الناعمة في حد ذاته هو وليد المنظومة الغربية لذلك فإن من البديهي أن توظيفه يقتضي أن تكون الدولة ليبرالية رأسمالية ورغم ذلك فقد استطاعت روسيا والعديد من الدول التي توصف عادة عند الغرب سواء مفكرين كانوا أو حتى صناع القرار والقادة، على أنها دول ديكتاتورية أو أنظمة مغلقة أن تصيغ مفهوم خاص بها للقوة الناعمة.

[1]Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, Understanding Russia's Soft Power Strategy, Political Studies Association, 2015, p. 350.

[2] Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, op. cit, P. 347.

مرت القوة الناعمة الروسية بمراحل تطور مختلفة، تأثرت بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. انتقلت من مرحلة التراجع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعادة بناء نفوذها العالمي، ويمكن تقسيم تطور القوة الناعمة في السياسة الخارجية لروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي إلى 3 مراحل:

3.1. المرحلة الأولى: the unofficial stage, or the rise (2000-2008) (الصعود):

خلال هذه المرحلة افتقرت روسيا لاستراتيجية رسمية للقوة الناعمة، وبذلك كان تطبيقها بصورة عفوية وعشوائية في السياسة الخارجية. لذلك أهم ما ميز هذه المرحلة:

3.1.1. غياب استراتيجية رسمية مقابل التطبيق العملي: بحيث ان انشغال روسيا باستعادة أدوارها وبناء مكانة جديدة بذات ثقل الاتحاد السوفياتي سابقا انعكس على إغفال تضمين الجوانب الطرية في سياساتها ورغم ذلك فإن الحكومة الروسية مارستها بشكل غير مباشر عبر مبادرات متفرقة قادتها مؤسسات مختلفة مثل وزارة الخارجية، ووسائل الإعلام، والكنيسة الأرثوذكسية.

3.1.2. الدور الاقتصادي كأداة قوة ناعمة: مثل الاقتصاد أحد الركائز الفعالة التي اعتمدت عليها روسيا لتعزيز نفوذها دون الحاجة إلى المواجهة المباشرة ورغم ذلك بقيت جهودها محصورة في التعاون الثنائي ولم تصل إلى مستوى التأثير العالمي.[1]

3.1.3. دور الدين والثقافة: لعبت الكنيسة دورا هاما في تكوين الهوية الروسية إلى غاية الثورة البلشفية 1917، التي أعادت السيطرة للدولة. لتعود إلى الواجهة خلال المرحلة "ما بعد الاتحاد السوفياتي" أين أصبحت العلاقة بين السلطة السياسية والكنيسة أكثر ترابطا. عملت روسيا على إدماج الثقافة الأرثوذكسية على مستوى مؤسساتها التعليمية بمختلف أطوارها وحتى على مستوى مؤسسة الجيش، حيث بارك الكهنة العملية العسكرية في سوريا سنة 2015، وقد استطاع الرئيس فلاديمير بوتين بفضل انفتاحه على الكنيسة أن ينال دعم "البطريرك كيريل" خلال الانتخابات الرئاسية سنة 2012.[2]

3.1.4. المؤسسة الإعلامية: تعود سيطرة الكرملين على وسائل الإعلام والقنوات التلفزيونية وحتى البرامج إلى سنة 2001 على خلفية إغلاق قناة NTV بسبب انتقادها لدور الجيش الفيدرالي

[1] Vera D. Ageeva, The Rise and Fall of Russia's Soft Power Results of the Past Twenty Years , France, russia in global affairs, 2021, p. p. 121 – 125.
[2] Tatiana kastouéva-jean, la Russie de Poutine en 100 questions , tattandier, 2022, France. P. 103.

خلال الحرب الشيشانية الثانية.[1] وفي سنة 2005 تأسست قناة "Russia Today" التي أوكلت بمهمة التعريف بروسيا الحديثة وتوجهاتها في النظام الدولي.

الجدول رقم (3): تلخيص المرحلة الأولى من تطور القوة الناعمة الروسية.

العنصر	التوظيف
الاستراتيجية	غياب استراتيجية واضحة، تطبيق عشوائي وعفوي.
الاقتصاد	اقتصر على تعاون ثنائي لم يرق لمستوى دولي.
الدين والثقافة	برز دورها خاصة مع وصول بوتين للسلطة بحيث أعاد احياء الثقافة الارثوذكسية والدين في الحياة الاجتماعية والسياسية.
الاعلام	السيطرة على الإعلام منذ 2000، وانشاء قناة RT في 2005.

المصدر: Ageeva, Vera D. The Rise and Fall of Russia's Soft Power.[2]

3.2. المرحلة الثانية: INSTITUTIONALIZATION OF RUSSIAN SOFT POWER (2007/2008 - 2013/2014) (المأسسة):

خلال هذه المرحلة (2007 – 2008) دخلت القوة الناعمة الروسية مرحلة جديدة من التطور تزامنت مع خطاب الرئيس بوتين خلال مؤتمر ميونيخ 2007، بحيث أصبحت استراتيجية مستقلة بمؤسساتها ومراكزها. وعليه تم مأسسة القوة الناعمة وتحولت معظم المبادرات إلى مؤسسات حكومية أو شبه حكومية، مما جعل القوة الناعمة أكثر مركزية وتحكما من الدولة.

3.2.1. المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية: عملت الحكومة الروسية إنشاء منظمات عامة ذات نفوذ ناعم وتمويل منظمات غير حكومية مختلفة تعمل في الخارج. وكان معهد الديمقراطية والتعاون أول هذه المنظمات وكان ذلك سنة 2007. كما أسست مؤسسة the Russkiy Mir Foundation، بموجب مرسوم رئاسي التي تهدف إلى الترويج اللغة والثقافة الروسيتين، وتوحيد المواطنين الروس المقيمين في الخارج (العالم الروسي). إضافة إلى إنشاء مراكز ثقافية روسية في الخارج مثل"Rossotrudnichestvo" ، الذي تأسس في 2008، وشملت مهامها الرئيسية تنفيذ

[1] op. cit., P. 97.
[2] Ageeva, Vera D. p. p. 121-125.

سياسة الدولة للتعاون الإنساني الدولي، وتعزيز توطيد أركان فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي من خلال برامج التبادل، والتعليم، ودراسة اللغة والثقافة الروسية.

3.2.2. أجندة أعمال الدولية: بما أن صياغة الأجندة العالمية (جدول الأعمال حسب ما جاء به جوزيف ناي)، تعد من موارد القوة الناعمة، عمدت الحكومة الروسية خلال عامي 2010 و2011 إلى إنشاء مراكز الفكرية المصممة لتعزيز التحليلات الروسية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية الروسية، وفي سنة 2010 أمر الرئيس الروسي بإنشاء المجلس الروسي للشؤون الدولية، كما أن التوجه لاعتماد اللغة الإنجليزية في مراكزها أتاح لها أن تقدم رؤيتها في مجال المعلومات والتحليل الدولي.

3.2.3. وسائل الإعلام: خاصة القنوات الإعلامية مثل (RT روسيا اليوم وSputnik) التي أصبحت أدوات رئيسية في القوة الناعمة، حيث تم تمويلها وتوجيهها من قبل الدولة خاصة بعد فشلها في تغطية الحرب الروسية الجورجية والذي انعكس على تفطن القيادة الروسية على أهمية الدعم الإعلامي للسياسة الخارجية.

3.2.4. الأحداث الرياضية والثقافية الكبرى: مثل أولمبياد سوتشي 2014 حيث استخدمت روسيا حدثا عالميا ضخما للظهور على الساحة الدولية، وهنا استثمرت في الجانب الرياضي كأداة دبلوماسية ووسيلة للقوة الناعمة روجت من خلالها لصورة روسيا على نطاق دولي.

جدول رقم (4): تلخيص المرحلة الثانية من تطور القوة الناعمة الروسية

العنصر	التوظيف
المؤسسات الحكومية	انشاء العديد من المؤسسات الحكومية أبرزها "Russkiy Mir Foundation" و"Rossotrudnichestvo".
أجندة أعمال	انشاء المجلس الروسي للشؤون الدولية في 2010 واعتماد اللغة الإنجليزية لطرح المواقف الروسية في الشؤون الدولية.
الإعلام	توجيه الإعلام لخدمة السياسة الخارجية وتعزيز الصورة الدولية لروسيا خاصة بعد الأزمة الجورجية.
الأحداث الرياضية	أبرزها أولمبياد سوتشي 2014 الذي تخطى الطابع الرياضي إلى أداة دبلوماسية حيث اعتبرته روسيا منبرا لتصدير سمعة إيجابية للعالم.

المصدر: Ageeva, Vera D. The Rise and Fall of Russia's Soft Power[1].

3.3. المرحلة الثالثة: THE TIGHTENING OF RUSSIAN SOFT POWER, OR FALL (SINCE 2013/2014) (السقوط): شهدت القوة الناعمة الروسية في هذه المرحلة تحولا جذريا من أداة لتعزيز صورة روسيا عالميا إلى أداة هجومية تستخدم في إطار تصاعد المواجهة مع الغرب. كان لهذه التغييرات تأثيرات عميقة على صورة روسيا الدولية وأدواتها الناعمة، خاصة بعد أزمة أوكرانيا وضم القرم عام 2014.

جدول رقم (5): تلخيص المرحلة الثالثة من تطور القوة الناعمة الروسية

العنصر	التوظيف
تحول القوة	بحيث انتقلت روسيا من استراتيجية القوة الناعمة كوسيلة هجومية خاصة بعد الأزمتين في القرم ثم أوكرانيا.
الإعلام	تصاعد دور الإعلام كأداة لمواجهة الغرب وتكثيف الدعاية والحرب الإعلامية.
التأثير الثقافي	عبر تعزيز القيم والثقافة الروسيتين وتقديم النموذج الروسي كبديل للعولمة الغربية المهمينة.

المصدر: Ageeva, Vera D. The Rise and Fall of Russia's Soft Power.[2]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص تطور القوة الناعمة الروسية منذ الاتحاد السوفياتي إلى غاية تفككه وإعلان قيام دولة روسيا الاتحادية في الجدول التالي:

جدول رقم (6): تطور القوة الناعمة الروسية من الاتحاد السوفياتي إلى الاتحاد الروسي

المرحلة	الفترة الزمنية	السمات البارزة
الاتحاد السوفياتي	1917 – 1991	الاعتماد على الإيديولوجيا، الشيوعية، دعم حركات التحرر، الدعاية القوية.

[1] Vera D. Ageeva, op. cit., P . p. 121 – 125.
[2] Vera D. Ageeva, op. cit., P . p. 126 – 132.

المرحلة الانتقالية	1991 - 2002	ضعف في الحضور الدولي، إعادة بناء الهوية السياسية والثقافية
روسيا الاتحادية	منذ 2000	توظيف الإعلام، الأرثوذكسية، الثقافة، والرياضة كأدوات قوة ناعمة

المصدر: Ageeva, Vera D. The Rise and Fall of Russia's Soft Power.[1]

وكخلاصة يمكن القول أن التجربة الروسية في توظيف القوة الناعمة بدأت على مراحل متدرجة من التوظيف العشوائي إلى المأسسة المنظمة، وصولا إلى التحول الاستراتيجي في توظيفها بحيث توجهت روسيا إلى الاستخدام الهجومي لأدوات الناعمة في مواجهة الغرب.

وقد استندت في ذلك إلى إعادة إحياء الثقافة الروسية، احتكار قطاع وتوجيهه لخدمة الصورة الروسية والتصدي للبروباغاندا الغربية، هذا ولم تغفل تطوير المؤسسات والمراكز الحكومية، والعديد من الأدوات التي من شأنها انتاج قوة ناعمة. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها هذه الاستراتيجية، إلا أن التحولات السياسية والأزمات الدولية قد فرضت تحديات جديدة على فعالية القوة الناعمة الروسية، ما يدفع للتساؤل حول مدى استدامتها في مواجهة الضغوط الخارجية.

المطلب الثاني: جدلية القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الروسية

شكّلت السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة نموذجًا مركبًا يجمع بين أدوات القوة الناعمة والصلبة، ضمن مقاربة تستجيب للتحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي. وفي ظل سعي موسكو إلى استعادة مكانتها كفاعل دولي مؤثر، برزت جدلية العلاقة بين هذين الشكلين من القوة، ليس فقط كخيارين متوازيين بل كآليتين متداخلتين تُستخدمان في إطار استراتيجية متكاملة لتعزيز النفوذ الروسي إقليميًا ودوليًا.

يذهب جوزيف ناي إلى القوة الناعمة والقوة الصلبة مترابطتان، بحيث أن ما التمييز بينهما يكمن في الدرجة في طبيعة السلوك ومادية الموارد، فتعتمد القوة الصلبة في تغيير سلوك الآخرين على الإرغام أو الإغراء في حين تسعى القوة الناعمة إلى تشكيل ما يريده الآخرون ويكون ذلك من خلال الجذب الذي يؤدي إلى التعاون الطوعي.[2]

[1] Ibid, p. p. 126 – 132. OP.CIT.PP

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 27.

بعد توسيع مضمون القوة الصلبة الذي أجراه جوزيف ناي ليشتمل على القوة الاقتصادية أصبح الإغراء هو الأداة التي ترتكز عليها على غرار دفع الرشاوي أو الضغط عن طريق الأموال...الخ. يوضح الشكل الآتي الترابط بين موارد القوة الناعمة والسلوك الطوعي، وخلافا لذلك كيف ترابط موارد القوة الصلبة مع السلوك الآمر:

جدول رقم (7): الترابط بين السلوك والموارد

	ناعمة	صلبة
أنماط السلوك	جاذبية جدول أعمال تعاون طوعي	الإغراء الإرغام الأمر
الموارد المحتملة	المؤسسات القيم الثقافية السياسات	المدفوعات القوة الرشاوي العقوبات

المصدر: القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية.[1]

وعليه ظهرت استراتيجية جديدة تبنتها الدول في تحركاتها تعتمد على التوجه الذي طرحه "ناي Ney" والذي أطلق عليه "Liberal – Realism" الواقعية الليبرالية، فإلى جانب إعادة النظر في الميزانية العسكرية للدول والتقليل من النزوع إلى الحروب، عملت على رسم سياسة خارجية وفق أدوات سياسية وثقافية وأدوات المساعدة الخارجية والاندماج في المؤسسات الدولية تحت شعار "القوة الذكية" وبالتالي لم يعد هناك نوع واحد من القوة يسيطر على تحركات الدول.[2]

إن الاستخدام المزدوج للقوة (الصلبة والناعمة) في إطار استراتيجيات القوة الذكية يتطلب إلماما بسياقات توظيفها فضلا عن ضرورة وضع أهداف واضحة من أجل دراسة الإمكانات المتاحة لتحقيقها، على أن يتم التأكد من عدم وجود تعارض بين الأهداف القومية المرتكزة على القوة الناعمة والأخرى التي تتحقق عبر القوة الصلبة. وفيما يلي عرض لأبرز الفروقات بين كل من القوة الصلبة والقوة الناعمة:

[1] المصدر: جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 28.
[2] علاء المرابط، أنواع القوة في النظام الدولي (المغرب: مجلة شؤون استراتيجية، العدد1، 2017)، ص. 145.

جدول رقم (8): مقارنة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة

البعد	القوة الناعمة	القوة الصلبة
وسائل التأثير	الثقافة، الإعلام، الدبلوماسية	الجيش، العقوبات، الضغط الاقتصادي
الهدف	جذب الآخرين، اقناعهم وكسب تأييدهم	ارغام واكراه الآخرين على اتباع السلوك المرغوب
التكلفة	أقل تكلفة مادية	عالية التكلفة ومخاطر سياسية
القبول الدولي	المرونة والقبول الواسع	غالبا ما تقابل بالمقاومة والرفض
الاستدامة	طويلة المدى	مؤقتة

وقد نبه جوزيف ناي إلى ضرورة مراعاة سياق توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية واستيعاب كافة أبعاد البيئة المحيطة بالدولة بحيث أن توظيف بعض الأدوات قد يفشل في حالات أخرى وبالتالي فإن ذلك يمكنُّها من تغيير سلوكها وفق ما يتطلبه الموقف، وهذا السلوك عبر عنه "الذكاء السياقي contextual intelligence".

بالإضافة إلى السياق، يضيف جوزيف ناي متغير "الذكاء العاطفي emotional intelligence" والذي يستند إلى الخبرة من خلال الاطلاع والإلمام بخصوصيات المستهدفين وتوجهاتهم، كل هذا يصب دائما في نفس الهدف "وضع استراتيجيات ذكية مع المرونة في الانتقال فيما بينها بما يخدم أهداف الفاعل".[1]

إن العصر الحالي، (عصر المعلومات، عصر العولمة.. كما يطلق عليه جوزيف ناي)، يستدعي أن تلوح بالسيف وغصن الزيتون في الوقت ذاته، وفق ما صرحت به مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس، وقد وافقها الرأي جوزيف ناي الذي استدل بأهمية المزج بين القوتين من تجارب الحرب الباردة، بحيث أن انتصار أمريكا في الحرب الباردة لم يكن نتيجة للردع العسكري فقط، ذلك أن مبدأ الاحتواء الذي صممه الدبلوماسي جورج كينان لم يكن مبدأ عسكريا جامدا، حتى أنه كان يحذر من عسكرة الاحتواء، لأن ذلك سيستغرق سنوات أطول للإطاحة بالكتلة السوفياتية.[2]

[1] علاء المرابط، المرجع السابق، ص. ص. 141 - 142.
[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 211.

ورغم التحولات التاريخية الكبرى، حافظت روسيا، سواء كانت إمبراطورية، سوفييتية، أو ما بعد شيوعية، على نهج ثابت في إدارة نفوذها: فهي تعتمد على القوة الصلبة داخليا وفي محيطها القريب لضمان سيطرتها الاستراتيجية، بينما تلجأ إلى القوة الناعمة على المستوى الدولي لاكتساب الحلفاء والتأثير على الرأي العام.

خلال الحقبة السوفييتية، استطاعت روسيا تشغيل واحدة من أقوى آليات القوة الناعمة في التاريخ، حيث استغلت منظمات مثل الأممية الثالثة والكومينترن لنشر نفوذها عالميا عبر التأثير الأيديولوجي، الدعاية، التجنيد، التضليل الإعلامي، والدعم المالي.

إضافة إلى ذلك فقد نجحت في توجيه دول ومنظمات وأفراد لخدمة مصالحها، كما ظهر في مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي من ألمانيا النازية قبل 1941، والاحتجاجات الأوروبية ضد الصواريخ الأمريكية في الثمانينات، والحركات المناهضة للاستعمار التي كانت تحمل في طياتها خطابا معاديا للغرب أكثر من كونه تحرريا.

هذا وقد استخدمت روسيا القوة الناعمة الثقافية من خلال الفنون والبرامج الترفيهية، مثل جولات جوقة الجيش الأحمر والعروض الفنية التي كانت في جوهرها جهودا دبلوماسية غير رسمية لتعزيز الصورة السوفييتية عالميا.

لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تقلص النفوذ الروسي في الغرب بشكل حاد، حيث تراجعت مكانة روسيا، وسادت نظرة سلبية تجاهها في أوروبا الغربية.

على الرغم من هذا التراجع في الغرب، نجحت روسيا في إعادة بناء نفوذها في الشرق من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم دولا مثل الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان .تعمل هذه المنظمة على تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، يدعو إلى استقلال الدول عن النموذج (الأوروبي – الأمريكي)، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

وباستخدام استراتيجيات كالبرامج الثقافية، والتبادل الأكاديمي والاقتصادي، تمكنت روسيا من تعزيز صورتها في آسيا الوسطى بتكلفة منخفضة، مستفيدة من الروابط الثقافية واللغوية مع هذه الدول. وتسعى اليوم إلى تعميم هذا النهج في سياستها الدولية وفي إطار دعوتها إلى عالم متعدد الأقطاب[1].

ويشير جوزيف ناي إلى أن السياسات (كمورد للقوة الناعمة) يمكن أن تلطف الحافات الهيكلية الصلبة كما يمكن أن تزيدها (في حال توظيف خاطئ للجاذبية فإنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية ولهذا حذر ناي من

[1] Yves CABROL , LE RETOUR DU « SOFT POWER » DANS LES RELATIONS INTERNATIONALES ?, op. cit., p . 9- 10.

السياسات أحادية الجانب والمتغطرسة التي تؤدي إلى تآكل القوة الناعمة). وقد استدل بالولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي ورغم امتلاكها لثلثي الاقتصاد العالمي والوحيدة التي تمتلك السلاح النووي آنذاك إلا أنها فضلت التعامل اللين لاجتذاب الحلفاء[1].

وقد فهمت روسيا أهمية ذلك، ورغم أن ظروف المؤدية لتغيير استراتيجية القوة الناعمة الروسية نحو القوة الذكية فرضتها البيئة الدولية تحت سيطرة غربية إلا أنها استطاعت أن تكيف مواردها العسكرية مع قوتها الناعمة، في سبيل تعبئة كل الجهود المتاحة لتعزيز صعودها وكسر الهيمنة الغربية.

ومن خلال المقارنة بين التوظيف الروسي للقوة الناعمة والطرح الذي جاء به جوزيف ناي، فتشير أدبيات القوة الناعمة إلى أن القوى الناشئة في توظيفها للقوة الناعمة تميل إلى التركيز على أداة محددة من أدوات القوة الناعمة.

والنموذج الروسي من بين النماذج البارزة، بحيث أثبتت الدراسات أن روسيا تعتمد بشكل كبير على جانبين في قوتها الناعمة:

- الجانب العسكري: يظهر بشكل أوضح في تقديم المساعدات العسكرية.
- الجانب الإعلامي: من خلال توظيف أدوات الدعاية في شكل قنوات تيليفزيونية، أخبار صحفية، تقارير بحثية... للتأثير على الانتخابات والسياسات الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى تقويض عمل هذه الحكومات.[2]

وحتى التعريف الروسي للقوة يشير إلى "الكفاءة"، ومن خلال ربط هذا المفهوم باستراتيجية القوة الناعمة الروسية نخلص فتفهم على أنها "إيصال القوة والكفاءة" وبالتالي تظهر القوة الناعمة الروسية في مزيج متناقض من الأدوات العسكرية وأدوات القوة الناعمة.

وتجدر الإشارة إلى هذا التطبيق الفريد للقوة الناعمة الروسية ليس حديثا، بحيث يمتد حتى الإمبراطورية القيصرية، فيما عملت روسيا الحديثة على تعزيزها بأساليب مبتكرة على غرار التدخل في انتخابات الحكومات الأجنبية، الدعاية والتلاعب بالرأي العام.[3]

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص. 70.

[2] Judit Trunkos, "Comparing Russian, Chinese and American Soft Power Use: A New Approach," *Global Society* 35, no. 4 (2020): 491–514, p. 2.

[3] Ibid., p. 8.

وقد ربط خبراء القوة الناعمة هذا التفسير بالاستراتيجية التي ينتهجها الرئيس الحالي للاتحاد الروسي "فلاديمير بوتين" اليوم والتي ينظر لها على أنها قوة ناعمة شبيهة بالقوة الصلبة، القوة العسكرية والإكراه. وتتضح صحة هذا التحليل على أرض الواقع بحيث يستمر الكرملين باستخدام القوة العسكرية "الاستباقية" لمكافحة خطر الإرهاب خارج أراضيها وتعزيز ذلك بخطابات إعلامية وتكريس جهود كبيرة تدعم الدعاية الروسية في العالم.[1]

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أفادت دراسات للقوة الناعمة الحديثة بأن اتخاذ إجراءات عسكرية التي قد تمنح للدولة جاذبية في المجتمع العالمي تعد أيضا من بين أدوات القوة الناعمة. فعلى سبيل المثال، يمكن للسفن الحربية نقل المساعدات والإمدادات للمناطق المنكوبة وهذا ما ينعكس على خلق نوع من التفاعل بين الجمهور الأجنبي والقوات العسكرية في بيئات غير قتالية.

وهذا التفاعل والتواصل يمكن أن يجعل الدولة مفيدة ولطيفة أمام هذا الجمهور وأبعد من ذلك قد تنشأ هوية مشتركة بين هذا الجمهور والقوات الأجنبية المتدخلة بغرض الدعم الإنساني.[2]

وبالتالي من خلال المقارنة بين القوة الناعمة من منظور جوزيف ناي Joseph Ney، والقوة الناعمة في الاستراتيجية الروسية، نجد أن روسيا تعتمد بشكل أكبر على القوة العسكرية، وذلك نظرا لثقافتها.

وهنا تتقاطع مع طرح "ناي Ney" الذي يرتكز على ما أطلق عليه "الجزرة". فقد أثبتت الدراسات أن ما تملكه الدولة لا يؤدي بالضرورة إلى تقدير صحيح لقوتها ولا يساهم دائما في فهم استراتيجيات سياستها الخارجية.

فمثلا نجد أن دولة مصر تمتلك العديد من موارد القوة الناعمة الثقافية ورغم ذلك لا تعتبر من الدول الرائدة في توظيف القوة الناعمة.[3]

وعليه فإن التوظيف الروسي للقوة الناعمة يختلف عما طرحه جوزيف ناي، والذي ينتقد على أنه أغفل أهمية الأدوات العسكرية في إنتاج القوة الناعمة، ولعل التجربة الروسية رغم ما يعتريها من ثغرات إلا أنها نجحت نسبيا في اعتماد نمط قوة ناعمة خاصة بها تصنف على أنها قوة عسكرية ناعمة. لكن، ونتيجة لتصاعد المواجهة مع الغرب فقد بدأت ملامح التغيير في القوة الناعمة الروسية بالظهور منذ عام 2012، حيث أبدت موسكو تغييرات أساسية في الأدوات والخطاب والأهداف فضلا عن تبني خطابا أكثر تشددا مع الغرب، وخصوصا بعد:

[1] Ibid., p. 9.
[2] Ibid., p. 7.
[3] Ibid., p. 9.

- الثورات الملونة: رأى الكرملين أن الحركات الاحتجاجية في أوكرانيا (2004 و2014) وجورجيا (2003) ودول أخرى في الفضاء السوفيتي السابق، مدعومة من الغرب، تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار النظام الروسي.

- الاحتجاجات في روسيا (2011-2012): شهدت روسيا احتجاجات كبرى ضد نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية، مما زاد من مخاوف الكرملين من إمكانية حدوث "ثورة ملونة" داخل البلاد.

- التدخل العسكري في ليبيا (2011): اعتبرت موسكو أن الطريقة التي أسقط بها نظام معمر القذافي وما تبعها من اضطرابات، دليلا على خطورة التدخل الغربي في الدول ذات الأنظمة غير الديمقراطية.

وبالتالي وعلى ضوء هذه التغييرات تحولت روسيا بشكل صريح إلى تبني استراتيجية للقوة الذكية متجاوزة بذلك تركيزها على القوة الصلبة، والعمل على بناء قوة ناعمة بصورة منفصلة، وظهر ذلك من خلال:

1- التحول في الإعلام الموجه للخارج:

- أصبحت قنوات مثل قناةRT ووكالة Sputnik أكثر عدوانية في تناول الأخبار، مع تركيز متزايد على تشويه صورة الغرب والترويج لنظريات المؤامرة.

- بدأت وسائل الإعلام الروسية تستهدف الانقسامات داخل المجتمعات الغربية، مثل قضايا الهجرة، وتراجع القيم التقليدية، وعدم الاستقرار السياسي.

- تعرضت RT لعقوبات ومراقبة مكثفة من جهات تنظيمية في الولايات المتحدة وأوروبا، واتهمت بنشر معلومات مضللة والتدخل في الانتخابات الأمريكية والأوروبية.

2- تسييس الهوية الثقافية (فكرة "العالم الروسي"):

- كانت فكرة "العالم الروسي (Russkiy Mir) "في البداية مشروعا ثقافيا يهدف إلى تعزيز العلاقات مع الروس المقيمين في الخارج، ولكنها تحولت إلى أداة سياسية بعد 2014 توظفها روسيا لتبرير تدخلاتها بحجة "حماية الروس العرقيين والمتحدثين بالروسية" ما أدى إلى نفور العديد من المجتمعات الناطقة بالروسية في دول مثل أوكرانيا ودول البلطيق.

3- دعم الحركات اليمينية والشعبوية في الغرب:

- بدأت موسكو بتقديم دعم غير مباشر للأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، مثل حزب التجمع الوطني الفرنسي (Front National) وحزب البديل لألمانيا (AfD) وحزب الرابطة في إيطاليا وتوجيهه عبر قنوات

مثل التمويل غير المباشر والتعاون الإعلامي، ما أدى إلى تعزيز النفوذ الروسي بين القوى التي تعارض الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو[1].

يمكن القول إن القوة الناعمة لم تعد خيارا ثانويا في السياسة الخارجية الروسية، بل أصبحت عنصرا فاعلا يتكامل مع أدوات القوة الصلبة لتحقيق أهداف موسكو في الداخل والخارج. ورغم الانتقادات الموجهة للنموذج الروسي، خاصة من قبل المنظور الليبرالي الغربي، إلا أن التجربة الروسية أظهرت قدرة نسبية على توظيف هذا المورد بما يتناسب مع خصوصيات الدولة وتطلعاتها الدولية.

[1] Vera D. Ageeva, op. cit., P . p 132 – 138.

المبحث الثاني: أدوات القوة الناعمة الروسية وآليات تنفيذها

إن نجاح أي استراتيجية قائمة على القوة الناعمة يتطلب امتلاك أدوات فعالة وآليات مدروسة تمكن الدولة من التأثير على الفواعل الخارجية بطريقة جاذبة وغير مباشرة. وفي هذا السياق، وظّفت روسيا مجموعة متنوعة من الوسائل، شملت الإعلام، الثقافة، التعليم، والمساعدات الإنسانية، ضمن مسعى شامل لإعادة بناء صورتها الدولية. يتناول هذا المبحث أبرز أدوات القوة الناعمة الروسية، مسلطا الضوء على كيفية تفعيلها ومجالات استخدامها.

المطلب الأول: الإعلام الروسي كأداة للقوة الناعمة الروسية

تعتبر الوسيلة الإعلامية أحد أبرز أدوات القوة الناعمة التي توظفها الدول لاستقطاب الرأي العام الخارجي وتعزيز صورتها الدولية. وفي هذا السياق، توظف روسيا الإعلام كأداة استراتيجية لتعزيز صورتها الخارجية والترويج لمصالحها الجيوسياسية على مختلف الأصعدة.

1. <u>الإعلام الروسي كأداة لخدمة المصالح الروسية:</u>

تمثّل الدبلوماسية الإعلامية أحد أعمدة القوة الناعمة الروسية، التي توظفها في إطار استراتيجيتها للعودة إلى إدارة السياسة الدولية ندا للند مع الولايات المتحدة الأمريكية، ملوحة برفضها القطعي للعالم الأحادي القطبي تحت هيمنة غربية تسعى لفرض قيم غربية تتجاوز خصوصيات الآخر، وبالتالي وظفت قطاع الإعلام لنقل وجهة النظر الروسية حول القضايا الدولية، ومنافسة الخطاب الإعلامي الغربي.

وتعتمد في استراتيجيتها على المزج بين التقاليد الثقافية، والقيم المحافظة، مستعينة في الترويج لذلك بشبكات إعلامية عالمية مثل RT وSputnik.

مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم سيطر على وسائل الإعلام كأداة من أدوات الدولة لإعادة ترسيخ مكانة روسيا كقوة إقليمية وعالمية بما في ذلك الإضرار بسمعة الولايات المتحدة الأمريكية ويتحقق ذلك عبر تغليب توظيف القوة الناعمة على القوة الصلبة في إطار استراتيجية "كسب القلوب والعقول".

ومن خلال السيطرة على الأداة الإعلامية استطاعت روسيا تقديم صورة وطنية موحدة لروسيا في الخارج والترويج لمبدأها الثابت في سياستها الخارجية "التعددية القطبية".

وقد دأبت روسيا على بناء استراتيجيات قوة ناعمة ترى أنها تتمتع بأفضل نسبة تكلفة إلى جانب استهداف جماهير دقيقة. الاستهداف الدقيق هو تكتيك تسويقي معروف يُخصص الحملات الإعلانية لكل عميل بناء

على جمع البيانات الديموغرافية والجغرافية وبفضل تطور وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الاستهداف الدقيق الآن الأسلوب الأكثر انتشارا في الحملات الانتخابية أيضا.

وبتطبيقه على التأثير في السياسة الخارجية، لا يعني الاستهداف الدقيق محاولة الوصول إلى جمهور عالمي واسع فقط، بل مخاطبة بعض الدوائر الانتخابية المحددة جيدا، والتي تهيئها سماتها، نظريا، لتقبل السرديات الاستراتيجية الروسية.[1]

وقد طرح ألكسندر دوغين نظرية الحرب الشبكية أين نوه إلى ضرورة استغلال الفضاء المعلوماتي من خلال التلاعب المنسق بالنخب والرأي العام لإثارة المعارضة السياسية والانفصالية والاضطرابات الاجتماعية. وهنا تبرز الجوانب الدفاعية والهجومية للصراع المعلوماتي في الاستراتيجيات السياسية والعسكرية الروسية.

فمن الناحية الدفاعية، فرضت السلطة السياسية سيطرة شبه مطلقة على وسائل الإعلام المحلية التقليدية والرقمية، وهذا التحكم انعكس على ترويج السرديات التي تحددها لإضفاء الشرعية على تصرفات النظام وإسكات الأصوات الناقدة، تسويق صورة إيجابية لدى الجماهير الأجنبية، فضلا عن الترويج لسرديات معادية للغرب.

أما من الناحية الهجومية، أصبحت تكتيكات المعلومات التي يشار إليها غالبا باسم حرب الجيل الجديد في روسيا أو الحرب الهجينة (gibridnaya voyna) عنصرا أساسيا في الموقف الاستراتيجي الروسي[2] سواء على مستوى إقليمي في حربها على جورجيا مثلا، أو حتى على مستويات دولية حيث اتهمت في سنة 2017 باختراق الأنظمة المعلوماتية الأمريكية وتزييف التصويت الإلكتروني لصالح المترشح الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب.

والواقع أن السلطات الروسية لم تخف طموحاتها في الاستفادة من النفوذ الإعلامي من أجل تعزيز قوتها الناعمة، ويظهر ذلك من خلال تضمين هذا البعد في السياسات الخارجية والأمنية الرئيسية لدولة روسيا الاتحادية، على غرار:

- العقيدة العسكرية 2014.

[1] Marlène LARUELLE, Russia's Niche Soft Power Sources, Targets and Channels of Influence, France, note de l'IFRI, 2021, P. 13.
[2] Luigi Narbone, Russia's Soft Power Strategies in the MENA Region and Africa, Italy, Luiss Guido Carli University, 2024, p. 1.

- استراتيجية الأمن القومي 2015.
- عقيدة أمن المعلومات 2016.
- تقرير التوجه الاستراتيجي 2023 (وهو تقرير أعده سيرجي كاراغانوف ومجموعة من الخبراء في السياسة الخارجية الروسية بعنوان "سياسة روسيا تجاه الأغلبية العامة" والذي حدد من خلاله الدور الذي ستلعبه روسيا باعتباره ركيزة أساسية لنظام عالمي مبني على القوى الحضارية، وبالتالي يتوجب على روسيا تعظيم استخدام قوتها الناعمة من خلال التركيز على بناء ونشر روايات معادية للغرب عبر الدبلوماسية العامة والتأثير الإعلامي).[1]

من خلال السيطرة على وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية والتلفزيونية في روسيا، استطاع الكرملين الترويج لفكرة عالم متعدد الأقطاب والتشديد على ضرورة إضعاف هيمنة الولايات المتحدة وتوسيع نفوذ روسيا من خلال بناء علاقات ودية مع خصومها، على غرار الصين، إيران وفنزويلا.

وقد شيدت الحكومة الروسية ترسانة إعلامية واسعة بقيادة شبكتها الإخبارية الرائدة "RT"، المعروفة سابقا باسم "روسيا اليوم"، التي أطلقت عام 2005 بهدف معلن هو "تحسين صورة روسيا حول العالم" في مواجهة التحيز المزعوم ضدها من قِبل وسائل إعلام مثل "CNN" و"BBC" إلى جانب شبكة إذاعية عالمية "صوت روسيا"، التابعة لإذاعة الكومنترن (الشيوعية الدولية).

على الرغم من أن قناة RT تقدم للمشاهدين أحيانا منظورا أكثر إيجابية عن روسيا، إلا أن الغالبية العظمى من محتوى القناة يهدف مباشرة إلى انتقاد الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) والنظام الاقتصادي العالمي.

وبفضل الإنترنت، أصبحت جميع المنافذ الروسية قادرة على الوصول إلى الناس في جميع أنحاء العالم. ولحرص روسيا على الدعم الإعلامي رفعت تمويل قناة (RT) من 30 مليون دولار إلى حوالي 150 مليون دولار في عام 2008.

وخلال الحرب الجورجية، 2008 واجهت القيادة الروسية جدارا من سوء الفهم بين وسائل الإعلام الأجنبية والقادة السياسيين والجمهور بحيث عمدت وسائل الإعلام الغربية إلى تسليط الضوء على جورجيا كونها

[1]Luigi Narbone ,op. cit, p.2.

ضحية الاعتداء الروسي، ولم يسمع المجتمع الغربي سوى وجهة نظر الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي. وبناء على هذا التحليل، قررت الحكومة الروسية تعزيز استراتيجية القوة الناعمة الروسية.

وتعتبر وكالة الأنباء الروسية "ريا نوفوستي"، القاعدة الروسية لمعظم وسائل الإعلام الروسية العالمية. التي كانت تنشط بطريقة سرية خلال الحقبة السوفيتية، أما اليوم أصبحت تركز بشكل أساسي على العمل الرسمي.

وعلى عكس وكالتي "أسوشيتد برس" و"رويترز"، فإن "ريا نوفوستي" مملوكة للدولة. وهي مصدر موثوق للأخبار والمعلومات لوسائل الإعلام الروسية، وبالتالي تتحكم السلطة السياسية في المحتويات الموجهة للجماهير الداخلية والخارجية سواء تلك التي تعلقت بتحسين صورتها، أو حتى المضامين المعادية للغرب.[1]

تطورت سبوتنيك لتصبح شبكة منصات إعلامية ممولة من الدولة هدفها هو الترويج للرؤية الروسية للعالم كبديل للمنظور الغربي. وتستثمر روسيا في انتشارها الإعلامي من جهة أخرى في خلق الفوضى في الدول الخصوم، وتغذية الخطابات بالدعايات التي من شأنها إثارة الجماهير ضد حكوماتها.[2]

فعلى سبيل المثال، تروج وسائل الإعلام الروسية للمجتمعات الأوربية على أنها العالم غير المستقر، حيث تعرض فضائح حول اللاجئين والإجراءات التعسفية التي تمارسها سلطات الدول الأوربية ضدهم، وبالتالي يسوق الإعلام الروسي إلى فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأزمات وحماية حدوده الأمر الذي يثير الفوضى في الداخل الذي يصبح هدفا للدعاية والتلاعب الروسي.[3]

وعليه من خلال الإعلام ركزت روسيا على منافسة السردية الغربية، سواء من خلال تقديم وجهة نظر روسية للأحداث العالمية أو من خلال التشكيك في مصداقية الإعلام الغربي حتى أنها تطرقت لتقارير تناقش الديموقراطية وحقوق الإنسان في الدول الغربية وانتقدت الصورة الجامدة التي تقدمها أمريكا حول هاته المسائل.

ولعل ما ساعد روسيا على احتكار المجال الإعلامي في مناطق نفوذها السابق، أنها استطاعت فرض هيمنة لغوية خاصة في منطقة الكومنولث بحيث تحظى قناتي روسيا اليوم "RT" وورسيا الرسمية"ORT" بأعلى نسب مشاهدة بالمقارنة مع القنوات المحلية، وحتى الصحف المكتوبة يصدر أغلبها باللغة الروسية، وقد

[1] Ariel Cohen, IDEOLOGY AND SOFT POWER IN CONTEMPORARY RUSSIA, Strategic Studies Institute, US Army War College , 2012, p. p. 199 – 201.

[2] Meister, Stefan. "Putin's Version of Soft Power." *Isolation and Propaganda: The Roots and Instruments of Russia's Disinformation Campaign*, German Marshall Fund of the United States, 2016, p P. 8.

[3] Meister, Stefan. "Putin's Version of Soft Power." op. cit, p. 10.

علق خبير روسي على ذلك بقوله: "إن أغلب مواطني دول الكومنولث يعملون في بلدانهم نهارا، ثم يعودون إلى روسيا مرة أخرى في المساء".

وهذا ما يقودنا إلى أهمية الاتصال كوسيلة للتأثير بدل التحكم، حيث استطاعت روسيا أن تجعل من المنطقة سوقا استهلاكية لمواردها الإعلامية وبالتالي يسهل عليها تؤثر على آراء وتوجهات مواطنيها في الخارج عبر هيمنتها الإعلامية فضلا عن الهيمنة التي فرضتها على مستوى مصادر وخدمات الإنترنت الأمر الذي يمكنها من التحكم في المحتوى الإعلامي الموجه لهذه الفئات وتشكيل أفكارهم حول ما يدور في العالم وفق ما يعزز الروابط بينهم وبين الدولة الأم.[1]

2. الضغط الغربي على وسائل الإعلام الروسية:RT و Sputnik تحت الرقابة:

الحرب الإعلامية من بين التحديات التي اعترضت الإعلام الروسي في العالم، على وجه الخصوص قناتي RT و Sputnik"، بحيث تتعرض وسائل الإعلام الروسية للانتقادات الغربية منذ 2008، أي منذ الحرب الروسية الجورجية أين اتهمت بأنها وسائل متأثرة بالدولة التي تعمل في سياق استبدادي.

وغالبا ما تصنف قناتي آر تي وسبوتنيك على أنهما أداة لزرع الفوضى في الغرب، وهو هدف أساسي "للتدابير الفعالة" ضد الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وتعرف "التدابير الفعالة" بأنها حملات تضليل تنظمها الدولة الروسية لإضعاف خصم مستهدف من خلال "إثارة الخلافات بين الجماعات العرقية، وخلق احتكاكات بين أفراد جماعة أو حزب، وتقويض ثقة فئات محددة في المجتمع بمؤسساته" وبالتالي إعاقتها على حشد الدعم الشعبي في سعيها نحو سياساتها.[2]

ومن هذا المنطلق، اتهمت وسائل الاعلام الروسية في الكثير من الحالات بالتضليل والتشويه ومقابل ذلك أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها المحتوى الأبرز الذي تعالجه الدعاية الروسية إلى إصدار العديد من العقوبات والقيود آخرها ما صدر عن وزارة العدل الأمريكية بتاريخ 4 سبتمبر 2024 والتي اتهمت فيها موظفين في قناة RT بغسيل الأموال وقضايا متعلقة بتمويل هيئات إعلامية أمريكية معارضة.

واستكمالا لسلسلة العقوبات الأمريكية للشبكات الإعلامية الروسية، أعلنت مجموعة META بتاريخ 16 سبتمبر عن منع وصل وسائل الاعلام الروسية على رأسها RT وSputnik الوصول إلى منصات (واتساب،

[1] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، القوة الناعمة الروسية في منطقة كومنولث الدول المستقلة: المصادر والأدوات (جامعة الجلفة، مجلة آفاق للعلوم، العدد 8، 2017)، ص. ص. 300 – 301.

[2] Yang, McCabe, and Hindman, "Does Russian Propaganda Lead or Follow?" p. 4.

انستغرام، فيسبوك وثريدز)، وذلك بحجة منع أي محاولات للتدخل الأجنبي، وفي غضون ذلك أعلن يوتيوب عن إزالة أكثر من 230 قناة تدعمها وسائل إعلامية تتلقى تمويلا من الحكومة الروسية.

هذه القيود تزامنت في الوقت الذي تواجه فيه روسيا إتهامات بمحاولة التضليل والتدخل في الانتخابات الأمريكية. وقد وصف وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن قناة RT على أنها "ذراع للمخابرات الروسية في جميع أنحاء العالم".[1]

لم تتوقف العقوبات عند هذا الحد، فقد واجهت وسائل الإعلام الروسية الحكومية اتهامات بالترويج لمعلومات مضللة بخصوص الحرب الروسية الأوكرانية، ودعم حملات لتمويل الجيش الروسي، وعقب ذلك صرح وزير الخارجية أنتوني بلينكين قائلا: "إن هذه المنافذ الإعلامية المدعومة من الكرملين لا تلعب دور التأثير السري هذا لتقويض الديمقراطية في الولايات المتحدة فحسب، بل تتدخل أيضا في الشؤون السيادية لدول حول العالم".[2]

3. الاعلام الروسي في مواجهة القيود الغربية:

3.1. استراتيجية توجيه الموارد نحو مناطق جديدة:

- عقب الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، تعرضت وسائل الإعلام الروسية لحظر البث في الولايات المتحدة، وبالتالي وجهت هذه الوسائل وخاصة RT وSputnik، تركيزها على أسواق أخرى خارج الولايات المتحدة وأوروبا.

- تتمتع RT بوجود قوي وقدرة على التأثير خاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا والتي وما ساعد على ذلك اعتمادها البث باللغة الإسبانية والفرنسية وبالتالي استهدفت أكثر فئة جماهيرية خارج الدائرة الغربية. فمثلا: في أمريكا اللاتينية، تعمل قنوات RT على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، وزعمت أنها وصلت إلى 18 مليون مشاهد في 2018.

3.2. الاستثمار في البنية التحتية التقليدية والإعلام البديل:

[1] Maxime Audinet "Entre RT et les sanctions, il y a un jeu du chat et de la souris," *Le Monde*, 18 septembre 2024، تاريخ الاطلاع 12 مايو 2025، https://www.lemonde.fr/pixels/article/2024/09/18/entre-rt-et-les-sanctions-il-y-a-un-jeu-du-chat-et-de-la-souris-entretien-avec-maxime-audinet-specialiste-de-russia-today_6323180_4408996.html.

[2] Barton Gellman, "Russia-Backed Media Outlets Are Under Fire in the US—but Still Trusted Worldwide," *Wired*, April 4, 2023, https://www.wired.com/story/russia-backed-media-outlets-are-under-fire-in-the-us-but-still-trusted-worldwide/.. تاريخ الاطلاع: 13 ماي 2025

- افتتحت RT مكاتب في هافانا، بوينس آيرس، القاهرة، دلهي، الجزائر وغيرها، مع استمرارها في العمل باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والعربية.

- رغم الحظر على المنصات الكبرى مثلMeta ، تواصل RT نشر محتوياتها على منصات بديلة ومنافسة أبرزها:Tiktok ، Rumble، و VK. وقد ركزت هذه المحتويات على نشر سرديات مناهضة للاستعمار والغرب، وهذا ما يجعل وسائل الإعلام الروسية لدى هذه المناطق تبدو كبديل للهيمنة الإعلامية الغربية.

3.3. استخدام المؤثرين المحليين والإعلام الثانوي:

- لجأت وسائل الإعلام الروسية إلى التعاون مع مؤثرين محليين وإعلام ثانوي لتجنب القيود الغربية ونشر رواياتها بشكل غير مباشر.

- كما تنشر هذه الرسائل في وسائل الإعلام المحلية، مع دمجها بمواضيع محلية تهم الجمهور المستهدف، مما يعزز من تأثيرها.

3.4. التعاون مع وسائل الإعلام الأجنبية المناهضة للغرب:

- تحالفت RT و Sputnikمع وسائل إعلام معارضة للغرب وحتى الوسائل الإعلامية الغربية المعارضة خاصة اليمينية منها، مما يمنحها منفذا لنشر رواياتها دون مواجهة الحظر المباشر، حيث تعاونت مع Telesurفي أمريكا الجنوبية، واستهدافها الجمهور المحلي بلغاته وثقافاته، مما يزيد من فعاليتها في نشر رسائلها.[1]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الثقافية والتعليمية

تشكل الدبلوماسية الثقافية والتعليمية إحدى الأدوات المحورية في السياسة الخارجية الحديثة، باعتبارها وسيلة غير مباشرة للتأثير وتحقيق المصالح الوطنية من خلال ترويج النموذج الثقافي والمعرفي للدولة في الخارج. وتندرج هذه الأداة ضمن مقومات القوة غير الصلبة، حيث تسعى الدول من خلالها إلى تعزيز صورتها في المحيط الدولي، وبناء علاقات مستدامة قوامها التفاهم والتقارب القيمي والمعرفي. ولقد أولت الدول الكبرى، في هذا السياق، أهمية متزايدة لتوظيف الثقافة والتعليم كرافعتين أساسيتين في سياستها

[1] Barton Gellman, "Russia-Backed Media Outlets Are Under Fire in the US—but Still Trusted Worldwide," *Wired*, April 4, 2023, https://www.wired.com/story/russia-backed-media-outlets-are-under-fire-in-the-us-but-still-trusted-worldwide/.

الخارجية، نظراً لما تتميزان به من قدرة على خلق بيئة دولية أكثر تقبلاً لنفوذها، دون اللجوء إلى أدوات الإكراه التقليدي.

يعتمد "المكون الثقافي" للقوة الناعمة لروسيا على اللغة الروسية وجاذبية الثقافة الروسية "الراقية" في جميع أنحاء العالم وفي الدول المجاورة. تعد اللغة الروسية الأكثر انتشارا على مستوى دول الاتحاد السوفياتي سابقا، واللغة المهيمنة على مستوى دول الكومنولث "lingua franca" ويعود هذا التجذر إلى عهد بطرس الأكبر الذي حرص على ضرورة استيعاب المناطق التي يتم ضمها ثقافيا واجتماعيا تفاديا لانفصالها من خلال سياسة "الروسنة Russification"، وعليه شكلت اللغة عاملا مشتركا بين هذه الدول، الأمر الذي ساعد لاحقا على توسيع ظاهرة "العالم الروسي RUSSKI MIR".[1]

دعا المفكر الاستراتيجي الروسي "ألكسندر دوغين" إلى سياسة خارجية توسعية لروسيا، وتعزيز علاقاتها خاصة مع القوى الناشئة خارج الغرب، اعتمادا على وسائل مرنة (الكنيسة الأرثوذكسية، الدعاية الإعلامية، والتلاعب بالمعلومات من طريق الاستخبارات). وهذا ما أعاد الرئيس بوتين التأكيد عليه، حيث تضمنت رؤيته للسياسة الخارجية ضرورة تعزيز النفوذ الروسي وحماية الناطقين باللغة الروسية خارج الحدود على مستويين:

2. <u>الجوار القريب</u>: حيث طبقت روسيا مبدأ الدولة تجاه مواطنيها الروس المقيمين في الخارج، ويرتبط ذلك بسياسة العالم الروسي RUSSKI MIR بحيث تعمل على تعزيز نفوذها في مناطق الجوار القريب من خلال المواطنين الناطقين باللغة الروسية فبدل التدخل العنيف تستثمر روسيا في بناء علاقات صداقة داخل هذه الدول استنادا إلى وجود أقليات روسية فيها على أن تتلقى هذه الفئة الدعم الثقافي للحفاظ على الهوية الروسية، وأحيانا السياسي إذا استدعى الوضع، وبالتالي تضمن لها نفوذا داخل هذه المناطق وفي نفس الوقت تحرص على الحد من المد الغربي داخل مجالها الحيوي ممثلا في مناطق نفوذ الاتحاد السوفياتي سابقا[2].
3. <u>الجوار البعيد</u>: وهي فئة الناطقين باللغة الروسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وإسرائيل والذي تستثمر فيهم روسيا في توسيع نفوذها من خلال توجيههم لإحياء هويتهم الروسية والحفاظ عليها وتفعيلها من خلال المشاركة في الأنشطة الثقافية، ودعم صورة روسيا في الخارج، إضافة إلى الاستثمار المالي في روسيا.

[1] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، مرجع سبق ذكره، ص. 300.

[2] Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, Understanding Russia's Soft Power Strategy, Political Studies Association, 2015, P. 356

بالنسبة لمؤسسة " RUSSKI MIR" فقد أنشئت عام 2007، بموجب مرسوم رئاسي (مع أنها تتمتع بصفة منظمة غير حكومية) وتنسب الخلفية الأيديولوجية وتسميته إلى "بيتر شيدروفيتسكي".

ويفسر العالم الروسي على أنه رأس مال للقوة الناعمة يمكن استخدامه لوضع الأجندات (تصورات المستقبل) وتعزيز استدامة الدولة الروسية ("كلما ازدادت حاجة الشعوب والمجتمعات إلى روسيا، ازدادت استدامة").

ومن بين أنشطة المؤسسة، أنها ترشح أفضل معلمي وطلاب اللغة والثقافة الروسية لمنصبي "أستاذ" و"طالب" في المؤسسة، كما تقدم برامج زمالة وتدريب داخلي للباحثين والطلاب الأجانب الذين سيتم استضافتهم في روسيا.[1] تمتلك اليوم المؤسسة 93 مركزا ثقافيا موزعة على 50دولة، فضلا عن أنها تخصص منحا مالية لمختلف الفعاليات اللغوية والثقافية خارج وداخل روسيا بميزانية تبلغ أكثر من 11 مليون دولار[2].

ويرتكز المفهوم في جوهره على ضرورة مد النفوذ الروسي وإعادة السيطرة الجيوسياسية على الفضاء السوفياتي سابقا، وذلك من خلال الاستناد على فكرة تطابق المجال الجغرافي (الحدود السياسية) مع أمنها القومي (حدودها الثقافية)[3].

تم استغلال مؤسسة "العالم الروسي" كأداة من أدوات القوة الناعمة في إطار استراتيجية روسيا للعودة إلى مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق، حيث تستهدف هذه المؤسسة المواطنين الروس المقيمين في الخارج عبر التلاعب بالبعد الهوياتي واستحضار الإرث الحضاري والثقافي الروسي. وتعمل بذلك على استقطاب الدعم الدولي، مما يسهل تصوير روسيا كالمسؤول والحامي الرئيسي لمصالح الروس خارج الحدود الوطنية.

إلى جانب "روسكي مير" فقد تأسست في عام 2008 الوكالة الفيدرالية لرابطة الدول المستقلة (روسوتروديتشستفو Rossotrudnichestvo) (المواطنون في الخارج والتعاون الإنساني الدولي)، بصفة منظمة حكومية حيث تتبع وزارة الخارجية.

وقد وصفها الرئيس ميدفيديف عند تأسيسها ب: "الأداة الرئيسية لما يسمى بالقوة الناعمة". اليوم تتوزع لها مكاتب تمثيلية في جميع الدول الأوروبية تقريبا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ودول آسيوية، أفريقية وأميركية لاتينية رئيسية.

---

[1] Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, Understanding Russia's Soft Power Strategy, op. cit, p.356.

[2] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، مرجع سبق ذكره، ص. 304.

[3] عبد الحق بن جديد، مراد بن قيطة، نفس المرجع ص. 297.

إضافة إلى ما سبق، فإن نظام التعليم العالي الروسي يعد جذابا للطلاب من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إذ لا تزال أفضل الجامعات الروسية في موسكو وسانت بطرسبرغ وبعض المدن الإقليمية الأخرى قادرة على توفير تدريب جيد للطلاب الأجانب في العلوم "الصعبة" بالإضافة إلى العلوم الإنسانية.

حيث عزز إمكانات قوتها الناعمة. واكتسب طابعا دوليا فزادت الحصص الحكومية للطلاب الأجانب الراغبين في التدريب في الجامعات الروسية حيث توزع "المقاعد الدراسية" الممولة من الدولة للدراسة في الجامعات الروسية من خلال السفارات الروسية، بمعدل 70-100 مقعد لكل دولة سنويا. وتشهد أطر التبادل الأكاديمي تنوعا متزايدا.

أما الجامعات الإقليمية الرائدة، مثل جامعة كانط البلطيق الفيدرالية (كالينينغراد)، وجامعات سانت بطرسبرغ، وجامعة كوبان الحكومية، وجامعة Voronezh الحكومية، وجامعات سيبيريا والشرق الأقصى، فهي تشرف على العديد من برامج التعاون مع جامعات شريكة في الدول المجاورة، بما في ذلك برامج مشتركة للمرحلة الجامعية والدراسات العليا ومشاريع بحثية.

وقد أكد الرئيس فلاديمير بوتين بصورة شخصية أهمية البعد التعليمي في تنشيط القوة الناعمة حيث صرح في 2012: " "يجب علينا مضاعفة حضورنا التعليمي والثقافي في العالم، وزيادته بالتوازي مع البلدان التي يتحدث جزء من سكانها اللغة الروسية أو يفهمونها".[1]

كما يظهر دور الكنيسة في تعزيز استراتيجية القوة الناعمة الروسية، التي وظفتها القيادة الروسية في تأطير عودتها الجيوسياسية والتي تدعو تنمية المشاعر الدينية الأخوية للتأثير على الدول والمجتمعات الأرثوذكسية، لا سيما في البلقان، مع اليونان وقبرص كعنصرين أساسيين.

بالنسبة للشرق الأوسط، استفادت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من المسيحيين الأرثوذكسيين الشرقيين، كما قال ديمتري آدمسكي، "أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أداة نفوذ استراتيجي حقيقي" للكرملين في مسرح الحرب السورية وما حوله.

وهناك جانب آخر استطاعت روسيا أن تستغله في إنتاج قوتها الناعمة والذي نال استحسان المجتمع الدولي في حقيقة الأمر، وهو بموقف روسيا كمنقذ "القيم العائلية التقليدية"، في الدول الغربية والشرق الأوسط وأفريقيا، ممن يأملون في عرقلة تعزيز حقوق المرأة والأقليات الجنسية.

[1] Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, Understanding Russia's Soft Power Strategy, op. cit, p. p. 355 – 356.

وقد احتفى جميع المؤيدين الأوروبيين والأمريكيين لما يسمى بالأسرة التقليدية بموقف بوتين من هذه المسألة. والتي جادلت بشأنها عبر الهياكل الدولية، مثل المؤتمر العالمي للأسر؛ وقنوات الاتصال التي فتحتها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية مع الفاتيكان والكاثوليك المحافظين واليمين المسيحي الأمريكي[1].

كما تحظى الثقافة الشعبية الروسية، بما في ذلك الموسيقى والكتب والأفلام والبرامج التلفزيونية المؤقتة، بشعبية واسعة في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي.

وتميل أكثر أدوات القوة الناعمة الروسية تأثيرا إلى استخدام خطاب الأخوة في إشارة إلى النصر المشترك في الحرب العالمية الثانية والحنين إلى الإمبراطورية السوفيتية المفقودة.

من جهة أخرى، فقد صمم برنامج رئاسة المجلس الروسي لدول بحر البلطيق (CBSS) للفترة 2012-2013 خصيصا لتدعيم أجندة القوة الناعمة تحت الإقليمية، الذي اشتمل على تعزيز التجارة والاستثمار خلق بيئة تعاون عبر الحدود والتواصل بين الشعوب والمبادرات الثقافية، وتصدير التقاليد الروسية.[2]

تظهر الدبلوماسية الإعلامية والثقافية مدى تعقيد القوة الناعمة الروسية، حيث استطاعت موسكو توظيف وسائل الإعلام والهوية الثقافية كأدوات استراتيجية لتعزيز نفوذها الدولي ومواجهة الخطاب الغربي.

فمن خلال شبكات إعلامية عالمية، قدمت روسيا سرديات بديلة حول القضايا الدولية، بينما استخدمت الدبلوماسية الثقافية لتعزيز روابطها مع المجتمعات الناطقة بالروسية ودعم رؤيتها لعالم متعدد الأقطاب.

ورغم نجاح هذه الأدوات في بعض المناطق، إلا أن التحديات والمواجهات السياسية، خاصة مع الغرب، أدت إلى فرض قيود وعقوبات على الإعلام الروسي، مما حد من تأثيره في بعض الساحات الدولية.

هذا بالإضافة إلى العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على مؤسسة "روس سوترودنيشيستفا" التي عرفت عمليات طرد جماعي للدبلوماسيين الروس في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية خاصة وأن المؤسسة تؤدي دورا ضخما في تفعيل القوة الناعمة الروسية. وتبقى الرؤية غامضة حول قدرة روسيا على الاحتفاظ بفعالية قوتها الناعمة في ظل التحديات المتزايدة.

[1] Marlène LARUELLE ,op. cit, p. 14.
[2] Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, Understanding Russia's Soft Power Strategy, op. cit, p. 354.

ومع ذلك، تواصل روسيا تعزيز وجودها الإعلامي والثقافي، مستندة إلى قيمها التقليدية، وتحالفاتها الجيوسياسية، واستراتيجياتها الرقمية المتقدمة، مما يجعل مستقبل دبلوماسيتها الناعمة محورا هاما في توازنات النظام الدولي.

ولما سبق وأن ذكرنا أن الثقافة الروسية إلى جانب التعليم هي أدوات جوهرية في إنتاج قوتها الناعمة، وأنها لم تقتصر على الاستراتيجية الروسية الحديثة بل قبل ذلك امتلك الاتحاد السوفياتي قاعدة ثقافية مقبولة جدا فضلا عن البرامج التعليمية التي كان يرعاها، وفق ما أشار إليه جوزيف ناي في مؤلفه: "القوة الناعمة أداة النجاح في السياسة الدولية"، فالجدول التالي يوضح الفرق بين البرامج الثقافية والتعليمية المعتمدة خلال حقبتين مختلفتين لتطور القوة الناعمة الروسية.

جدول رقم (9): مقارنة بين القوة الناعمة خلال فترة الاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية

القوة الناعمة الروسية	القوة الناعمة السوفياتية	العنصر
تهدف إلى تعزيز النفوذ الروسي في العالم متعدد الأقطاب.	ركزت على الحرب الباردة ونشر الأيديولوجيا الاشتراكية.	السياق التاريخي
الإعلام الدولي (RT، سبوتنيك) الكنيسة الأرثوذكسية، المعاهد الثقافية.	الإعلام (برافدا، تاس)، الجمعيات الثقافية، المنح الدراسية للكتلة الشرقية.	الأدوات المستخدمة
تعزيز الهوية الروسية والقيم المحافظة والتراث الثقافي.	ترويج الأيديولوجيا الاشتراكية واللغة الروسية.	المجالات الثقافية
دول الاتحاد السوفياتي السابق، الشرق الأوسط، إفريقيا، أمريكا اللاتينية.	الدول الشيوعية وحركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.	الجمهور المستهدف
مقاومة الهيمنة الغربية وتعزيز الهوية الروسية.	مقاومة الإمبريالية الغربية وتعزيز الاشتراكية.	الرسائل الأساسية
الكنيسة الأرثوذكسية أداة مركزية لتعزيز النفوذ.	لم يكن له دور بارز.	الدين كأداة

برامج المنح الدراسية والتبادل الأكاديمي، خاصة في الجامعات الروسية.	تأسيس جامعات ومعاهد لتدريب الكوادر الشيوعية.	الاستراتيجيات التعليمية

المصدر: "[1] *Comparing Russian, Chinese and American Soft Power Use: A New Approach"*

المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية والتنموية كأداة للنفوذ الروسي

تتخذ المساعدات الخارجية عدة أشكال، فقد تكون اقتصادية بالنظر إلى جهود الدولة المانحة في دعم سكان البلدان المتخلفة اقتصاديا لتطوير مواردها وتهيئة الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وقد تتخذ هذه المساعدات طابعا سياسيا أمنيا وعسكريا، بحيث تعمل الدول المانحة على تقديم معونات بهدف استتباب السلم وتحقيق الاستقرار ومنع نشوب النزاعات لدى للدول المتلقية. أما الشكل الآخر للمساعدات فيكون على شكل مساعدات خيرية في إطار محاربة الفقر والبؤس لدى البلدان المتخلفة والفقيرة.[2]

وقد فسرت المدرسة الواقعية توجه الدول لتقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية، على أن الدولة شخصية عقلانية وبالتالي فإن هذا التصرف في نظرها يعد الخيار الأمثل من بين البدائل المتاحة والذي من خلاله يمكن أن تحقق أقصى قدر من الأهداف والغايات الاستراتيجية، سواء ما تعلق بأمنها القومي، تعظيم قوتها، توسيع نفوذها... ومهما اختلفت الدوافع يبقى الهدف واحدا ممثلا في خدمة المصلحة الوطنية العليا للدولة.[3]

1. <u>التعاون الإنساني:</u>

منذ أوائل عشرينيات القرن العشرين، تسعى موسكو إلى تعزيز حضورها الإنساني في جميع المجالات (مجال التعاون الثقافي والعلمي والتجاري). وتشارك في هذا المجال كل من الهياكل الرسمية (روسوترودیتشیستفو) ومؤسسات المجتمع المدني، مثل مركز التعاون العام والتجاري مع جمهورية اتحاد ميانمار.

---

[1] الجدول أعلاه هو تلخيص من إعداد برنامج شات جي بي تي، استنادًا إلى قراءة المرجع:
Trunkos, Judit. *"Comparing Russian, Chinese and American Soft Power Use: A New Approach,"* Global Society 35, no. 4 (2020): 491–514.

[2] موسى علاية، المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة، مجلة سياسات عربية، العدد 14، 2015، ص. 76.

[3] موسى علاية، المرجع السابق، ص. 78.

ويعد مفهوم "السياسة الإنسانية" ابتكار مصطلحي روسي والذي ينطوي على معنى تعزيز مصالح السياسة الخارجية من خلال المجال الإنساني ومن الضروري أن نلاحظ التحول التدريجي من الفهم الضيق للسياسة الإنسانية باعتبارها استجابة للأزمات إلى استخدامها على نطاق واسع كأداة للسياسة الخارجية للتأثير الأجنبي والصراع الدولي.

شجعت روسيا ممارسات إنسانية فريدة من نوعها، ولم تتعامل مع الشعوب المجاورة كمستعمرين، بل كمعلمين بروح أفضل التقاليد الإنسانية والإنسانية.

وهكذا، فإن جزءا من أسباب جاذبية روسيا الحالية ليس فقط للمهاجرين من العمال بشكل عام، بل أيضاً للعمالة الأجنبية المؤهلة تأهيلا عاليا، يعود إلى التقليد الروسي القديم المتمثل في دعوة الأجانب إلى المناصب الحكومية، مما ساهم في تشكيل طبقة من المثقفين ذوي الجذور الأجنبية.

وبالتالي، تسعى روسيا إلى تعزيز مكانتها من خلال التفاعل الإنساني في العديد من مناطق العالم، لأن السياسة الإنسانية تعزز تكثيف الروابط الثقافية والإنسانية وتسمح بإنشاء وتطوير الاتصالات التجارية، بغض النظر عن الحدود المادية.[1]

تعتبر سياسة التعاون الإنساني بالنسبة لروسيا مرادفة لسياسة القوة الناعمة بالموازاة مع المكون الاقتصادي الذي يشكل القاعدة الرئيسية للتدخل في حل القضايا الإنسانية الأمر الذي يسهم في خلق صورة إيجابية لدى الطرف الآخر.

وقد أصدرت وزارة الخارجية الروسية في سبتمبر 2022 وثيقة جديدة تحت عنوان "مفهوم السياسة الخارجية الإنسانية لروسيا الاتحادية" والتي تحدد إطار الدبلوماسية الشعبية الروسية، وترسخ أسس ممارساتها في مجال القوة الناعمة من خلال 117 نقطة نصت عليهم الوثيقة. وقد أعلنت قبلها في يناير عن استحداث وحدة في وزارة الخارجية معنية بشؤون استراتيجية موسكو فيما يخص ممارستها لأدوات قوتها الناعمة من علوم، وفنون، وتعليم في إطار تطوير سياستها الإنسانية في علاقاتها الخارجية.

[1] Анна Великая, ГУМАНИТАРНАЯ ПОЛИТИКА РОССИИ В СТРАНАХ ЮГО-ВОСТОЧНОЙ АЗИИ, Национальный исследовательский институт мировой экономики и международных отношений им. Е.М.Примакова Российской академии наук, 2024 P. p. 180 -181.

وأكدت الوثيقة الاهتمام بالمساعدات المالية والفنية التي تقدمها روسيا لدول العالم من خلال ترسيخ دور روسيا في التعاون الدولي للإنماء والاستدامة، لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب.[1]

2. المساعدات التنموية:

إن سياسة المساعدات التنموية في العلاقات الدولية ارتبطت في البداية الدول الغربية التي كانت تقدمها لدول العالم الثالث بهدف التخفيف من تبعات التخلف الاقتصادي. لتصبح فيما بعد أداة لا يمكن فصلها عن السياسة الخارجية، ففضلا عن الدوافع الأخلاقية لتقديم المساعدات التنموية، أصبحت هي نفسها وسيلة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة.

وبالتالي أصبحت المساعدات التنموية عنصرا هاما من الدعم السياسي والدعاية لجهود الدولة للتأثير على العالم من حولها وضمان صورة إيجابية لها من أجل دعم أنشطتها على الساحة الدولية وحتى على المستوى المحلي.

ارتبطت المساعدة في التنمية الدولية لفترة طويلة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية. وقد اهتم القادة خلال العهد السوفياتي بشكل رئيسي على التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفييتي والدول النامية، خاصة الاشتراكية منها، ومع انهياره تحولت أغلب دوله إلى دول متلقية للمساعدات الخارجية.

لتشهد روسيا عودة رسمية لسياسة المساعدات التنموية الخارجية مع النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بحيث اتخذت القيادة الروسية قرارا سياسيا بالعودة إلى صفوف المانحين. وقد تم تطوير الأعمال الأولى لهذا المجال في إطار ما يسمى بنموذج التنمية.

وقد تعزز خاصة هذا التوجه خاصة مع صعود الرئيس بوتين إلى السلطة بحيث اعتمد مقاربة براغماتية واقعية تضع المصالح الروسية في المقدمة وعلى هذا الأساس برز الاهتمام بتطوير القوة الناعمة الروسية والتي مثلت المساعدات الإنسانية والتنموية إحدى أوجهها.

لا يوجد ولاء أو جاذبية رخيصة في العالم الحديث، فالجاذبية والولاء طويل الأمد هما نتيجة المساعدة والحماية الدائمتين حتى في حالة الأهداف المشتركة أو المعتمدة وبالتالي تلجأ روسيا إلى ترسيخ نفوذها وقوتها

[1] مقال بعنوان " **مفهوم السياسة الخارجية الإنسانية لروسيا الاتحادية** "نشر على موقع المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 31 جويلية 2024، تم الاطلاع على المقال بتاريخ: 7 أفريل 2025، على الساعة 14:12. الرابط:https://lcss.gov.ly/articles/blog/post-312/

الناعمة أيضا من خلال تقديم قروض سخية للحكومات، التجارة، المساعدة الاقتصادية والتعاون العسكري.

كما توفر تمويلات لمشاريع التنمية الكبيرة، وتشارك في بناء محطات الطاقة الكهرومائية والمناجم وخطوط الأنابيب، وما إلى ذلك، ولعل هذا النوع من المساعدات يكون بصورة مكثفة في محيطها الإقليمي[1].

وفي إطار بناء صورة جيدة لدى الآخر استفادت روسيا من جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، في إدراج العديد من الدول سواء من دائرتها الإقليمية أو على مستوى عالمي في تفعيل قوتها الناعمة من خلال التعاون الاقتصادي العاملي والمساعدة الإنمائية الدولية.

وفي سبيل تحقيق ذلك، تعتزم روسيا الاتحادية المساهمة في التنمية الدولية، وإعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية أبخازيا، جمهورية أوسيتيا الجنوبية، والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة التي تحافظ على علاقات حسن جوار مع روسيا، وكذلك مع الدول النامية التي تنتهج سياسة بناءة حيال روسيا الاتحادية[2].

وتبقى رغم ذلك مسألة الهيمنة الروسية على إقليمها القريب، تقابل بالسلب من طرف الجمهوريات السابقة، التي وبالرغم من استفادتها من التعاون إلا أنها تفضل أن تبقى دولة وطنية مبنية على استقلالها عن روسيا. وبالتالي فإن ولاءهم مدفوع بالقوة الاقتصادية لروسيا وعليه لا تضمن المساعدات الاقتصادية السخية دائما الولاء المطلق. فطبعا لا تزال روسيا في نظرهم "الأخ الأكبر" كونها خليفة الاتحاد السوفياتي المسؤول عن الجرائم (حقيقية كانت أم مزعومة) التي ارتكبت بحقهم في السابق.

ويتعزز هذا الرفض بمخاوف الدول المستفيدة من رغبة روسيا في إعادة دمجها خاصة وأن الخطاب الروسي لا يخلو من التذكير بأنها "مناطق نفوذ مميزة" بالنظر إلى الروابط التاريخية والسياسية التي تجمعها.[3]

3. حدود القوة الناعمة الروسية:

يشير خبراء دارسين القوة الناعمة الروسية إلى أن أدائها في الوقت الحالي متفاوت نوعا ما. فمن جهة، تمتلك روسيا موارد هائلة من القوة الناعمة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

---

[1] Roger E. Kanet, Russian Foreign Policy in the 21st Century, palgrave macmillan, 2010, P. 82.

[2] وزارة خارجية الاتحاد الروسي، مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية (صادق عليه رئيس روسيا الإتحادية فلاديمير فلاديميروفتش بوتين في 31 مارس 2023)، الموقع الرسمي: https://mid.ru/print/?id=1860586&lang=ar

[3] Roger E. Kanet, P. p. 84 – 85.

غير أنها غالبا ما تعجز عن استخدام هذه الموارد بطريقة متماسكة. وقد علق جوزيف ناي في وقت سابق على هذا التناقض حيث نوه إلى أنه "لكي تنجح الصين وروسيا، سيتعين عليهما التوفيق بين الأقوال والأفعال في سياساتهما، والتحلي بالنقد الذاتي، وإطلاق العنان لكامل مواهب مجتمعاتهما المدنية". على النقيض من الثقافة "الراقية"، تبدو الثقافة الشعبية الروسية المعاصرة، وأسلوب الحياة، ومنتجات الإعلام أقل جاذبية للأجانب، حتى للمواطنين الروس.

يعتقد بعض الخبراء الروس أن قدرة موسكو على استخدام مواطنيها كأداة للقوة الناعمة غالبًا ما تكون مبالغا فيها، نظرا لتناقص حجم الجاليات الروسية في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي، في حين أن توجهاتها الثقافية والسياسية تتزايد تنوعا، مما يعقد مهمة ترسيخها وقد جاء في تصريح لمحلل سياسي روسي:

« They [Russian communities] are unlikely to be the resource, the instrument of the Russian soft power, rather, they might be its target, provided that under soft power we understand not a set of political spinning technologies but the development of strong ties with our compatriots based on business, scientific cooperation, interaction in the field of education and culture and, of course, political support »[1].

حيث حادت روسيا عن التطبيق الصحيح لمفهوم القوة الناعمة، الأمر الذي يؤدي إلى نفور مواطنيها في الخارج بدل اجتذابهم وترسيخ هويتهم الروسية.

فضلا عن أن المأسسة جعلت القوة الناعمة الروسية أكثر تنظيما واستدامة، لكنها فقدت جزءا من تأثيرها بسبب الارتباط القوي بالحكومة، حتى أن جوزيف ناي في انتقاده للقوة الناعمة الروسية أشار إلى دور الحكومة في الحد من فعاليتها. وبالتالي فإن التحول في توظيف القوة في السياسة الخارجية الروسية انعكس على تراجع أدوارها.

[1] Alexander Sergunin, Leonid Karabeshkin, op. cit, p. 358.

الشكل رقم (1): تقييم دورروسيا في العلاقات الدولية

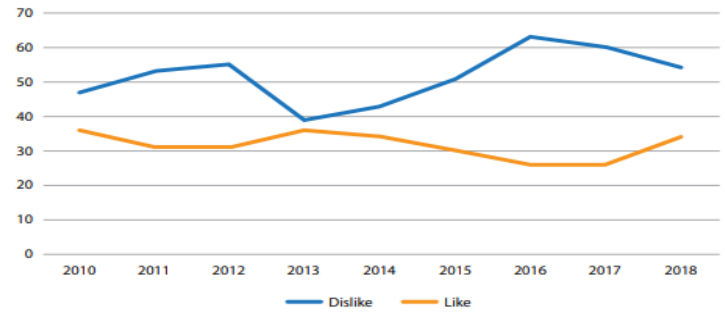

المصدر: The Rise and Fall of Russia's Soft Power Results of the Past Twenty Years.[1]

يتضح من خلال هذا المبحث أن روسيا اعتمدت على مزيج من الأدوات التقليدية والحديثة في تفعيل قوتها الناعمة، مع إعطاء أهمية خاصة للإعلام والدبلوماسية الثقافية.

ورغم النجاحات التي حققتها في بعض المناطق، إلا أن هذه الأدوات ظلت تواجه تحديات متعددة، أبرزها التسييس المفرط، وارتباطها الوثيق بالسلطة المركزية، وهو ما قد يحد من جاذبيتها على المدى الطويل.

[1] **Vera D. Ageeva The Rise and Fall of Russia's Soft Power Results of the Past Twenty Years, p. 138**

خلاصة الفصل:

نخلص من خلال الفصل إلى أن القوة الناعمة أصبحت تشكّل عنصرا محوريا في السياسة الخارجية الروسية، خاصة في ظل سعي موسكو لإعادة تأكيد مكانتها كقوة دولية فاعلة ضمن نظام عالمي متعدد الأقطاب. فمن خلال تحليل التوجهات العامة والاستراتيجيات المعتمدة، اتضح أن روسيا قد تبنت مقاربة متكاملة تمزج بين الأدوات الثقافية والإعلامية والتعليمية والإنسانية، بما يعكس محاولة واعية لبناء صورة إيجابية وتوسيع نفوذها خارج المجال التقليدي للقوة الصلبة.

ورغم النجاحات النسبية التي حققتها روسيا في بعض الساحات، إلا أن هذه الاستراتيجية لا تزال تواجه عدة تحديات، أبرزها محدودية الجاذبية الثقافية، والارتباط الوثيق بين أدوات القوة الناعمة والسلطة السياسية، مما يؤثر على مصداقيتها لدى الجمهور الخارجي. كما أن تصاعد المواجهة مع الغرب، خاصة بعد أزمة أوكرانيا، ألقى بظلاله على فعالية هذه الأدوات، وحوّل بعضها إلى أدوات صراع أكثر منها أدوات جذب.

وبالتالي، فإن مستقبل القوة الناعمة الروسية سيظل مرهونا بقدرة الدولة على تحقيق توازن فعلي بين الوسائل الناعمة والصلبة، وتطوير خطاب أكثر انفتاحًا وتعددية، قادر على التفاعل مع بيئات دولية مختلفة دون السقوط في فخ التوظيف الأيديولوجي أو الدعائي.

الفصل الثالث: بريكس+ كمنصة مؤسساتية لتفعيل القوة الناعمة الروسية

تمهيد:

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد النظام الدولي بروز أدوار القوى الصاعدة بوتيرة متزايدة، والتي تسعى إلى إعادة تشكيل قواعد التفاعل الدولي وموازين القوى خارج إطار الهيمنة الغربية التقليدية. وفي هذا السياق، برز تكتل بريكس (BRICS) كتحالف ناشئ يضم أبرز الاقتصاديات الصاعدة، والذي تطور لاحقا إلى صيغة أكثر شمولا من خلال مبادرة بريكس والتي طرحت رسميا عام 2017. المميز في هذه المنصة الجديدة عدم اقتصارها على التنسيق الاقتصادي، بل تتعداه عن طموحات جيوسياسية واستراتيجية تسعى من خلالها الدول الأعضاء إلى لعب أدوار أكثر تأثيرا في هندسة النظام العالمي الجديد.

تعد روسيا من أبرز الفاعلين في إطار مجموعة بريكس+، وقد تعززت أدوارها بالموازاة مع الضغوطات الغربية التي تبعت أزمتها مع أوكرانيا. وبالتالي أصبحت بديلا حيويا لتوسيع نفوذها وتعزيز مكانتها الدولية خاصة مع تركيز موسكو على تضمين القوة الناعمة كعنصر أساسي في استراتيجيتها الخارجية، وانعكس ذلك في توظيف مجموعة من الأدوات الثقافية، الإعلامية، والتعليمية، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والدبلوماسي متعدد الأطراف، بهدف تحسين صورتها الخارجية وكسب الشركاء والداعمين، وبصورة مكثفة في الجنوب العالمي.

يهدف الفصل إلى تحليل كيفية توظيف روسيا لتكتل بريكس+ كمنصة لتعزيز قوتها الناعمة، من خلال استعراض السياق الجيوسياسي للتكتل، وطبيعة التفاعلات داخله، مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجه موسكو في هذا الإطار.

المبحث الأول: بريكس+ النشأة والدور الجيوسياسي

يعد الفضاء الجيوسياسي الذي تتحرك فيه تكتلات الدول الصاعدة أحد أبرز المؤشرات على التحولات التي يعرفها النظام الدولي المعاصر. فقد أدى تراجع الهيمنة الغربية التقليدية، بالتوازي مع صعود قوى جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، إلى بروز صيغ جديدة من التعاون الدولي، تحاول رسم معالم بديلة للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. في ذلك الإطار، تبرز بريكس+ ليس فقط كمجموعة اقتصادية ناشئة، بل كأداة استراتيجية لإعادة بناء توازنات جديدة في مواجهة الاستقطاب الحاد بين الشرق والغرب.

يتناول هذا المبحث الخلفية التاريخية والسياسية التي أفرزت نشأة تكتل بريكس وتطوره نحو الصيغة الأوسع المعروفة ببريكس+، كما يسلط الضوء على الأبعاد الجيوسياسية لهذا التطور، من حيث قدرته على التأثير في بنية النظام الدولي وتقديم نموذج تعددي مغاير للمنظومة الغربية.

كما يناقش المبحث التفاعلات بين القوى الكبرى داخل بريكس+، مع التركيز على طبيعة التنافس والتنسيق الذي يطبع علاقاتها، وتأثير ذلك على فعالية التكتل في الساحة الدولية. كما يهدف التحليل إلى فهم كيفية تشكل فضاء استراتيجي جديد تعيد فيه القوى الصاعدة رسم قواعد اللعبة الدولية، بما يتيح لاحقا تقييم الدور الروسي داخله، لا سيما من زاوية توظيفه كأداة للقوة الناعمة.

المطلب الأول: نشأة بريكس: من فكرة اقتصادية إلى تحالف جيوسياسي

برزت مجموعة بريكس في البداية كإطار اقتصادي يجمع دولا نامية ذات معدلات نمو مرتفعة وأوزان اقتصادية متصاعدة، وكانت الانطلاقة من خلال التركيز على التعاون الاقتصادي وتحقيق مكاسب تنموية مشتركة. دفعت التطورات الدولية المتسارعة والتغيرات في موازين القوى العالمية دفعت هذا التكتل إلى تجاوز البعد الاقتصادي فقط، ليصبح تحالفا ذا أبعاد جيوسياسية تعكس مصالح مشتركة في مجال النفوذ والتأثير على النظام الدولي.

يستعرض المطلب سياق نشأة وتطور تكتل البريكس، مع التطرق إلى الأهداف التي ارتكزت عليها في إعادة رسم خرائط القوة العالمية بدءا من منطلقات اقتصادية محضة وصولا إلى بناء تحالف متعدد الأوجه يجمع بين المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

1. السياق التاريخي والسياسي لتأسيس تكتل بريكس:

1.1. النشأة الاقتصادية:

يعتبر تكتل بريكس تكتلا اقتصاديا في نشأته، تعود فكرة تأسيسه إلى سنة 2001، حيث أطلق الخبير الاقتصادي الألماني "جيم أونيل Jim O'Neill" تقريرا معمقا حول آفاق تطور الاقتصاد العالمي صدر عن بنك الاستثمار "غولدمان ساكس Goldman Sachs" بعنوان: (العالم يحتاج إلى مزيد من حجارة القرميد الاقتصادية).

وقد تلاعب الخبير الاقتصادي بوصف "بريك" لوصف التطور السريع المحتمل الذي يمكن أن تحققه في المستقبل القريب الدول التي أجملها في كل: البرازيل/ روسيا/ الهند/ الصين: /Brazil/ Russia/ India/ Chaina. وهنا تجدر الإشارة إلى أن (S) للدلالة على الجمع وليس جنوب افريقيا التي انضمت لاحقا.

ومن المثير للاهتمام أن تسمية BRIC التي طرحها أونيل ليست مجرد تجميعة للحروف، وإنما عن دراسة معمقة، بحيث أفاد التقرير أن "البرازيل تعد قاعدة العالم للمواد الخام"، و'روسيا هي محطة بنزين العالم"، أما "الهند هي مكتبة قرطاسية العالم"، في حين أن "الصين تمثل مصنع العالم".[1] وقد توصل إلى أن هذه الدول قد حققت نموا اقتصاديا تدريجيا مكنها من تحقيق ذروة اقتصادية مستدامة، وعلى هذا الأساس توقع أنه بحلول سنة 2050 ستتم إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وتبديل مراكز النفوذ العالمي، وعليه تصبح المعادلة كالتالي: تكتل دول BRICs قائدا للعالم بدل G7.[2]

وفي دراسة طرحها جيم أونيل سنة 2003، بعنوان "Dreaming With BRICs_ The Path to 2050 " قدم فيها صورة تقريبية لكيفية تغير الاقتصاد العالمي بحلول سنة 2050 في حال ما تم تطبيق فكرة بريكس على أرض الواقع، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سبق ذكره، ص. 237.

[2] عبد القادررزيق المخادمي، تكتل دول بريكس نحو نظام عالمي جديد، (ديوان المطبوعات الجامعية، 2017،) ص. 13.

الشكل 2: مخطط توضيحي لتحول القوة الاقتصادية نحو البريكس

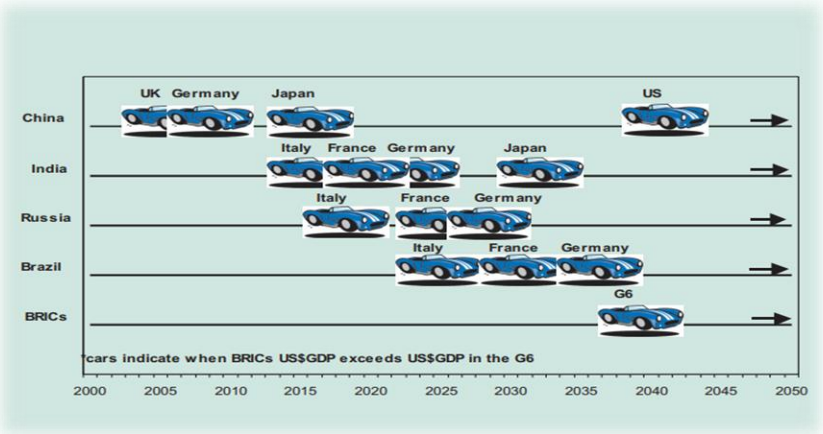

المصدر: [1] *Dreaming With BRICs: The Path to 2050*.

والتحليل الذي وضعه أونيل هنا فهي يشير إلى أنه إذا سارت الأمور على ما يرام، فقد تصبح دول البريكس مصدرا بالغ الأهمية للإنفاق العالمي الجديد في المستقبل غير البعيد. على سبيل المثال، قد يتفوق اقتصاد الهند على اقتصاد اليابان بحلول عام 2032، واقتصاد الصين على اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2041 (وأكبر من أي اقتصاد آخر بحلول عام 2016). ويمكن لاقتصادات دول البريكس مجتمعة أن تتفوق على اقتصادات مجموعة الدول الست الكبرى بحلول عام 2039.[2]

1.2. <u>الانتقال إلى تحالف سياسي:</u>

رغم أن الفكرة طرحت مع بداية الألفية الثالثة، إلا أن تأسيس التكتل تأخر حتى سنة 2009 بدعوة من روسيا لعقد أول قمة، مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك لسببين: أولهما تضرر الدول البلدان التي تقع في قلب الدائرة الاقتصادية العالمية من جهة، وثانيهما فإن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت نوعا من التراجع في القبول العالمي، الأمر الذي ساهم في زعزعة موقعها كقوة مهيمنة[3].

[1] Wilson, Dominic, and Roopa Purushothaman. *Dreaming With BRICs: The Path to 2050*. Global Economics Paper No. 99, Goldman Sachs, 2003. P. 27.

[2] Wilson and Purushothaman, *Dreaming With BRICs*, 28.

[3] Eric Vinicius da Silva Santana and Paulo Nascimento de Carvalho, "The Rise of the BRICS as a World Power in the Architecture of the International Financial System in the Post-Subprime Crisis," *Revista Aurora* 10, no. 2 (2017): p. 29.

والفكرة من جمع هذه الدول على الرغم من الفجوة الواسعة بينها سواء ثقافيا، تاريخيا، جغرافيا، دينيا، لغويا... أو حتى من حيث منظورها للسياسة العالمية، أنها تمثل البلدان ذات أسرع نمو اقتصادي.

وبحلول 2011 انضمت دولة جنوب افريقيا أي بعد التأسيس الرسمي بإيعاز صيني على اعتبارها الشريك التجاري الأول للصين وبذلك تصبح بمثابة بوابة البريكس" إلى قارة أفريقيا. وقد خضعها انضمامها لاعتبارات جيوبوليتيكية وسياسية أكثر منها اقتصادية وتجارية، بحيث تشرف على المحيطين الأطلسي غربا والهندي شرقا من ناحية الجنوب[1]، لتبصح التسمية الرسمية للتكتل هي BRICS.

الخريطة رقم (1): تمركز دول مجموعة بريكس: "تشكل جديد لقوى عالمية في النظام الدولي الحديث"

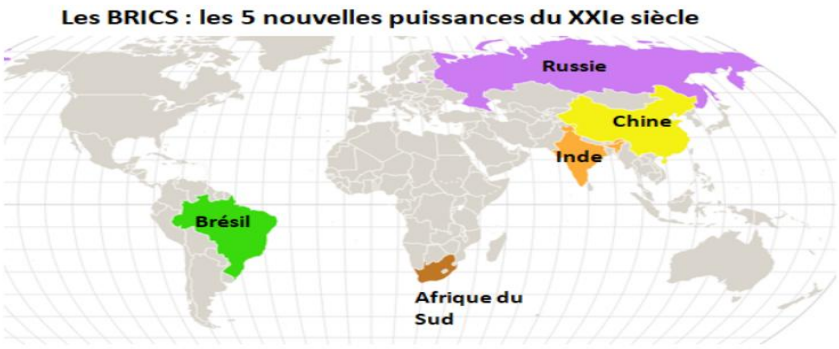

المصدر: Amnistie Generale, "Les BRICS: Quel poids économique et géopolitique pour ces 5 États?" *Amnistie Générale (blog)*, 3 mars 2021.[2]

تعرض الخريطة التوزيع الجغرافي لأعضاء مجموعة بريكس(BRICS) ، التي يُنظر إليها كتكتل للقوى الصاعدة في النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين. كما توضح الخريطة تنوع الامتداد الجغرافي للمجموعة بين أربع قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا، وأمريكا الجنوبية)، مما أكسبها ثقلا جيوسياسيا عالميا يميزها عن التكتلات الإقليمية التقليدية.

2. أهداف تكتل البريكس:

لقد سطرت مجموعة بريكس مجموعة من الأهداف على شكل مجموعة من القضايا الرئيسية التي تشترك في الدفاع عنها، وقد تحددت هذه الأهداف منذ الإعلان الأول لتأسيس التكتل حيث طرحت الدول الأعضاء

[1] وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

[2] Amnistie Générale. "Les BRICS : Quel poids économique et géopolitique pour ces 5 États ?" *Amnistie Générale (blog)*, 3 mars 2021. https://amnistiegenerale.wordpress.com/2021/03/03/les-brics-quel-poids-economique-et-geopolitique-pour-ces-5-etats/.

رؤية مشتركة للحوكمة العالمية شملت العديد من المجالات على غرار الإصلاحات، وخاصة في المؤسسات المالية، وزيادة التمثيل في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف الرئيسية. ابتداء من الإعلان الثاني، أصبحت الانتقادات الموجهة للنظام العالمي والمؤسسات المالية القائمة، وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أكثر صرامة ومباشرة.[1]

2.1. إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

تدافع بريكس عن إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بهدف زيادة فعاليته وشرعيته. وترى أن التكوين الحالي للمجلس لا يعكس التوزيع الحقيقي للقوة والنفوذ في النظام الدولي.

ومن خلال هذا التعاون، تدعم روسيا والصين بشكل خاص تطلعات البرازيل، والهند، وجنوب أفريقيا للحصول على مقاعد دائمة فيه، ما يعزز الطابع التعددي للحوكمة الدولية[2]. وبالتالي دعم تمثيل الدول النامية في هذه الهياكل.

2.2. إصلاح المؤسسات المالية الدولية:

تطالب مجموعة بريكس بإصلاح جادة على مستوى المؤسسات المالية الدولية التي تتسم "بالعجز الديموقراطي"(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، بما يعكس موازين القوة العالمية الجديدة فضلا عن زيادة القوة التصويتية والحصص التمثيلية للدول الصاعدة، التي ساهمت إلى حد كبير في النمو العالمي.

2.3. التشكيك في شرعية المناصب القيادية في المؤسسات الدولية:

تنتقد المجموعة مبدأ التعيينات السياسية التقليدية في مناصب القيادة العليا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي عادة ما تمنح للأوروبيين والأميركيين. وتطالب باعتماد أسلوب "اختيار قائم على الجدارة، ومفتوح، وغير مرتبط بالجنسية"، على أن يعكس قادة هذه المؤسسات تنوع الدول التي تتألف منهما مما يضمن تمثيلا أكثر عدالة بالنظر إلى التكوين الجديد للقوة العالمية.[3]

[1] Santana and de Carvalho, "The Rise of the BRICS," p. 32

[2] BRICS. *VII BRICS Summit – Ufa Declaration*. Ufa, Russia, July 9, 2015. Accessed May 14, 2025. https://www.gov.br/mre/en/contact-us/press-area/press-releases/vii-brics-summit-ufa-declaration

[3] Santana and de Carvalho, "The Rise of the BRICS," p. 33.

2.3. تعزيز التعددية والدبلوماسية متعددة الأطراف:

تُعرِّب مجموعة البريكس في بياناتها الرسمية عن التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة في التعامل مع التحديات الدولية الكبرى، وذلك كرفض واضح للنهج الأحادي في السياسة الدولية وبالتالي فإن إصلاح هيئة الأمم ومجلس الأمن الدولي خاصة مع تنويع الأعضاء وتكريس العدالة التمثيلية سينعكس على ضمان قدر أكبر من الفعالية والكفاءة في معالجة التحديات العالمية المستجدة.

2.4. التغلب على التقسيم العالمي التقليدي بين "الشمال" و"الجنوب":

تنتقد المجموعة المفاهيم الثنائية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وتدعو إلى تجاوز التقسيم غير المتكافئ الذي لطالما ساد بين الدول المتقدمة والنامية، وفرض نماذج تعاونية بعيدة عن التبعية والهيمنة والخروج من دائرة المانح – المتلقي.

2.5. وضع خطة عمل دائم(BRICS Action Plan) :

قامت المجموعة بوضع خطة عمل استراتيجية تحدث سنوياً لتنظيم التعاون المشترك عبر اجتماعات وزارية ومنتديات قطاعية، الهدف منها تنظيم جهود التعاون بين الأعضاء، وضمان استدامة المشاريع المشتركة. ومع تطور مستويات التعاون بين الأعضاء أصبح جدول أعمال المؤتمر واسع للغاية، بحيث يهتم بقضايا تتراوح من البيئة إلى التحضر، والتجارة إلى السياسات لصالح الشباب، فضلا عن برامج استثمار في البنية التحتية والبحث والتطوير مشاريع تعليمية طموحة.[1]

2.6. الدعوة إلى تحرير التجارة ورفض السياسات الحمائية:

في وثائقها الرسمية، تشدد مجموعة بريكس على أهمية تحرير التجارة الدولية ورفض الإجراءات الحمائية التي تعيق النمو العادل والتي تتبناها بعض القوى الكبرى، خاصة وأنها تمس بدرجة أولى تنمية الدول النامية والصاعدة[2].

[1] **ibid, p. 31.**

[2] **Santana and de Carvalho, "The Rise of the BRICS," p. p. 32 – 34.**

3. المؤسسات المالية في تكتل البريكس:

3.1. بنك بريكس للتنمية (NDB):

تأسس خلال قمة "فورتاليزا بالبرازيل" عام 2014، على أن يكون مقره في مدينة شنغهاي الصينية. كخطوة أولية لخلق نظام مالي عالمي بديل للنظام "الدولاري". يتميز البنك بهيكل إداري يضمن تمثيلا متساويا للدول الأعضاء، مما يعكس مبدأ التوازن في اتخاذ القرار ويعزز من مصداقية البنك كمؤسسة متعددة الأطراف.

وقد جاء تأسيس البنك نتيجة لاحتكار الولايات المتحدة الدولية إدارة المؤسسات المالية التقليدية وبالتالي كان الهدف الرئيسي هو توفير منصة قروض بديلة فضلا عن تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس والدول النامية الأخرى.

3.2. صندوق الترتيبات الاحتياطية:

تأسست اتفاقية الاحتياطي الطارئ كآلية لدعم السيولة المالية للدول الأعضاء في حالات الأزمات المالية، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الاستقرار المالي وتقليل الاعتماد على صندوق النقد الدولي. وقد تأسست كاستجابة للمحاولات الغربية لتقويض دور المنظمة خاصة مع اعلان تأسيس بنك البريكس، الذي شكك في أدوار المؤسسات المالية التقليدية خاصة وأن احتكاره من قبل الولايات المتحدة أثبت أنها غير عادلة في توجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف.[1]

4. قمم تكتل البريكس:

منذ "قمة يكاترينبورغ" في عام 2009، اتخذت مجموعة البريكس شكل مؤتمر دبلوماسي كامل، وبالتالي أصبحت تعقد في كل عام قمة واحدة تقام بالتناوب في كل من الدول الخمس. وتهدف هذه القمم إلى تأكيد المكانة الرئيسية لهذه البلدان على الساحة الدولية، وإبراز ثقلها الاقتصادي والسياسي خاصة في العلاقة مع دول أو مجموعات دول أخرى مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي[2]. والجدول التالي يلخص هذه القمم:

---

[1] عبد القادررزيق المخادمي، تكتل دول بريكس نحو نظام عالمي جديد، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 19 – 25.

[2] *Géoconfluences, « BRICS+ (anciennement BRIC puis BRICS) », École normale supérieure de Lyon*, 2023, en ligne: https://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/bric (consulté le 14 mai 2025).

جدول رقم (10): القمم التي عقدت في إطار منظمة بريكس منذ 2009 إلى 2024

القمة	تاريخ الانعقاد	الدولة المستضيفة	الملاحظات الرئيسية
1	2009	روسيا	أول قمة رسمية بعد الأزمة المالية العالمية.
2	2010	البرازيل	مناقشة إصلاح المؤسسات المالية الدولية.
3	2011	الصين	انضمام جنوب أفريقيا رسميًا إلى المجموعة.
4	2012	الهند	التركيز على التنمية المستدامة والصحة.
5	2013	جنوب أفريقيا	اقتراح إنشاء بنك التنمية الجديد.
6	2014	البرازيل	توقيع اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد.
7	2015	روسيا	التعاون في الطاقة والبنية التحتية.
8	2016	الهند	مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن.
9	2017	الصين	الثورة الصناعية الرابعة.
10	2018	جنوب أفريقيا	النمو الشامل والتدريب المهني.
11	2019	البرازيل	الابتكار والتكنولوجيا.
12	2020	روسيا	كوفيد 19-والتعاون الصحي.
13	2021	الهند	الاستمرارية والتنمية المستدامة.
14	2022	الصين	الصحة والاقتصاد الرقمي.
15	2023	جنوب أفريقيا	دعوة 6 دول جديدة للانضمام.
16	2024	روسيا	دعوة 13 دولة للمشاركة كمراقبين.

المصدر: https://infobrics.org/ [1]

[1] الموقع المشترك لوزارات خارجية الدول الأعضاء في مجموعة بريكس، الرابط: https://infobrics.org/ تاريخ الإطلاع: 16 ماي 2025، على الساعة: 17:15.

تظهر سلسلة قمم مجموعة البريكس من 2009 إلى 2024 تطورا تدريجيا لعمل المجموعة، حيث انتقلت من طابعها الاقتصادي الذي تزامن مع تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى دراسة بناء مؤسسات مالية بديلة مثل بنك التنمية الجديد، ومن ثم البحث في التعاون بمجالات الأمن، الطاقة، والتكنولوجيا. كما يعكس الجدول تحولا استراتيجيا نحو توسيع النفوذ الجيوسياسي، الذي تجسد من خلال دعوات موجهة لدول جديدة للانضمام والمشاركة، ما يعكس رغبة التكتل في تأسيس التوجيه نحو ترسيخ التعددية.

وقد تطورت من مجرد تصور اقتصادي إلى تكتل مؤسسي قائم على رؤية مشتركة لإصلاح الحوكمة العالمية وتعزيز دور الدول النامية. ومن خلال وضع أهداف استراتيجية، وتأسيس مؤسسات مالية مستقلة، وعقد قمم دورية، تسعى بريكس إلى ترسيخ موقعها كفاعل جماعي مؤثر في الساحة الدولية، بما يعكس تحولا تدريجيا نحو نظام عالمي أكثر توازنا وتمثيلا للواقع الاقتصادي والسياسي الجديد.

المطلب الثاني: التوسيع الاستراتيجي من BRICS إلى +BRICS

تشهد دول تكتل البريكس العديد من الاختلافات في مختلف الجوانب، غير أنها تمكنت من توحيد جهودها وتطوير نموذج اقتصادي يستند إلى قاعدة قيمية أساسية تتمثل في "عدم الانتماء إلى الحضارة الغربية". مع تطور هذا التكتل، برزت الحاجة إلى توسيع قاعدته لتشمل دولًا أخرى من "الجنوب العالمي" تشترك في رؤاها ومصالحها مع توجهات المجموعة. وقد شكّل ذلك استجابة لتحولات دولية متسارعة، فرضت على التكتل تبني آليات جديدة لتعزيز نفوذه، مع الحفاظ على هويته الأصلية، مما أضفى على عملية التوسع بعدًا استراتيجيًا يتجاوز مجرد الزيادة العددية في العضوية.

1. <u>خلفية توسع بريكس إلى بريكس+:</u>

لقد تأسس تكتل البريكس (والذي يعتبر في الأساس تكتلا اقتصاديا)، على قاعدة قيمية عززها دافع سياسي رافض للهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمي وإدارة السياسة العالمية، وبالتالي من خلال البريكس رفعت هذه الدول شعار البحث عن نظام دولي أكثر عدالة وأكثر تمثيلية.[1]

في سنة 2017 أثير لأول مرة ملف توسيع العضوية، وقد لاقى حينها معارضة كل من البرازيل وجنوب إفريقيا، إلا أن الفكرة عادت مرة أخرى حيث أعلنت المنظمة رسميا عن فتح المجال أمام توسيع عضويتها لتشمل دولا جديدة من "الجنوب العالمي".[2]

---

[1] وسيم قلعجية، روسيا الأوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 247 – 248.

[2] *Géoconfluences, « BRICS+ (anciennement BRIC puis BRICS) ».*

ونتيجة للتطور الجوهري للمجموعة التقليدية "بريكس BRICS" فقد أفرزت قمت جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا في 10 أوت 2023، الإعلان الرسمي عن توسيع عضوية بريكس، وعليه برزت "بريكس+" كنموذج متطور للتكتلات الجيوسياسية والاقتصادية في العالم المعاصر ابتداء من عام 2024.

هذه الخطوة الهدف منها هو جعل العالم أكثر تمثيلا للعالم النامي وتقوية موقفه في الساحة العالمية، وكاستجابة لهذه الحركة، أبدت حوالي 40 دولة رغبتها في الانضمام، في حين تقدمت 14 دولة بطلب رسمي للانضمام، قبلت منها المنظمة 6 ملفات لكل من: جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الأرجنتين، إيران وأثيوبيا.[1]

وتتميز هذه الأعضاء بخصائص جغرافية واقتصادية وسياسية متنوعة، تتراوح بين القوى الإقليمية الناشئة، والدول ذات الأسواق الداخلية الكبرى، والدول المصدرة للطاقة، والدول ذات النمو السريع في ظل هشاشة سياسية. وبالتالي، فإن هذا التوسع، الذي أطلق عليه مصطلح"BRICS+" ، لا يعد فقط تكاثرا عدديا للأعضاء، بل أبعد من ذلك جسد هذا القرار انعطافة استراتيجية في تموضع المجموعة كقوة بديلة وموازية للهيمنة الغربية على النظام العالمي.

والجدير بالذكر هنا أن اختيار الأعضاء جدد عبثيا، بحيث خضع لمجموعة من الاعتبارات أخذتها الدول المؤسسة بعين الاعتبار كمعززات لأدوار بريكس+ المستقبلية والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- مصر – الأرجنتين: التي ستؤمن الحصول على تسهيلات من بنك التنمية بفوائد أقل.
- السعودية – الإمارات: توثيق العلاقات مع أسواق صناعية ناشئة تعد الأعلى استهلاكا للطاقة.
- إيران: التوجه شرقا كبديل أنسب للغرب، فضلا عن كونها لاعبا مؤثرا في منطقة الشرق الأوسط.
- إثيوبيا: بسبب دوافع جيوسياسية واقتصادية.[2]

إلا أن حدثا استثنائيا ميز الانضمام الفعلي للدول الجديدة، ممثلا في انسحاب الأرجنتين بحيث تغير الرؤية الاستراتيجية للبلاد مع صعود الحكومة الجديدة وهذا متوقع نوعا ما فالمعلوم أنه بتغير الحكومات تتغير

---

[1] جهان عبد السالم عباس، "البريكس ما بعد التوسع: رؤية استشرافية للفرص والتحديات"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف*، العدد 25، يناير 2025، ص. 430.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، *توسيع بريكس: تحديات التوافق ووعود التأثير*، 28أغسطس 2023، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5724 تاريخ الإطلاع: 24 ماي 2025 على الساعة: 15:35.

الرؤى، التخطيطات والسياسات وهذا ما حدث في الأرجنتين جاء الرئيس الجديد (خافيير مايلي Javier Milei) الذي أعلن في 10 ديسمبر 2023 أن الأرجنتين لن تنضم إلى تكتل بريكس بصورة رسمية[1].

وقد أكد أعضاء المجموعة دائما على التحرر من النموذج الغربي وفعلا فقد تحقق ذلك في تكوين بريكس الذي يبرز كمزيج حضاري بين الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، الأرثوذكسية الروسية والحضارة اللاتينية تمثلها البرازيل، والحضارة الإفريقية مع انضمام جنوب افريقيا. برز مع التوسع نحو صيغة بريكس+ المكون الحضاري الإسلامي بشكل واضح بعد انضمام الأعضاء الجدد، والذي يحمل في طياته تحديا للقيم الغربية التي كثيرا ما نددت بشعارات الإسلاموفوبيا والحرب على الإسلام في إطار حربها المزعومة على الإرهاب.

هذا التنوع يمنح (بريكس+) ثقلا جيوسياسيا يعزز من شرعيتها في التفاوض حول إصلاحات النظام المالي العالمي، ويجعل منها قوة ضاغطة تسعى إلى الدفع نحو عالم متعدد الأقطاب. خاصة مع تأسيس "البنك الجديد للتنمية" الذي شكل أداة مؤسساتية لتمويل المشاريع التنموية للدول الأعضاء خارج إطار الهيمنة الغربية، خصوصا المؤسسات المالية التقليدية التي هيمنت على العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وتقديم خطاب بديل يروج لفكرة "التعددية الاقتصادية والسياسية"، بعيدا عن "المعايير المزدوجة" المفروضة على دول الجنوب، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري، والتغيرات المناخية، وسيادة القرار الوطني.

أصبح ينظر إلى "بريكس+" كأداة استراتيجية تستهدف ليس فقط مصالح أعضائها، بل تمثل صوتا للدول النامية في المنظمات الدولية، وتسعى إلى إحداث تغيير حقيقي في معادلات القوة العالمية[2]. يمثل توسع مجموعة "بريكس" خطوة استراتيجية نحو نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، عبر تعزيز التعاون بين دول الجنوب للمضي في مسار التنمية المستدامة. كما يسهم هذا التوجه في تقوية مواقفها التفاوضية وإعادة تشكيل الحوارات الاقتصادية الدولية بما يعكس عدالة فعلية في توزيع القوة الاقتصادية.[3]

---

[1] ورنبيه، "تراجع الأرجنتين عن انضمامها إلى مجموعة بريكس: الأسباب والدلالات"، *مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية*، ديسمبر 2023، ص. 4.

[2] *Géoconfluences, « BRICS+ (anciennement BRIC puis BRICS) ».*

[3] Soumya Bhowmick and Arya Roy Bardhan, *BRICS Plus: Enhancing Multilateralism and Macroeconomic Opportunities* (Observer Research Foundation, 2023), [PDF file], https://www.orfonline.org/wp-content/uploads/2023/09/ORF_IssueBrief_662_BRIICS-Multilateralism.pdf. P. p. 292 - 291.

الخريطة رقم (2): دول مجموعة بريكس+: التحول نحو تحالف عالمي متعدد القارات

المصدر: سكاي نيوز عربية، "خريطة بريكس الجديدة: توسع التحالف العالمي"[1].

تبرز الخريطة التوزيع الجديد لدول تكتل "البريكس+" بعد توسيع نطاق الكتلة ودمج قوى إقليمية فاعلة في النظام الدولي (كالإمارات والسعودية وإيران). يشير هذا إلى توجه استراتيجي لتعزيز التعددية القطبية عبر تعميق التعاون الاقتصادي والأمني بين دول الجنوب، مع التركيز على مناطق النفوذ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

2. <u>الأهمية الرمزية والجيوسياسية لصيغة بريكس+:</u>

لا يعد توسع مجموعة البريكس مجرد مناورة جيوسياسية، بل مبادرة اقتصادية استراتيجية تسعى إلى إعادة تعريف البنية الاقتصادية العالمية، وتنويع مراكز القوة، وإدخال سبل جديدة للتجارة والاستثمار.

وأبعد من ذلك فقد كشف توسيع عن تزايد النزعة الإستقلالية ورفض منطق القطب الواحد، وخاصة مع تزايد الطلب على العضوية في بريكس رغم العزلة والحصار المفروضين على روسيا، حتى أن الدول الأعضاء نفسها واصلت تعاملاتها بصورة طبيعية معها، وهذا ما ينم بشكل صريح عن فشل سياسة عزل روسيا.

[1] سكاي نيوز عربية، "خريطة بريكس الجديدة: توسع التحالف العالمي"، *Sky News Arabia*، 23أغسطس 2023، رسم معلوماتي (Infographic)
https://www.skynewsarabia.com/infographic/1681832-خريطة-بريكس-الجديدة

وقد أدى هذا التوسع إلى أن تشكل مجموعة البريكس ما يقرب من 46% من سكان العالم وأكثر من 35.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي نسبة أعلى بكثير من حصة مجموعة الدول السبع (G7).

علاوة على ذلك، سيؤدي ارتفاع معدلات النمو المتوقعة للاقتصادات الناشئة إلى تقليص التفاوت في مستوى الدخل بين دول البريكس ومجموعة الدول السبع. ويمكن أن يمهد التركيز المتزايد على ركيزة "التعاون المالي والاقتصادي" في مجموعة البريكس الطريق لتعزيز التجارة البينية بين دول البريكس ومن ثم تحفيز قطاعات رئيسية أخرى.[1]

وتبرز الأهمية المترتبة عن توسيع العضوية داخل منظمة بريكس، واعتماد صيغة بريكس+ كنسخة موسعة للتكتل بشكل مركز في المجال الاقتصادي، والتي يمكن تمييزها على ثلاث مستويات:

- القوة الديموغرافية.
- الهيمنة الطاقوية.
- المساهمة في الاقتصاد العالمي.

الشكل (3): الوزن الاستراتيجي لتحالف بريكس+: قراءة في القوة الديمغرافية والاقتصادية والطاقوية

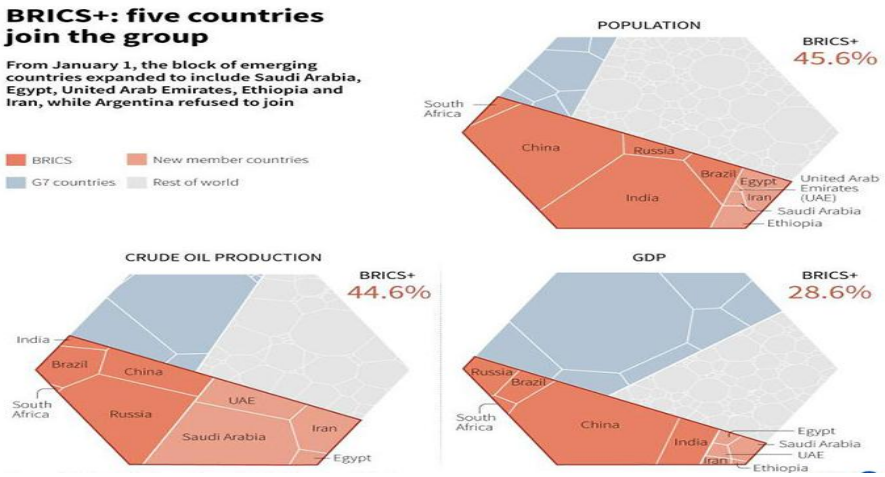

المصدر: World Bank and U.S. Energy Information Administration, *Global Economicand Energy Statistics*, 2022[2]

[1] **Bhowmick and Bardhan, *BRICS Plus*,295.**

[2] **World Bank and U.S. Energy Information Administration, *Global Economic and Energy Statistics*, 2022.**

تعكس الاحصائيات المرفقة تحولا استراتيجيا في بنية تكتل البريكس بعد توسعه إلى صيغة بريكس+، من خلال انضمام دول رئيسية في الشرق الأوسط وإفريقيا، وهو ما عزز بشكل لافت من وزنه الديمغرافي والاقتصادي والطاقوي على الصعيد الدولي.

فمع ارتفاع نسبة السكان داخل دول بريكس+ التي أصبحت تمثل حوالي 45.6%من سكان العالم، اكتسب التكتل ثقلا ديموغرافيا فريدا سيتيح له إمكانات هائلة في مجالات الاستهلاك والإنتاج والأسواق الداخلية.

من الناحية الطاقوية، فإن التكتل يهيمن على نسبة 44.6%من الإنتاج العالمي للنفط الخام، ما يجعل منه لاعبا محوريا في أسواق الطاقة الدولية، خاصة في ظل الجهود الرامية إلى تجاوز نظام تسعير النفط بالدولار، وتعزيز استخدام العملات الوطنية.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد ارتفعت مساهمة التكتل في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 28.6%، مما يعكس اتساع قدرته التنافسية، وتزايد موقعه في التوازنات الاقتصادية العالمية[1].

كما تظهر التطورات المترتبة عن التوسع نحو صيغة بريكس+ في مجال الطاقة والمواد الخام المعدنية بشكل ملفت. فمن خلال دمج بعض أكبر المصدرين أو حاملي الاحتياطيات في أسواق الهيدروكربون (النفط والغاز) وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، تعمل مجموعة البريكس+ على وضع نفسها كمنافس محتمل حقيقي للدولار في أسواق النفط، وبالتالي للولايات المتحدة.

وفي قطاع المعادن، فإن الثقل الهائل للبرازيل والصين وروسيا وجنوب أفريقيا يجعل من مجموعة البريكس لاعبا رئيسيا في الأسواق، وهذا دون الأخذ في الاعتبار تكامل المملكة العربية السعودية، التي تشكل قوة تعدينية مستقبلية[2].

وبالإضافة إلى بروزه كقوة اقتصادية ديناميكية، تتجاوز مجرد التعاون، وتطمح إلى إرساء نظام اقتصادي عالمي تتاجر فيه الدول بحرية مما يقلل من الاعتماد على الكيانات الأجنبية. فإن توسع مجموعة البريكس

[1] **World Bank and U.S. Energy Information Administration, *Global Economic and Energy Statistics*, 2022.**

[2] **Polytechnique Insights. "Les BRICS : alliance économique ou futur club de matières premières ?" Publié en ligne, consulté le 21 mai 2025.**
https://www.polytechnique-insights.com/tribunes/geopolitique/les-brics-alliance-economique-ou-futur-club-de-matieres-premieres

إلى تحالف أوسع من الاقتصادات النامية والناشئة يعد تطورا بالغ الأهمية له آثار جيوسياسية واستدامة عميقة.

فمن الناحية الجيوسياسية، يشير هذا التوسيع الاستراتيجي إلى تحول في ديناميكيات القوة العالمية، والتوجه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، وتحدي هيمنة القوى الغربية على الشؤون الدولية. كما يهدف إلى تعزيز النفوذ الجماعي لمجموعة البريكس، وإقامة تحالفات جديدة، والمساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال دمج الدول ذات الخلفيات الجيوسياسية المتنوعة.

أما من حيث الإستدامة، فيؤكد التوسع على أهمية التنويع الاقتصادي، والمرونة، وإدماج مبادئ التنمية المستدامة. ويبرز أهمية اتباع نهج تعاوني في الحوكمة البيئية، والطاقة المتجددة، والتنمية الشاملة، بهدف مواجهة التحديات العالمية مثل تغير المناخ، ونضوب الموارد، والتفاوتات الاجتماعية. ومن خلال تجميع الموارد والمعرفة، تسعى مجموعة البريكس الموسعة إلى تعزيز البنية التحتية الخضراء، والاستثمار المستدام، والنمو العادل، ومواءمة أهدافها مع أهداف الاستدامة العالمية[1].

بالتالي، يعد هذا التوسع في عضوية البريكس تجسيدا عمليا لمشروع دولي يسعى إلى بناء نظام عالمي أكثر توازنا وتعددية، يتجاوز منطق الهيمنة الأحادية، ويمنح الدول النامية والناشئة مساحة أكبر في الحوكمة العالمية وصياغة قواعد النظام الدولي.

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن نشأة مجموعة بريكس وتوسعها اللاحق إلى صيغة بريكس+ يعكس بصورة واضحة التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي منذ مطلع الألفية الثالثة، والتي تجلت أساسا في تراجع الأحادية القطبية مقابل صعود قوى إقليمية ودولية كانت إلى وقت قريب تقع ضمن دول "العالم الثالث" أو "الجنوب العالمي".

ويعكس الانتقال إلى صيغة بريكس+ تطورا جوهريا في مسار التكتل، من حيث توسيع دوائر الانخراط والانتقال من العضوية المغلقة نحو الانفتاح المرن والشراكة المفتوحة كخطوة أساسية للعمل على إعادة تكييف النظام العالمي على أسس من التعددية والانفتاح مما يعزز شرعية تكتل بريكس كفاعل جماعي يهدف إلى رسم معالم فضاء جيوسياسي جديد يتجاوز منطق الاستقطاب والهيمنة.

[1] [1] **Bhowmick and Bardhan, *BRICS Plus*,315.**

المطلب الثالث: البريكس وإعادة تشكيل التوازنات الدولية: قراءة في أبعاد التعددية القطبية

تعد مجموعة البريكس (BRICS) من أبرز التكتلات الناشئة التي أثارت اهتماما أكاديميا واسعا خاصة بعد التوسيع نحو صيغة بريكس+ التي جعلت من التكتل تحت دائرة الاهتمام الغربي. لا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي. فقد تجاوزت هذه المجموعة أهدافها الاقتصادية الأولية، لتصبح لاعبا رئيسيا يسعى إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، من خلال توظيف أدوات اقتصادية، جيوسياسية ودبلوماسية متعددة.

وفي هذا السياق، برزت عدة نظريات في حقل العلاقات الدولية يمكن من خلالها تحليل وفهم الدور الذي تضطلع به دول البريكس في مواجهة الهيمنة الأحادية القطبية، وفي مقدمتها: نظرية انتقال القوة، ونظرية توازن القوى، ونظرية الإقليمية العالمية، ونظرية الاستقرار الهيمني.

يقدم هذا المطلب قراءة تحليلية معمقة لهذه النظريات بوصفها أطرا تفسيرية لفهم الاستراتيجية التغييرية التي تنتهجها البريكس في سياق إعادة تشكيل توازنات النظام الدولي القائم.

1. <u>آفاق التعددية القطبية: تحليل دور مجموعة البريكس في النظام الدولي</u>:

إن حقيقة أن مجموعة البريكس أصبحت وجودا ملموسا في المنظومة الدولية يعكس اعترافا دوليا بها. ومع ذلك، تختلف الآراء حول أهميتها ودورها، ففي حين يؤمن البعض بإمكانيات المجموعة وقدرتها على أن تكون قطبا للقوة العالمية، يشكك آخرون، من الواقعيين خاصة، في قدرتها على تحويل النظام الدولي.

ومن المرجح أن مجموعة البريكس لن تكون قادرة بمفردها على إعادة تشكيل البنية الدولية، وهو أمر موات لمصالح مجموعة السبع، التي تمثل الاقتصادات الصناعية الكبرى في العالم. ومع ذلك، لا يمكن إنكار التقدم المحرز في مجال التعاون، إذ تشكل هذه البلدان لبنة أساسية لبناء عالم يتمتع بتمثيل أكبر للدول وتوازن أكبر للقوى.[1]

علاوة على ذلك، فإن التقدم الذي أحرزته مجموعة البريكس وأداؤها على الساحة الدولية أمر لا يمكن إنكاره، إذ تجاوز حدود النمو الاقتصادي التقليدي، وبرزت كقوة هائلة تدفع نحو نشوء نظام عالمي جديد أكثر شمولا وتعددية أقطاب.

[1] Santana and de Carvalho, "The Rise of the BRICS," p. 32

ومن المؤكد في ميدان العلاقات الدولية، أن القوة العالمية ظلت لفترة طويلة محتكرة من عدد محدود من الدول الغربية. ومع ذلك، فقد دفع التقدم الاقتصادي الذي أحرزته دول البريكس هذه الدول إلى الساحة العالمية كلاعبين مؤثرين، ذوي أهمية سياسية واقتصادية وجيوسياسية بارزة.

بينما ارتكزت انطلاقة هذه المجموعة على قاعدة "تحقيق النمو الاقتصادي"، فإنها، بشكلها الحالي، تجاوزت هذا الهدف الضيق لتكشف عن هدفها النهائي المتمثل في تحقيق توزيع أكثر عدلا للقوة.

بناء على ما سبق، فإن التأثير الجماعي لدول البريكس يتعدى الشواغل الاقتصادية ليشمل التوافق السياسي والتواصل الثقافي، فضلا عن السعي لتحقيق أهداف متبادلة المنفعة تتجاوز اختلالات موازين القوى التقليدية في تعاطيها مع تعقيدات التفاعلات الدولية.

وعليه، يتمثل هدف دول البريكس في قلب النظام أحادي القطب الحالي وإقامة نظام عالمي توزع فيه القوة بين مناطق متنوعة. كما يهدف النظام العالمي متعدد الأقطاب إلى ضمان سماع وجهات نظر الجنوب العالمي، وتسليط الضوء على تعاظم أدوار القوى الصاعدة، من أجل إرساء هيكل قيادي عالمي أكثر تنوعا وإنصافا[1].

يعتبر تعميق أجندة التعاون، وإطلاق البنك الجديد للتنمية، إلى جانب مراجعة الحصص في صندوق النقد الدولي، من بين المكاسب المهمة التي تثبت أن إرادة إحداث التغيير من قبل المجموعة قوية للغاية وتشكل حقيقة راسخة.

وعلى الرغم من الدراسات التي يطرحها الخبراء، وحتى المؤسسات الدولية، والتي ترى أن هذه المكاسب غير قادرة على إحداث ثورة في النظام الدولي، إلا أن هناك مجالاً واسعاً لعمل أكثر فعالية واتساقاً من جانب مجموعة البريكس. ويعتمد ذلك بشكل خاص على مدى استعداد زعماء هذه البلدان لبناء وتعميق العلاقات فيما بينهم، بالرغم من وجود خلافات، بهدف تسليط الضوء على مصالحهم المشتركة والسعي لحل النزاعات القائمة بينهم.

أما فيما يخص التوقعات المستقبلية، فهي تبدو مشجعة، حيث تشير توقعات شركة برايس ووترهاوس كوبرز إلى أن الصين والهند ستحتلان في عام 2030 المركزين الأول والثالث على التوالي ضمن ترتيب أكبر

[1] Santana and de Carvalho, "The Rise of the BRICS," p. 44

الاقتصادات في العالم. وبالإضافة إلى الحفاظ على هذه المراكز في عام 2050، من المتوقع أن ترتفع البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا في الترتيب لتحتل المراكز السادس والعاشر والثلاثين على التوالي.

ومن الواضح أن التحول في المحور الرئيسي للعلاقات الاقتصادية نحو آسيا أصبح أمرا جليا ومؤثرا على النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام[1].

وبالرغم من أن العديد من المنتديات الأخرى، مثل مجموعة السبعة(G7)، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، تتنافس على جذب اهتمام دول البريكس وتحديد أولوياتها وفقا لاختلاف مصالح الدول الأعضاء، إلا أن مجموعة البريكس تمكنت من ربط أجندتها بأجندات هذه المؤسسات.

وبفضل هذا الربط، يتاح للدول الأعضاء تنسيق سلوكها عبر مجموعة واسعة من القضايا، استنادا إلى المبادئ العامة ذاتها للنظام العالمي. بناء على ذلك، تكمن قوة مجموعة البريكس في قدرتها على الجمع بين دورها كمركز محوري لتعزيز التجارة والتعاون بين الدول الأعضاء، وفائدتها كمنصة تتيح لهذه الدول السعي إلى مفهوم مشترك للنظام العالمي ضمن المؤسسات والأطر التعاونية الأخرى.[2]

وقد مكنت الخطوات التعاونية التي تبنتها مجموعة البريكس من إحداث تحول جوهري في هيكلية صنع القرار الدولي، حيث أسهمت في تراجع احتكار الأجندة العالمية من قبل القوى الغربية، مما يعكس تحولا نحو نظام متعدد الأقطاب أكثر تمثيلا وتوازنا.

ويتجلى هذا التحول من خلال تعزيز أدوار المنظمات الدولية ضمن آليات الحوكمة متعددة المستويات، إذ أسهمت البريكس في توسيع فضاء المشاركة السياسية للدول النامية، ما أدى إلى رفع صوت دول الجنوب في تحديد الأولويات العالمية ومعالجة قضاياها ذات الصلة.

ومن بين هذه القضايا، تبرز تحديات معاصرة عبر وطنية كالأوبئة، الأمن السيبراني والإرهاب، حيث تم إدراجها ضمن أجندة التعاون الدولي في إطار الاستجابة الجماعية والتنسيق المؤسسي متعدد الأطراف. ويعكس هذا التوجه تحركا نحو نظام عالمي جديد يركز على الشمولية والتمثيل المتوازن في معالجة القضايا العالمية المعقدة، خارج نماذج الهيمنة الأحادية التقليدية.

---

[1] **Ibid, p. 45.**

[2] **Paulo Esteves, Maria Guadalupe Soares, and Kai Michael Kenkel, eds., *The BRICS and Coexistence: An Alternative Vision of World Order* (New York: Routledge, 2014), P. 180.**

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن صعود القوى الإقليمية اقتصاديا ونفوذا أدى إلى تنامي أهمية مجموعة البريكس على الساحة العالمية وفعاليتها، كما ساهم في صعودها الدبلوماسي، وقد استفادت من هذا الصعود لتصبح منصة للدفاع عن أهمية إرساء التعددية القطبية في النظام العالمي. فالتشكيك في الهيمنة والنفوذ الغربيين بحد ذاته يجعل من الممكن القول إن النظام العالمي يمر على الأقل بمرحلة انتقالية من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب. وبعبارة أخرى، فقد استطاعت مجموعة بريكس تقويض الهيمنة الغربية التقليدية، وأرست بداية عصر التعددية القطبية، وأعادت إحياء خطاب التعددية القطبية كبديل واقعي.[1]

3. تحليل نظري لدور بريكس+ في تقويض الهيمنة الغربية:

يشكل تكتل بريكس+ منصة متجددة تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة العالمية، من خلال تعزيز التعاون بين الدول الصاعدة والجنوبية، بهدف تقويض الهيمنة الغربية التقليدية وبناء نظام دولي أكثر تعددية وعدالة.

1- نظرية انتقال القوة:

تعتبر نظرية انتقال القوة، والتي اقترحها لأول مرة أ.ف.ك. أورغانسكي A. F. K. Organski (1958)، النهج النظري الأكثر شيوعا لدراسة ظاهرة البريكس بين العلماء الغربيين.

وتستند النظرية (التي تم تطويرها في إطار نموذج IRT الواقعي الجديد) إلى افتراض أن التغييرات في توازن القوى في السياسة العالمية تحدث بشكل منهجي. وتعتقد هذه النظرية أن الصراعات والحروب هي عادة نتائج النفوذ المتزايد للدول المتنافسة مع القوى المهيمنة.

تنقسم جميع الدول إلى مجموعتين: تلك التي تدعم الوضع الراهن، و"المراجعين". حيث تتمتع الدول القوية والمؤثرة، مثل الولايات المتحدة، بمزايا النظام العالمي القائم وتقع في فئة الوضع الراهن، بينما تعتبر الدول غير الراضية عن مكانتها ودورها في نظام العلاقات الدولية مراجعة.

تعد روسيا والصين أبرز القوى الصاعدة التي تسعى لإعادة تشكيل التوازنات القائمة، وتمثل روسيا الحالية النموذج الأكثر وضوحا للدولة التعديلية الفاعلة في تفكيك الهياكل التقليدية للهيمنة العالمية. بينما تعتبر

[1] **Mansi Parashar, "BRICS: A Step Towards a Multipolar World?" *Journal of Political Science and Public Affairs* 9, no. 3 (2021): 1–5.**

النظرية كلا من البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا دولا ذات طموحات تعديلية "معتدلة" (ذات طابع إقليمي في الغالب، مع أن للبرازيل والهند بعض الطموحات العالمية، مثل نيتهما أن تصبحا عضوين دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة).

ويرى خبراء من مؤسسة هيريتيج Heritage (وهي مؤسسة بحثية أمريكية محافظة) أن النظام الحالي للرئيس فلاديمير بوتين يشكل تحديا حقيقيا للمنظومة الليبرالية، "ووفقا للتعبير الذي وظفته المؤسسة، تشكل روسيا تحت قيادة الرئيس بوتين تحديًا للقيم الديمقراطية."

وتشكل استعادة روسيا لقوتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية تحديا استراتيجيا للغرب وحلفائه. ويتفاقم هذا خاصة مع القيود التي تواجهها الدول الصديقة للولايات المتحدة، مثل أوكرانيا وجورجيا وبولندا ودول البلطيق وفنلندا والسويد.

يختلف مؤيدو نظرية انتقال القوة في تقييمهم لمصادر السلوك التعديلي ودوافعه، بحيث انقسموا بين تفسير معتدل، مقابل رؤية متطرفة للسلوك التعديلي الروسي والصيني.

وهنا يعتقد الخبراء الأكثر اعتدالا أن مصادر هذا السلوك تكمن في فشل روسيا وجمهورية الصين الشعبية في بناء الديمقراطية واقتصاد السوق محليا، مما يمنعهما من الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي ونظام الحوكمة العالمي، وهذا ما يدفع بهما بالضرورة إلى خلق فضاء عالمي يتناسب وقدرتهما.

أما وجهة النظر الأكثر تطرفا فتتمثل في أنه نظرا للخصائص التاريخية والحضارية لروسيا والصين، فإنهما عاجزتان جوهريا عن الاندماج مع الغرب، وهذا ما حفز كلاهما على تبني موقف الدولة المراجعة.

ورغم ما تقدمت به النظرية، إلا أنها لا تخلو من القصور، حيث أغفلت وجود نوع ثالث من الدول، والذي يبرز في شكل دول إصلاحية لا تتفق تماما مع نظام العلاقات الدولية الحالي، ولكنها تفضل عدم تغيير "قواعد اللعبة" جذريا، بل تحاول تكييف هذه القواعد مع التغيرات الديناميكية في النظام العالمي لجعلها أكثر عدلا وراحة لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

لم تقدم النظرية تفسيرا كاملا لسلوك دول تكتل البريكس، خاصة وأنها في كثير من الأحيان لا تتصرف كدول مراجعية، بل إن سلوكها ينطوي على نوع من التوجه للإبقاء على الوضع الراهن والمطالبة بمراعاة "قواعد اللعبة" والمعايير القانونية الدولية التقليدية. ويظهر هذا، مثلا، من خلال معارضة دول البريكس أي محاولات لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ومبادئ حرمة سيادة الدول

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة (على عكس المبدأ الغربي الذي كثيرا ما انتهك سيادة الدول تحت مسمى "التدخل الإنساني").

لا تقبل دول التكتل بصيغة الوضع الراهن، الذي تهيمن عليه مجموعة محددة من الدول المتقدمة للغاية والتي تحاول فرض قواعدها على بقية العالم. وعليه، تسعى إلى تغيير النظام العالمي القائم، ولكن بطريقة تطورية لا جذرية (ثورية)، مما يبرر اعتبارها قوى إصلاحية لا مراجعية. بمعنى أن دول البريكس تهدف إلى ترسيخ صورة لنفسها، لا كمفسدة ولا مراجعة، بل كمصلحة لنظام العلاقات الدولية القائم غير العادل. ومن بين آليات هذا الإصلاح، عمل المجموعة على إنشاء مؤسسات مالية بديلة من شأنها أن تساعد في منع حدوث أزمة مالية واقتصادية عالمية جديدة. أي أن دول البريكس (بريكس+ التوسيع)، قد أبدت رغبتها في بناء نموذج أكثر كفاءة للنظام العالمي، وتسعى اليوم إلى تحقيق ذلك، لكن بطريقة غير صدامية[1].

2- نظرية "توازن القوى":

تصف نظرية توازن القوى ترتيبات القوة الديناميكية التي تقوض التفوق التقليدي للدول الغربية، وعلى ضوء هذه نظرية، تسعى الدول إلى الحفاظ على التوازن العالمي من خلال التعاون أو توسيع قدرتها على مواجهة التهديدات المحتملة. هذه الدول يجمعها هدف مشترك يتمثل في النجاح الاقتصادي والقوة الجيوسياسية. وبهذه الصيغة تبرز مجموعة بريكس كتحدي للوضع الراهن، بحيث تزعزع القوة الاقتصادية التي اكتسبتها الإطار الدولي أحادي القطب القائم بالفعل، وترسم رؤية واضحة للتعددية القطبية.

يشكل النمو الاقتصادي جزءا أساسيا من هذا التوازن، بحيث يدفع بدول البريكس إلى مكانة القوة على الساحة الدولية. وتنبع قوة الكتلة من اقتصاد البرازيل الغني بالموارد، وصناعة التكنولوجيا المزدهرة في الهند، الصعود الاقتصادي السريع للصين.

وعليه، فمن خلال نظرية توازن القوى تبرز الخيارات التكتيكية التي اتخذتها هذه الدول بهدف مواجهة القوة الهائلة للقوى الغربية وبناء توازن جديد متعدد الأقطاب. وتبرز هذه الفكرة أهمية التوازن الدقيق اللازم للحفاظ على هذا التعدد القطبي الجديد، في الوقت الذي تعزز فيه دول البريكس روابطها العسكرية والسياسية والاقتصادية.

[1] **Alexander Sergunin, Valery Konyshev, and Gao Fei,** ***International Relations Theory and the BRICS Phenomenon,*** **Beijing: China Social Sciences Press, 2020, P. p. 69 – 72.**

تعد ديناميكيات إعادة تنظيم القوى ونقلها أمرا بالغ الأهمية لتحديد كيفية تقدم العلاقات الدولية. فبالإضافة إلى النمو الاقتصادي، يؤكد السعي إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما تنبأت به نظرية توازن القوى، على الحسابات الاستراتيجية التي تقود برنامج البريكس، مما يشير إلى تحول جذري في السياسة العالمية[1].

3- نظرية "الإقليمية العالمية":

تتميز مجموعة البريكس بكونها لا تمثل منطقة جغرافية نموذجية تتألف من مجموعة دول متقاربة جغرافيا تشكل مجتمعا تاريخيا، اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وثقافيا واحدا (أو على الأقل تسعى إلى إنشاء مثل هذا المجتمع).

ووفقا لنظرية "الإقليمية الجديدة"، تنتمي مجموعة البريكس إلى فئة ما يسمى "المناطق العالمية" التي تستند إلى مبادئ وظيفية، وشبكية، وهوية، وتعدد الجهات الفاعلة، وتعدد العوامل، بدلا من القرب الجغرافي. تتميز هذه المناطق بطبيعة متداخلة: إذ تتغلغل بسهولة في مختلف المستويات -المحلية والإقليمية والعالمية -لتشكل رؤية مختلفة للسياسة العالمية.

يعتقد مؤيدو نظرية الإقليمية العالمية أن مجموعة البريكس، خلال فترة وجودها، قد نجحت في صياغة أجندة مشتركة عابرة للحدود الوطنية. ومن أهم مجالات تعاون بينها: (تحسين النظام المالي العالمي، تطوير العلاقات الصناعية والتجارية، أمن الطاقة، تنسيق أنشطة هذه الدول في المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة). ودعما لهذه الأجندة العالمية، أنشأت مجموعة البريكس عددا من مؤسساتها المالية الخاصة "بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ". [2]

4- نظرية الاستقرار الهيمني (Hegemonic Stability Theory):

تجاوزت مجموعة دول البريكس الهدف الأولي الذي تأسست من أجله، والمتمثل في التركيز الحصري على رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي، لتتحول إلى تكتل متعدد الأبعاد يجمع بين اعتبارات جيوسياسية، ومبادرات دبلوماسية نشطة، وأدوات متنوعة للقوة الاقتصادية.

---

[1] **Mercy Uzoma Ogbajie et al.,** ***Beyond Economic Growth: BRICS as an Emerging Power and the Search for a Multipolar World Order*****, 2023, 154.**

[2] **Alexander Sergunin, Valery Konyshev, and Gao Fei,** ***International Relations Theory and the BRICS Phenomenon*****, Beijing: China Social Sciences Press, 2020, p.p. 80 – 81.**

إن العلاقة التفاعلية بين القوة الاقتصادية والجيوسياسية التي تمثلها البريكس، يمكن تحليلها بفعالية في إطار نظرية "الاستقرار الهيمني" التي تفترض أن النظام الدولي يستمد استقراره من هيمنة قوة دولية واحدة قادرة على فرض المعايير والسياسات العالمية.

فقد كان النظام الدولي في مراحل سابقة يتسم بالاستقرار في ظل هيمنة قوة مهيمنة منفردة، تمارس نفوذها عبر أدوات الهيمنة المؤسسية والعسكرية والاقتصادية. غير أن الصعود المتزايد لدول البريكس، من حيث قدراتها الاقتصادية وتحالفاتها السياسية، أخذ يشكك في النظرة الراسخة لعالم أحادي القطب تهيمن عليه قوة مهيمنة واحدة وهذا ما دفع بالمنظمة إلى تقلد أدوار حاسمة في تغيير ميزان القوى العالمي. وبحكم تنوع أعضائها وتعدد مراكز قوتهم، تتحدى هذه القوى الناشئة المعايير والمؤسسات الراسخة لتأكيد قوتها على الساحة العالمية. وتهدف إلى إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب على إعادة تعريف المعايير الحاكمة للنظام الدولي وفق رؤية جماعية خارج المنظور الغربي التقليدي المهمين.

ولما كان هذا التحول يتطلب بالضرورة إعادة هيكلة دقيقة للبنية المؤسساتية للنظام الدولي، باتجاه تعزيز مبادئ العدالة والشمولية في توزيع القوة والنفوذ. فإن دول البريكس تسعى إلى تقويض نماذج السيطرة الأحادية، وتقديم بدائل تعاونية تعزز من استقرار النظام الدولي عبر التوازن لا عبر الإكراه، وهو ما يشكل انزياحا جوهريا عن فرضيات الاستقرار الهيمني التقليدي.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن هذا التكتل لا يمكن اختزاله في كونه مجرد تحالف اقتصادي، بل هو تعبير عن تحولات عميقة في ميزان القوى العالمي. وتعكس النظريات السابقة مختلف أبعاد سلوك مجموعة البريكس، من مراجعة النظام عبر انتقال القوة، إلى موازنة الهيمنة عبر توازن القوى، وتشكيل أجندة عالمية جديدة عبر الإقليمية العالمية، وصولا إلى السعي لإصلاح النظام الدولي عبر الاستقرار الهيمني وتعزيز التعددية القطبية.

توفر نظرية انتقال القوة إطارا تفسيريا لفهم توجه "بريكس+" نحو التعددية القطبية، عبر ربط صعود القوى التعديلية (كالصين وروسيا) بتحولات هيكلية في النظام الدولي، تهدف إلى تقويض الهيمنة الغربية وإعادة توزيع النفوذ العالمي. يعكس توسيع المجموعة استراتيجية لخلق توازنات جيوسياسية واقتصادية بديلة، تعتمد على تحالفات جنوب-جنوب كأدوات لتفكيك المركزية الليبرالية. يبرز هذا النموذج تفاعلا بين القوى الصاعدة والقوة المهيمنة، ففي حين تسعى الأولى لإعادة صياغة قواعد الحوكمة العالمية، تقاوم

[1] **Ogbajie et al.**, ***Beyond Economic Growth*****, 154.**

الثانية للحفاظ على الوضع القائم. يشكل هذا الصراع الديناميكي المحور الرئيسي لتحولات النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني: القوة الناعمة الروسية في إطار بريكس+: التوظيف والتحديات

في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة، تبرز مجموعة بريكس+ كمنصة دولية محورية تسعى إلى إعادة صياغة التوازنات العالمية، معززة بذلك تعددية النظام الدولي وتقليص هيمنة القوى الغربية. وفي هذا السياق، تعمل روسيا على استثمار عضويتها ضمن هذه المنصة لتعزيز قدرتها على التأثير من خلال أدوات القوة الناعمة. يركز هذا المبحث على تحليل الاستراتيجية الروسية في توظيف بريكس+ لبناء نفوذها الإقليمي والدولي، من خلال دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية تبرز آليات القوة الناعمة والتكامل السياسي والاقتصادي ضمن المجموعة.

- دور المجموعة كمنصة لدعم القوة الناعمة الروسية.
- إعادة صياغة التفاعلات الروسية مع الفضاءين الأوراسي والأفريقي من خلال التدخل الناعم في إطار بريكس+.
- التحديات التي تحدد فاعلية تضمين بريكس+ كأداة في استراتيجية القوة الناعمة الروسية.

المطلب الأول: بريكس+ كمنصة للقوة الناعمة الروسية

تعتبر مجموعة بريكس+ اليوم من أهم المنصات التي توظفها روسيا كأداة استراتيجية لتعزيز نفوذها عبر آليات القوة الناعمة، خصوصًا في ظل التحديات الجيوسياسية التي تواجهها على الساحة الدولية.

إن تكتل بريكس+ ليس مجرد تجمع اقتصادي أو سياسي، بل تعداه ذلك إلى فضاء متعدد الأبعاد تسخره موسكو لإعادة بناء صورتها الدولية، واستقطاب الدعم والتأييد من دول شريكة تنتمي لدوائر متنوعة من الخلفيات الثقافية والسياسية.

سنركز في إطار هذا المطلب على عرض تحليل أبرز مظاهر توظيف روسيا للبريكس+ كمنصة للقوة الناعمة، مع إبراز كيف تعكس هذه المظاهر محاولات موسكو لكسر العزلة الدولية وتعزيز مكانتها ضمن النظام الدولي متعدد الأقطاب.

1. بريكس+ في استراتيجية القوة الناعمة الروسية:

كانت الفكرة الرئيسية من تأسيس تكتل بريكس وفق الرؤية التي طرحها (جيم أونيل) في سنة 2001، هي استكمال مؤسسات بريتون وودز، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإعادة توزيع حقوق التصويت داخل تلك الهيئات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

تطورت مصالح موسكو الرئيسية في البريكس بمرور الوقت. وفي ظل توتر علاقاتها مع الغرب بسبب ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 والعملية العسكرية في أوكرانيا في فيفري 2022، رأى الكرملين إمكانات جديدة في مجموعة البريكس كأداة لجعل العالم أقل تركيزا على الولايات المتحدة. وبهذه الخطوة أصبحت روسيا أول اقتصادات الدول النامية الكبرى التي بدأت بتحويل أداة تسويقية للمصرفيين إلى ناد سياسي. وقد الرئيس فلاديمير بوتين في ختام قمة قازان2024:

"The Kazan BRICS summit declaration has reaffirmed our states' shared commitment to build a more democratic, inclusive, multipolar world. We have also affirmed a shared determination to combat practices of using illegitimate sanctions or undermining traditional moral values,"[1]

وكانت رسالته واضحة: يرى الكرملين في البريكس أساسا ل "سلام ما بعد أمريكا، وباعتماد صيغة البريكس+ فإن المجموعة كرست منطق التحول ضد الغرب بدلاً من مجرد الابتعاد عنه.

وعلى هذا الأساس فإن مجموعة البريكس+ حاليا تخدم ثلاث مصالح روسية رئيسية:

- تريد موسكو أن ينظر إليها كجزء من مجموعة ديناميكية من القوى العظمى والمتوسطة غير الغربية التي تشكل مستقبل النظام العالمي ما بعد أمريكا. ومن هذا المنطلق يصر الكرملين على أن مجموعة البريكس وخاصة بعد اعتماد بريكس+ تمثل "الأغلبية العالمية" للدول غير الغربية، وأن هذه الكتلة قد تفوقت بالفعل على مجموعة السبع بقيادة الولايات المتحدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، وبالتالي فهي أكثر شمولا وتأثيرا.
- تريد روسيا أن تصبح البريكس بيئة مثالية لتطوير أدوات التجارة والتمويل والاستثمار خارج نطاق الآليات الأمريكية، ولا سيما تلك التي يهيمن عليها الدولار الأمريكي. هذا الاهتمام، الذي صيغ حتى قبل ضم شبه جزيرة القرم كدفعة لتعزيز التجارة بالعملات الوطنية لجعل النظام المالي العالمي أقل اعتمادا على الدولار الأمريكي، وبالتالي أكثر مرونة، يرتبط الآن ارتباطا مباشرا بتكتيكات الكرملين للبقاء في خضم موجة العقوبات الغربية التي انطلقت منذ انطلاق العملية العسكرية في أوكرانيا.

[1]Carnegie Endowment for International Peace, *BRICS Expansion and the Future of World Order: Perspectives from Member States, Partners, and Aspirants*, 2025, https://carnegieendowment.org/research/2025/03/brics-expansion-and-the-future-of-world-order-perspectives-from-member-states-partners-and-aspirants?lang=en (تم الاطلاع عليه في 20 مايو 2025).

- توفر البريكس+ منصة للتواصل الثنائي رفيع المستوى في وقت يقيد فيه بوتين وبعض مسؤوليه تحركاتهم العالمية بأوامر اعتقال صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية وعقوبات أوسع نطاقا، وفي وقت يتردد فيه بعض شركاء روسيا غير الغربيين في استضافة كبار المسؤولين الروس[1].

2. توظيف القوة الناعمة للترويج للبريكس+:

كثفت روسيا جهودها للظهور كفاعل شرعي. وبينما لعبت علاقاتها في مجالي الطاقة والتجارة دورا جوهريا في ذلك، عززت موسكو أيضا طموحاتها في مجال القوة الناعمة ويتضح ذلك بشكل ملفت خلال الفترة التي سبقت قمة البريكس+.

تعزز روسيا نفوذها في مجالي الرياضة والموضة من خلال استضافة فعاليات رفيعة المستوى تعزز جاذبيتها الخارجية. كما توفر لها هذه الفعاليات منصة لتقديم نفسها كضحية للاستبعاد الاقتصادي الغربي. وفي إطار هذه الفعاليات استفادت روسيا من الزخم الإعلامي المرافق لها وحتى من الحضور الذي حمل في طياته تجاهلا للقيود الغربية على موسكو، للترويج إلى إطلاق الصيغة الموسعة لتكتل بريكس، عبر استضافة العديد من الأحداث الرياضية والفنية.

وكان من أبرز هذه التظاهرات، انعقاد قمة أزياء "بريكس+" في موسكو خريف عام 2023، أين اجتمعت جهود أبرز رواد صناعة الأزياء لتوحيد جهودهم للعب دور أكبر في هذا السوق ووفقا للمنظمين فقد حضر القمة وفود من 60 دولة و200 متحدث دولي.

من خلال النظر إلى الأهداف السياسية للقمة. فكما هو الحال في العلاقات السياسية الدولية، وصفت الموضة الغربية بأنها مهيمنة بشكل غير عادل، ووصفت القمة بأنها فرصة لخلق بديل. ولتعزيز هذا الطرح، استعرضت قمة البريكس+ مصممين وعلامات تجارية محلية للأزياء، ودمجت ذلك مع رسائل تدعو إلى مزيد من التنوع والحساسية الثقافية في عالم الموضة .وكان من المواضيع المتكررة والقوية في المناقشات، وجهة النظر المناهضة للغرب، والتي ارتبطت في مجلة القمة ارتباطا مباشرا بمنظور مناهض للاستعمار.

[1] **Ibid.**

وجادلت مصممة الأزياء السنغالية أداما أماندا نديايAdama Amanda Ndiaye " [*]، بضرورة تفضيل العلامات التجارية المحلية على العلامات التجارية الغربية، لأنها تستخدم كوسيلة "لاستعمار العقليات"، وليس فقط الدول. ودعت المصممة الروسية ألكسندرا كالوشينا بالمثل إلى "إنهاء الاستعمار في التصميم".

وبالفعل، لاقت قمة البريكس+ للأزياء استحسانا واسعا من مختلف الأطراف غير الغربية، وحظيت بتعليقات حماسية من جهات فاعلة في مجال الموضة غير الغربية. تظهر هذه الاستراتيجيات أن روسيا لديها القدرة على إيجاد شركاء، ليس فقط على أساس التبعية التجارية والطاقة، ولكن أيضا من خلال اقتراح هياكل ومبادرات مضادة للغرب تكتسب قوة الإقناع، من خلال تقديم نفسها كجهة فاعلة مناهضة للاستعمار واستخدام لروايات مناهضة للاستعمار، كما يتضح من مثال قمة البريكس+ للأزياء[1].

3. مظاهر توظيف بريكس+ كاداة للقوة الناعمة الروسية:

توظف روسيا مجموعة بريكس+ كأداة استراتيجية للقوة الناعمة من خلال استثمارها في البُعد السياسي والاقتصادي والجيوسياسي للتكتل، مستفيدة من التنوع والتعددية داخل المجموعة لتعزيز نفوذها الدولي وتجاوز العزلة الغربية، ما يعكس تحولا في أساليب التأثير ضمن النظام الدولي متعدد الأقطاب.

3.1. المظهر السياسي:

- الجاذبية والاستقطاب:

تعمل الأفكار الأساسية كجاذبية، لكن التواصل هو مفتاح التوسع. وتكمن جاذبية البريكس في الجاذبية العاطفية لأفكارها. وتتجذر هذه الجاذبية في الارتباطات الإيجابية بالاستثمار والتوافق مع أجندات التنمية الوطنية والعالمية. وقد ترجمت البريكس أفكارها العامة إلى أفعال ملموسة، لا سيما من خلال مشاريعها المصرفية والتنموية، مما جعلها بديلا محتملا للمؤسسات التي يهيمن عليها الغرب.

[*] أداما أماندا نديايAdama Amanda Ndiaye " ، وهي مصممة أزياء من أصل سينيغالي، وقد استضافتها روسيا خلال قمة بريكس+ للأزياء والتي أدلت خلال ذلك بضرورة تجاوز الهيمنة الغربية حتى على مستوى نمط الحياة وأسلوب العيش وقد وظفت روسيا ذلك لتعزيز خطابها حول ضرورة التصدي للهيمنة الغربية.

[1] In the Run-Up to the BRICS+ Summit: Russia's BRICS+ Soft Power Offensive in Fashion and Sport. PRIF Blog, 10 October 2024. https://blog.prif.org/2024/10/10/in-the-run-up-to-the-brics-summit-russias-brics-soft-power-offensive-in-fashion-and-sport/. Accessed 22 May 2025.

من الناحية السياسية، يعزز التزام المجموعة بتضخيم صوت ومصالح بلدان الجنوب العالمي هذه الجاذبية، مستفيدة من إرث التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، كانت جهود التوعية التي تبذلها مجموعة البريكس محورية في دفع نمو العضوية، وخاصة بعد قمة عام 2022، عندما بدأت المجموعة في إعطاء الأولوية لأجندتها التوسعية والانخراط بشكل أكثر استراتيجية مع الأعضاء المحتملين.[1]

ومن خلال قمة قازان أكتوبر 2024، سلطت موسكو الضوء على العلاقة المتطورة بينها وبين أطلقت عليه مصطلح "الأغلبية العالمية" (وقد ظهر هذا المفهوم في الخطاب الأكاديمي الروسي في الفترة 2022-2023). المفهوم الذي تبناه المسؤولون الروس كمفهوم مضاد للمفهوم الراسخ المتمثل في "الغرب الجماعي"[2].

- التوظيف الاستراتيجي للتنوع لتجاوز العزلة الغربية وتعزيز التعددية القطبية:

لقد أتاحت البريكس+ لروسيا إثبات أنها ليست معزولة، رغم محاولات الغرب القيام بذلك. حيث أنها في ظل العزلة الدولية التي واجهتها بعد اندلاع الحرب على أوكرانيا، سعت موسكو إلى البحث عن منصات متعددة الأطراف تعزز من حضورها الدولي وتكسر الطوق الدبلوماسي الغربي المفروض عليها.

وقد شكلت مجموعة بريكس+ في هذا السياق أداة بالغة الأهمية ضمن استراتيجيتها للقوة الناعمة، إذ تتيح لها فضاء تعاونيا دوليا لا يستند إلى المعايير الغربية، بل يقوم على تنوع أعضائه واختلافاتهم البنيوية، الأمر الذي سمح لروسيا بإعادة تقديم نفسها كفاعل دولي ضمن تكتل غير متجانس، ولكن فعال، من الدول الصاعدة.

ويعد غياب التمايز الصارم بين أعضاء دول بريكس+ كمنصة للقوة الناعمة من أبرز ما يميزها، وهو ما يخلق بيئة دبلوماسية مرنة تمكن روسيا من التفاعل مع شركاء متعددي الخلفيات السياسية والثقافية دون أن تفرض عليها اشتراطات معيارية تتعلق بحقوق الإنسان أو النظام الديمقراطي الليبرالي، كما هو الحال في المؤسسات الغربية.

وهذا "الافتقار إلى التمايز" يمثل فرصة لروسيا كي تدمج دبلوماسيتها الخاصة ضمن أجندة جماعية تركز على المصالح المشتركة، وتبتعد عن الأحكام المسبقة، مما يمنحها شرعية دولية متجددة في إطار غير غربي.

---

[1] Jakkie Cilliers, "The Magnetic Pull of BRICS," *Afripoli*, May 13, 2024, https://afripoli.org/the-magnetic-pull-of-brics (accessed May 20, 2025).

[2] قمّة قازان: هل تنجح مجموعة 'البريكس' في تشكيل نظام عالمي جديد؟ "*تقديرات المستقبل*"، 29أكتوبر 2024، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9350 (تم الاطلاع عليه في 20 مايو 2025).

وقد استفادت موسكو من هذا الإطار لتقديم نفسها كقوة مسؤولة تدافع عن التعددية وتدعم التوازن في النظام الدولي، وهو ما يتماشى مع الخطاب السائد داخل بريكس+ حول رفض الهيمنة الأحادية.

فبفضل هذا الانخراط، تمكنت موسكو من تسويق خطابها السياسي على أنه جزء من توجه جماعي نحو نظام عالمي أكثر عدالة، حيث تمثل كل دولة (بغض النظر عن نظامها السياسي أو موقعها الجيوسياسي) مساهمة نوعية في صياغة بدائل للنموذج الغربي.

كما تمكنت روسيا من الاستفادة من "التكامل في التنوع" الذي تتيحه بريكس+ لتجاوز عزلتها الدولية وتثبيت سرديتها الخاصة على الساحة العالمية. ذلك أن التنوع داخل بريكس+ يسمح بتوسيع ترسانة القوة الناعمة من خلال تكامل ملفات الدول الأعضاء، حيث تستفيد روسيا من المزيج الفريد الذي توفره هذه الدول في تعزيز صورتها الدولية.

تقدم الصين نموذج الدولة القوية المنظمة، والهند نموذج الديمقراطية المتعددة الثقافات، والبرازيل وجنوب أفريقيا صورة الإبداع والانفتاح، تضع روسيا نفسها ضمن هذا المزيج بوصفها القوة العظمى ذات الإرث الحضاري والثقافي العريق. ومن خلال هذا التموضع، تنجح روسيا في إعادة بناء جاذبيتها الدولية ضمن إطار جماعي، حيث لا تنتقد وحدها، بل تحتضن ضمن تكتل يمنح الشرعية لاختلافاته الداخلية، ويحولها إلى عناصر قوة ناعمة فعالة[1].

3.2. المظهر الاقتصادي:

- إيجاد مؤسسات بديلة:

تسعى مجموعة البريكس إلى تحدي مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية التي يهيمن عليها الغرب، بحيث أنشأت شبكة واسعة ومكثفة من التعاون بين الحكومات. فبالإضافة إلى تأسيس مؤسسات مخصصة مثل اتفاقية الاحتياطي الطارئ (CRA) التي أنشئت في عام 2014 بتمويل أولي قدره 100 مليار دولار، وبنك التنمية الجديد (NDB) الذي أنشئ في عام 2015 برأس مال أولي مكتتب قدره 50 مليار دولار.[2]

تبنى التحالف (مثل منتديات مجموعة السبع ومجموعة العشرين) العمل على مستوى صغير مترابط، وأطلق شراكات ومجموعات عمل عابرة للحدود الوطنية حول مواضيع ذات اهتمام مشترك من أمن الطاقة

[1] **Florence Troin, *Le paradoxe pragmatique : les BRICS comme vecteur de la diplomatie d'influence*, Hermès, La Revue, n° 86, CNRS Éditions, 2020, 183 – 186.**

[2] **Carnegie Endowment for International Peace, *ibid*.**

إلى الصحة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا[1]. ومن خلال هذه الإستراتيجية، تعمل روسيا من خلال موقعها في تكتل بريكس+ على تحقيق التصدي للهيمنة الغربية والأمريكية على وجه الخصوص والتحرر من المنظومة النقدية التقليدية، وهذا ما يجسده المظهر التالي لتوظيف بريكس+ في استراتيجية القوة الناعمة الروسية.

- بريكس+ كأداة لإعادة التوازن النقدي العالمي: منظور القوة الناعمة:

عانت دول البريكس الرئيسية (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) تاريخيا من الهيمنة المالية للدولار الأمريكي، وهو ما انعكس سلبًا على استقرارها الاقتصادي.

تعرضت البرازيل عبر تاريخها لاستغلال من طرف رؤوس الأموال البريطانية والأمريكية، وذلك من خلال أساليب متنوعة للربح .وعقب انهيار نظام بريتون وودز، ومع تعويم الدولار، كانت تقلبات قيمته تمثل كوارث اقتصادية بالنسبة لها.

وكانت الهند عرضة لدخول وخروج حر لرأس المال الأمريكي، ما أدى إلى تقلبات كبيرة في سوق الأسهم وأثر على السيولة في بعض شركاتها الكبرى.

أما روسيا، الصين، وجنوب إفريقيا، فقد واجهت هذه الدول عقوبات مالية مباشرة من الولايات المتحدة، استهدفت شركاتها ومؤسساتها المالية.

وقد بلغت الإجراءات العقابية ذروتها بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، حيث جمدت واشنطن أصول البنك المركزي الروسي، وهددت بمصادرتها. كما اتهمت الصين بالتلاعب بالعملة، وذلك رغم أن الوضع القائم أفاد الولايات المتحدة اقتصاديا من خلال استيراد منتجات رخيصة واستثمار الصين في سندات الخزانة الأمريكية.

وعلاوة على ذلك، بالإضافة إلى دول البريكس الأساسية، عرف الأعضاء الجدد في المنظمة، كالسعودية والإمارات وإيران، تشابكات مع الدولار الأمريكي نتيجة اعتمادهم على تصدير النفط والغاز. ففي عام 1971، أوقف الرئيس نيكسون تحويل الدولار إلى ذهب، ما أدى إلى انخفاض حاد في قيمته وارتفاع أسعار النفط المسعر بالدولار. ونظرا لهيمنة الشركات البريطانية والأمريكية على استخراج النفط، فقد كان توزيع الأرباح غير عادل. وقد رفضت هذه الشركات مطالب الدول المنتجة بترتيب جديد، مما أدى، وعقب حرب 1973،

[1] **Carnegie Endowment for International Peace,** ***ibid.***

إلى فرض حظر نفطي على إسرائيل وحلفائها، وهو ما مكن هذه الدول من استعادة قوتها التفاوضية بعد الصدمة النفطية الأولى[1].

تفترض روسيا أن تكتل البريكس+ بإمكانه المساعدة في تطوير وتوسيع الأطر المؤسسية لجعل النظام المالي العالمي والأسواق أقل اعتمادا على الولايات المتحدة. ومن الأولويات تعزيز أدوات مثل بنك التنمية الجديد ومجموعة العملات الوطنية لدول البريكس+ لجعل هذه الأدوات منيعة أمام العقوبات الأمريكية.

مع تعقد الأوضاع المالية الدولية خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية 2022 يدرس الكرملين ضرورة إطلاق أدوات بديلة على منصة البريكس، مثل أنظمة دفع جديدة مختلفة عن شبكة الرسائل الدولية سويفت، مما سيسهل على روسيا التهرب من العقوبات الغربية مع الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية الدولية، لا سيما وأن التكتل بصيغته الجديدة بريكس+ يضم العديد من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة والغرب، بما في ذلك البرازيل، الهند والسعودية.

ومع تولي الرئيس دونالد ترامب رئاسة أمريكا لعهدة ثانية، فرضت إدارته مجموعة من الإجراءات (بما في ذلك فرض الرسوم الجمركية، والتخفيض الشامل في القوى العاملة الفيدرالية الأمريكية بهدف خفض عجز الموازنة، والانتهاك المحتمل لاستقلالية الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) فاقمت الاهتمام العالمي ببدائل الأدوات المالية المقومة بالدولار الأمريكي. ويراهن الكرملين على أن تلبي آليات البريكس+، مع مرور الوقت، هذا الطلب المتزايد[2].

3.3. المظهر الجيوسياسي:

- رئاسة البريكس+ في قازان: بين الرمزية الدينية والحسابات الجيوسياسية:

أتاحت رئاسة مجموعة بريكس+ في أكتوبر 2024، لروسيا فرصة لتعزيز نفوذها الجيوسياسي وترويج رؤاها حول "نظام عالمي متعدد الأقطاب". وتسعى موسكو إلى تقديم نفسها كطرف منخرط في مشاريع اقتصادية مشتركة مع دول الجنوب العالمي، بهدف تعزيز علاقاتها مع أعضاء مجموعة بريكس+ الآخرين وموازنة المحاولات الغربية لعزلها اقتصاديا ودبلوماسيا، وذلك في أعقاب تدخلها العسكري في أوكرانيا في فيفري 2022.

[1] **Ding, Yifan.** ***What Is Driving the BRICS' Debate on De-Dollarisation?*** **December 17, 2024. P. 2.**

[2] **Carnegie Endowment for International Peace,** ***ibid.***

وقد تجلت هذه الجهود الروسية بوضوح طوال فترة التحضير للقمة. ففي هذا السياق، كان اختيار مدينة قازان المضيفة، عاصمة جمهورية تتارستان، ذا دلالة رمزية خاصة. فمنذ عام 2009، تحتضن قازان منتدى "روسيا والعالم الإسلامي"، الذي يهدف إلى تعميق العلاقات مع شركاء من الشرق الأوسط، والآن أيضًا من آسيا . ويعكس هذا الاختيار توجها استراتيجيا نحو مخاطبة "القارة الآسيوية" و"العالم الإسلامي"، بوصفهما حليفين محتملين رئيسيين في السياسة الخارجية الروسية المعاصرة.

وفرت رئاسة روسيا لمجموعة البريكس+ فرصا واسعة لتعزيز تواصلها الدبلوماسي مع دول الجنوب العالمي، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات التي تسعى إلى فرض سردية خاصة حولها. فعلى سبيل المثال، ناقشت مجموعة بريكس+ في أبريل الأزمات الجارية في غزة والعراق وإسرائيل ولبنان وليبيا وسوريا والسودان واليمن، وهي كلها ساحات ذات أهمية جيوسياسية لروسيا.

كذلك، وخلال اجتماع كبار مسؤولي الأمن لدول بريكس+، المنعقد في الفترة من 10 إلى 12 سبتمبر 2024 في سانت بطرسبرغ، احتلت الحرب في أوكرانيا مكانة محورية. وقد استغلت القيادة الروسية هذه المنصات لتعزيز خطابها المناهض للغرب، موجهة إليه اتهامات بازدواجية المعايير في التعامل مع الأزمات الدولية، وهو ما يشكل عنصرا متكررا في رسائل موسكو الخارجية.

علاوة على ذلك، ساهم التصعيد المحتمل في الصراع بين إسرائيل وإيران (العضو الجديد في بريكس+) في تعميق هذه الديناميكية. وفي مقابل ذلك، تسعى قوى أخرى ضمن المجموعة، مثل البرازيل والصين، إلى استخدام منصة بريكس+ لتوسيع نطاق مبادراتها الدبلوماسية، لا سيما من خلال مبادرة "أصدقاء السلام" المشتركة، التي تهدف إلى إيجاد حل للنزاع الأوكراني.

وتجدر الإشارة إلى أن أيا من أعضاء بريكس+ لم يوقع على البيان المشترك بشأن إطار العمل للسلام في أوكرانيا، الصادر عن قمة السلام في سويسرا في يونيو 2024، وهو ما يعكس رغبة في الحفاظ على منصة متعددة الأطراف مستقلة عن الطروحات الغربية.

- الشرق الأوسط في استراتيجية روسيا ضمن بريكس+:

يعتبر الثقل الجيوسياسي المتزايد لمجموعة البريكس+ وجاذبيتها المتصاعدة لدول الجنوب العالمي دليلا على تنامي نفوذ المجموعة على الساحة العالمية، وذلك في ظل تزايد عدد الدول التي تعرب عن اهتمامها بالانضمام، مما يعزز بدوره دورها كقوة موازنة للمؤسسات التي يقودها الغرب.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن اختيار الدول التي عرضت عليها عضوية البريكس في أوت 2023 لم يستند إلى معايير رسمية معلنة، إذ إن التحالف الصيني الروسي القوي كان له دور رئيسي في تشكيل جولة التوسع الأخيرة.

ركزت موسكو في سياستها الخارجية الجديدة، في إطار مجموعة بريكس+، على "التوجه الشرقي". ومن المهم التوقف عند أن هذا التوجه نحو الشرق الأوسط ينسجم مع الاستراتيجية الإقليمية الأوسع لمنظمة شنغهاي للتعاون التي تهيمن عليها الشراكة الصينية الروسية.

وفي هذا الإطار، قبلت منظمة شنغهاي للتعاون مؤخرا إيران كعضو كامل العضوية، كما رحبت بكل من البحرين ومصر والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كشركاء حوار. تبرز هذه الإجراءات كجزء من جهود روسيا لتعميق علاقاتها في الشرق الأوسط، بما يعزز نفوذها الجيوسياسي ضمن كل من مجموعة البريكس+ ومنظمة شنغهاي للتعاون[1].

في ضوء التطورات الراهنة، يتضح أن بريكس+ باتت تلعب دورا محوريا في استراتيجية القوة الناعمة الروسية، بحيث أتاحت لها تجاوز العزلة الغربية عبر تفعيل شبكة متنوعة من الشراكات الثقافية، الاقتصادية والسياسية. وبالاعتماد على آليات متعددة تشمل استضافة الفعاليات العالمية، وتطوير المؤسسات المالية البديلة، وتسويق خطاب متعدد الأقطاب، نجحت موسكو في ترسيخ وجودها كفاعل دولي قادر على مقاومة الضغوط الخارجية عبر أدوات ناعمة تؤثر في الرأي العام الدولي.

يبرز هذا التوجه كاستراتيجية طويلة الأمد لتعزيز النفوذ الروسي في نظام عالمي متغير، من خلال بناء تحالفات جديدة قائمة على القبول بالتنوع والرفض الصريح للهيمنة الأحادية.

المطلب الثاني: التوظيف الروسي لبريكس+ لتعزيز التمدد الجيوسياسي في المجالين الأوراسي والإفريقي

تشكل مجموعة بريكس+ إحدى البنى التعددية البارزة في النظام الدولي المعاصر، إذ توفر لروسيا إطارا استراتيجيا لتعزيز نفوذها الجيوسياسي عبر التدخل الناعم. كما تمثل هذه المنصة فرصة لتوسيع نطاق الشراكات الدبلوماسية والاقتصادية، خصوصا في مجاليها الآسيوي والافريقي.

[1] Olena Osypenkova and Miriam Prys-Hansen, *The BRICS+ Summit in Kazan, Russia: Five Things to Watch* (working paper, GIGA – German Institute of Global and Area Studies, 2024), p. p. 3 – 6.

حيث تعمل موسكو على تعزيز نفوذها في أوراسيا باعتبارها مجالا حيويا استراتيجيا، وفي أفريقيا باعتبارها ساحة واعدة للتوازنات الجيوسياسية الجديدة، مما يفتح المجال أمام إعادة تشكيل ديناميكيات النفوذ بعيدا عن الاصطفافات التقليدية.

ويهدف هذا المطلب إلى تحليل كيفية استثمار موسكو لإطار بريكس+ في إعادة تشكيل التفاعلات الجيوسياسية ضمن هذين الفضاءين، بما يبرز أبعاد الحضور الروسي في سياق دولي يتسم بإعادة توزيع موازين القوة والنفوذ.

1. البريكس+ في الاستراتيجية الروسية الأوراسية الكبرى: نحو إعادة التموضع الجيوسياسي

1.1. تكريس التعددية القطبية عبر التوجه شرقا:

تسعى روسيا كقوة تعديلية صاعدة إلى إعادة بناء وإعادة تأكيد نفسها كقوى عظمى، خاصة ضمن مجالها الأوراسي. وقد سيطر التوجه البراغماتي على السياسة الخارجية الروسية منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" الحكم. ومن بين أوجه هذه السياسة، اختيار روسيا التعاون مع القوى الشرقية خاصة (الهند والصين) لتجسد بذلك مشروع المثلث الاستراتيجي RIC الذي طرحه وزير الخارجية الأسبق "يفيجيني بريماكوف" سنة 1998.

فضلت روسيا القبول بالصين قوة كبرى وبناء شراكة مستقرة معها، تخدم مصالحهما معا وتدعم مقتضيات أمنهما والأمن العالمي، والمشاركة معا في بناء نظام دولي جديد، فموسكو تدرك جيدا أن المواجهة مع بيجين تستنزف قواهما معا، وبذلك تكون واشنطن هي المستفيد الوحيد، في حين أن تقاربهما وشراكتهما تزيدهما قوة.

يشكل التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين في الفضاء الأوراسي إلى فرض نوع من الانقسام الجيوسياسي بحيث يصبح العالم صورة لفضاءين متقابلين. الفضاء الشرقي بقيادة موسكو وبكين وحلفائهما، مقابل فضاء أطلسي باسيفيكي غربي تقوده الولايات المتحدة وأوروبا، هذان الفضاءان يشكلان مركز التفاعلات السياسية العالمية. ويأتي هذا الانقسام نتيجة تحولات هيكلية شهدها النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تمثلت في الصعود الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي لقوى غير غربية باتت تنازع الهيمنة التقليدية الغربية على مراكز التأثير العالمي[1].

[1] دندن، عبد القادر .*انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في مستقبل النظام الدولي* .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023. ص. ص. 95 – 96.

خريطة رقم (3): مجال الصدام الأوراسي – الأطلنطي

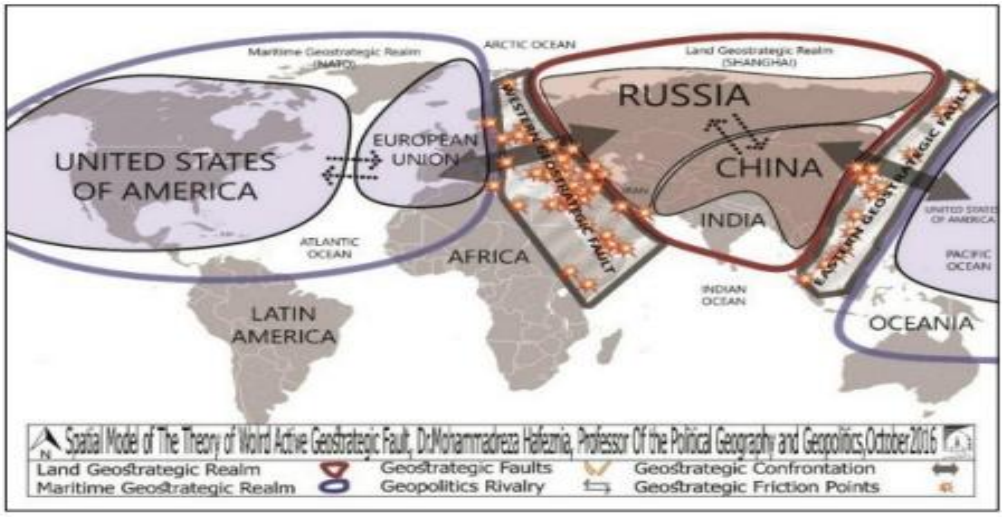

المصدر: *انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في مستقبل النظام الدولي*.[1]

توضح الخريطة انقسام النظام الدولي وفق منطق الصراع الجيوسياسي الذي ينعكس في بروز فضائين استراتيجيين: فضاء أوراسي تقوده روسيا والصين ضمن تكتل بريكس، في مقابل فضاء أطلسي-باسيفيكي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا وآسيا. كما تسلط الخريطة الضوء على نقاط الاحتكاك الجيوسياسي المحتملة بين الكتلتين، بما يعكس انتقال مركز الثقل العالمي من الغرب إلى الشرق.

دعا المفكر الاستراتيجي الروسي "ألكسندر دوغين" إلى ضرورة توجه روسيا إلى خارج "الحدود التقليدية والتاريخية" لروسيا في إطار النموذج الأوراسي المستقبلي الذي يجسد أكثر موائمة لمقتضيات النظام العالمي الأوراسي الجديد. والذي يبرز كبديل للنظام الليبرالي الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية.

وتظهر الخريطة بوضوح الرؤية التي طرحها "دوغين" والتي نبهت إلى أن قيام هذه الإمبراطورية الأوراسية الجديدة يجب أن تصل إلى كامل مناطق القارة الأوراسية وتتجاوزها مما يعيد الوضع العالمي إلى: "مشهد الثنائية القطبية، والتي تتجلى مظاهرها في صراع جيوبوليتيكي بين القوة الأطلنطية والقوة الأوراسية"[2].

1.2. الشراكة الروسية – الصينية في إطار بريكس+: مقاربة في ضوء النظرية السياسية الرابعة

[1] المرجع السابق، ص. 96.

[2] عبد الرزاق مختاري، "التوجهات الروسية الكبرى في ظل مفاهيم النظرية الأوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من 2000–2020"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 8، العدد 2 (2021): ص.581.

تطرح الشراكة الروسية الصينية ضمن إطار بريكس+ أبرز المظاهر الجيوسياسية المعاصرة لمشروع الأوراسية الجديدة، الذي يعده ألكسندر دوغين ركيزة لإعادة تشكيل النظام العالمي انطلاقا من مركزية "الكتلة القارية الأوراسية" كقوة مقابلة للهيمنة الغربية الأطلسية.

في تجسيد نظام جيوبوليتيكي عاملي يرتكز على الأحزمة "الجيواقتصادية" التي تضم الأوروأفريقيا، آسيا والمحيط الهادي، وأوراسيا مما يسمح بتأسيس تعددية المراكز الإقتصادية التي تساعد الأوراسية الجديدة على محاصرة تهديد الهيمنة الأمريكية على العالم.

فالمفكر دوغين يرى أن قوة روسيا لا تستمد فقط من قدراتها العسكرية أو الاقتصادية، بل من تموضعها الجغرافي الاستراتيجي بين الشرق والغرب، مما يمكنها من لعب دور القلب الجيوبوليتيكي العالمي (Heartland)، وهو موقع مركزي في نظرية ماكيندر "قلب الأرض" التي أعاد دوغين توظيفها بمنظور مضاد للهيمنة الأطلسية.

تعتبر الصين شريكا مثاليا لموسكو في هذا المشروع الأوراسي. بحيث تجسد نموذج القوة البرية القارية المتصاعدة، وتتناقض في بنيتها الفكرية والإيديولوجية مع النموذج البحري الأطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. ورغم التحفظات التي أبداها "دوغين" بخصوص الحركة التجارية النشطة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تبقى حليفا استراتيجيا "فرضه الأمر الواقع"[1].

وفقا لطرح "دوغين" فإن التحالف "الروسي الصيني" يشكل نواة لبناء "جبهة جيوبوليتيكية برية" قادرة على منافسة "قوة البحر الغربية"، وفق تقسيم ماكيندر الذي ميز بين قوى البر المحافظة ذات الهويات المغلقة والقوى البحرية الليبرالية ذات النزعات العالمية[2].

وعلى هذا الأساس فإن التفاعل الروسي-الصيني في إطار بريكس+ لا يتوقف عند التنسيق الاقتصادي أو التجاري، بل يتجاوزه ليشكل مكونا من مكونات "التحالف الإيديولوجي الأوراسي"، حيث يشترك الطرفان في رفض نموذج الليبرالية السياسية الغربية، ويسعيان إلى صياغة نظام عالمي متعدد الأقطاب أكثر انسجاما مع مصالحهما القومية.

[1] عبد الرزاق مختاري، "التوجهات الروسية الكبرى في ظل مفاهيم النظرية الأوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من 2000–2020، مرجع سبق ذكره، ص.582.

[2] Sengupta, Anita. *Heartlands of Eurasia: The Geopolitics of Political Space*. Lanham: Lexington Books, 2009, p. 34.

كما أن آليات توسيع بريكس إلى بريكس+ تقرأ في هذا الإطار كجزء من الهندسة الجيوبوليتيكية المضادة للهيمنة. فمن خلال ضم دول من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تفعل موسكو وبكين شبكات نفوذ استراتيجية تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤسس لبنية عالمية جديدة تتحدى نظم السيطرة الغربية التقليدية.

هذه الديناميكية تتوافق مع رؤية "دوغين" الذي دعا إلى بناء تحالفات استراتيجية عابرة للقارات تشمل روسيا والدول الإسلامية (كإيران)، والصين، والهند، وكوريا الشمالية، واليابان أحيانا، من أجل تشكيل كتلة صلبة "تقصي النفوذ الأطلسي من الفضاء الأوراسي" وتسيطر على ما يسميه ب "الهلال الجنوبي الغربي لليابسة الأوراسية[1]".

وفي ضوء هذه الرؤية، تصبح بريكس+ أكثر من مجرد تكتل اقتصادي، بل منصة لإعادة صياغة العلاقات الدولية وفق رؤية جيوبوليتيكية بديلة، حيث يتم توظيف أدوات التعاون الاقتصادي والمالي كوسائل لتحقيق مشروع استراتيجي أوسع نطاقا :"إعادة التوازن الحضاري والجيوبوليتيكي العالمي".

هذا التوجه يتجلى في خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يؤكد على البعد الجغرافي لروسيا كقوة عالمية موجودة في أوروبا وآسيا، وفي الشمال والجنوب على حد سواء، وهو ما يعبر عن إدراك جيوبوليتيكي مطابق لما تنظر له الأوراسية الجديدة.[2]

2. بريكس+ وتفكيك التراتبية الجيوسياسية في إفريقيا: الجيوبوليتيك الرمزي في الاستراتيجية الروسية

2.1. النفوذ الروسي في إفريقيا: ديناميات وتوجهات معاصرة

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وما ترتب عنه من تدهور للأوضاع الاقتصادية والسياسية، تراجع الوجود الروسي في القارة السمراء بشكل حاد، حتى أن أغلب البلدان الإفريقية اختارت التخلي عن المسار الاشتراكي للتنمية، والبحث عن حلفاء جدد.

---

[1] عبد الرزاق مختاري، "التوجهات الروسية الكبرى في ظل مفاهيم النظرية الأوراسية الجديدة في الفترة الممتدة من 2000–2020، مرجع سبق ذكره، ص. 582.

[2] Plavcanova, Tatiana. "Geopolitical Dimensions of Russia's Foreign Policy." *International Affairs*, vol. 59, no. 1, 2013, p. 64.

ومع أواخر عام 2010 قررت روسيا زيادة وجودها السياسي في إفريقيا. بحيث عقدت مؤتمرات قمة "روسية-إفريقية" واسعة النطاق بمشاركة ممثلي على أعلى مستوى من 54 و45 دولة إفريقية في عامي 2019، ثم 2023. وفي إطار مفهوم عامل متعدد الأقطاب، فإن حصة روسيا في إفريقيا وأهمية إفريقيا في الاستراتيجية الروسية تشهد تزايدا متسارعا[1].

الخريطة رقم (4): شركات الطاقة الروسية في شمال إفريقيا: من الاستثمار إلى إعادة تموقع النفوذ

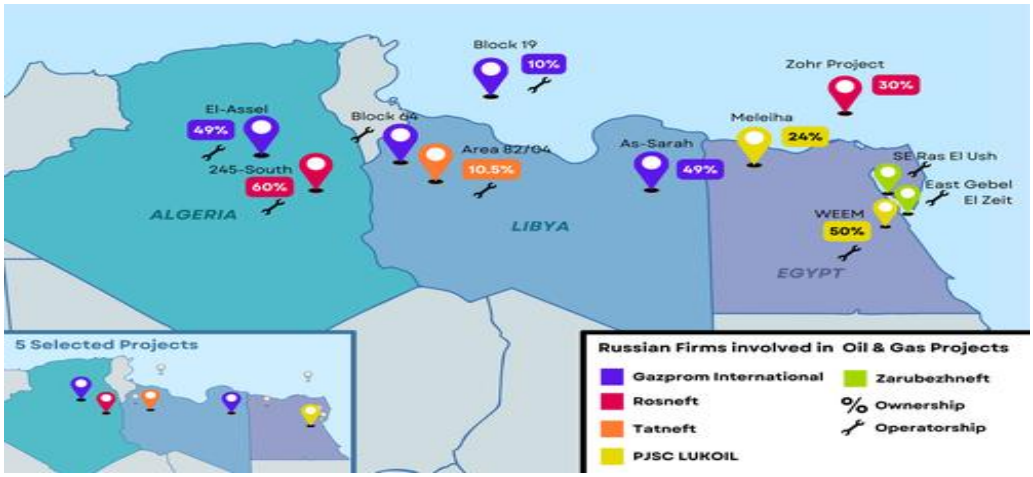

المصدر: Russian Activity in North Africa's Oil & Gas Industry[2]

توضح الخريطة توزع الشركات الروسية ذات المشاريع الطاقوية في شمال إفريقيا، خاصة في الجزائر، ليبيا، ومصر. ويظهر أن كبرى الشركات الروسية مثل Gazprom International، Rosneft، PJSC Lukoil، Zarubezhneft، وTatneft، تستثمر وتشارك في تشغيل العديد من الحقول الحيوية في المنطقة. على سبيل المثال، تملك Rosneftنسبة 60٪ في مشروع "245 "South-في الجزائر، بينما تشارك PJSC Lukoilبنسبة 49٪ في حقل "Meleiha" في مصر. توضح هذه الأنشطة عمق الشراكة الطاقوية بين روسيا ودول شمال إفريقيا، مما يعزز من الوجود الجيو-اقتصادي الروسي ويعكس رغبة موسكو في تأمين موطئ قدم استراتيجي في مجال الطاقة خارج أوراسيا.

[1] أحمد الدهشان، *النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات* (أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 2024)، ص. 11.

[2] Tearline. "Russian Activity in North Africa's Oil & Gas." *Tearline*, accessed May 29, 2025. https://www.tearline.mil/public_page/russian-activity-in-north-africas-oil-gas.

2.2. إفريقيا كفضاء للتوازنات الجيوسياسية وتجاوز القيود الغربية

منذ فيفري 2022، لم تحافظ روسيا على علاقاتها مع بقية العالم فحسب، بل سعت أيضا إلى توسيعها وهيكلتها، وخاصة فيما يتعلق بالأحداث الكبرى. وتجلى ذلك بوضوح خلال قمة روسيا-أفريقيا في عام 2023، والمنتدى الاقتصادي بين روسيا والعالم الإسلامي، الذي عقد أيضا في قازان في ماي الماضي.

وتمثل افريقيا ساحة واعدة للتوازنات الجيوسياسية الجديدة خاصة مع انتشار الفراغ السياسي، الاقتصادي والعسكري، الأمر الذي يفتح المجال لتوسيع الانتشار الروسي على حساب التواجد الغربي التقليدي، وتتيح لها منصة بريكس بصيغتها الموسعة فرصة للاستثمار في هذه الاستراتيجية دون الصدام مع بلدان القارة.

ومع انضمام لاعبين إقليميين جدد، مصر وإثيوبيا، إلى المجموعة، أصبحت كل من جنوب أفريقيا وشمال شرق أفريقيا ممثلتين في مجموعة البريكس، مما يفتح آفاقا لتعميق العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى اتفاقيات مالية جديدة بشأن إنشاء طرق لوجستية.

وينظر إلى توسيع الحضور الأفريقي في مجموعة البريكس+ على أنه مفيد لكل دولة من دول البريكس على حدة: الصين والهند كأكبر مستثمرين في أفريقيا، وروسيا كقوة سياسية مهتمة بدفع العالم نحو التعددية القطبية، والبرازيل دولة ذات صلة تاريخية خاصة بأفريقيا[1].

وفقا لموسكو، فإن الوجود في القارة الأفريقية وكسب النفوذ السياسي والأمني والإقتصادي فيها، يعد ضمن الأوراق المهمة التي يمكن الإستفادة منها في الصراع مع واشنطن بشأن إعادة صياغة النظام الدولي. ومن خلال بريكس+ تمارس روسيا قوة جذب على دول الجنوب، بحيث وفرت منصة بديلة للتخلص من بقايا التبعية الاستعمارية الجديدة القديمة، والتي اتسمت بالهيمنة والرعاية الاجتماعية والأبوية، في مقابل إقامة علاقات تعاونية أكثر عدالة والبدء في تنمية سيادية حقيقية، تتوافق أكثر مع أولويات القارة.

لقد استفادت روسيا من البعد التواصلي من أجل التأسيس لنفوذ جيوسياسي في منطقة إفريقيا بحيث روجت لخطاب يركز على احترام سيادة الدولة، إدانة المعايير المزدوجة، فضلا عن الرغبة المشتركة في وضع حد للهيمنة الغربية وهيمنة الدولار. وما يعزز هذا التوسع الذي تسعى إليه في المجال الإفريقي أنها لا تملك

[1] Valdai Club, "African Agendas in BRICS: Complications," accessed May 20, 2025, https://valdaiclub.com/a/highlights/african-agendas-in-brics-complications/.

ماض استعماري في المنطقة، فضلا عن أنها دعمت إلى حد كبير (ماليا، عسكريا ودبلوماسيا) النضالات الأفريقية من أجل الاستقلال. وبالتالي فإن مجموعة البريكس+ اكتسبت رأسمال رمزيا هائلا من التعاطف في القارة وهي بذلك محصنة من الرفض الذي أصبحت تتلقاه الدول الأوربية المستعمرة في الوقت الحالي[1].

2.3. الأمن الغذائي في إفريقيا كرافعة للقوة الناعمة الروسية ضمن بريكس+:

رغم محدودية الإسهام الاقتصادي الروسي تجاه القارة الإفريقية، إلا أن الدوافع السياسية حفزت موسكو على تعميق انخراطها في أفريقيا بصورة ملحوظة بعد تدخلها العسكري في أوكرانيا سنة 2022.

ولأجل كسر طوق العزلة الدولية المفروضة عليها من قبل الغرب، بات تعزيز الحضور الاقتصادي الروسي في أفريقيا يكتسي طابعا استراتيجيا يتجاوز الأبعاد التجارية الصرفة، حيث يستخدم كأداة سياسية لإظهار قدرة روسيا على بناء شراكات بديلة تؤكد على صمودها واستقلالية قرارها في النظام الدولي.

وتعد أفريقيا في هذا السياق فضاءا واعدا لتكثيف الانخراط الروسي، لاسيما وأن العديد من الحكومات الأفريقية أبدت تحفظا ملحوظا في إدانة خرق موسكو للسيادة الأوكرانية، في تعبير عن تفضيلها لعلاقات براغماتية تستند إلى أولويات التنمية بدل الاصطفاف السياسي.

وقد تجلى ذلك بوضوح خلال قمة "كازان 2024" بحيث أعربت المجموعة عن موقف مشترك بخصوص الأزمة في أوكرانيا من خلال التحفظ عن إدانة روسيا، وورد في البند 36 من الإعلان:

"We recall national positions concerning the situation in and around Ukraine as expressed in the appropriate fora, including the UNSC and the UNGA. We emphasize that all states should act consistently with the Purposes and Principles of the UN Charter in their entirety and interrelation. We note with appreciation relevant proposals of mediation and good offices, aimed at a peaceful resolution of the conflict through dialogue and diplomacy[2]."

---

[1] Laurent Delcourt, "BRICS et Afrique : nouveau partenariat « win-win » ou « colonialisme newlook » ?" *Le Grand Continent*, October 8, 2024, accessed May 23, 2025, https://legrandcontinent.eu/fr/2024/10/08/brics-et-afrique-nouveau-partenariat-win-win-ou-colonialisme-newlook/.

[2] BRICS, *XVI BRICS Summit: Kazan Declaration – Strengthening Multilateralism for Just Global Development and Security* (Kazan, Russian Federation, 23 October 2024), §36, accessed May 23, 2025, https://brics2024.ru/media/documents/Kazan_Declaration_EN.pdf.

انطلاقا من ذلك، لا يعد مفاجئا أن تسعى روسيا إلى توسيع عروض التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية، سواء في القطاعات التقليدية كالمحاصيل الزراعية والهيدروكربونات، أو في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كالنقل والطاقة والرقمنة.

الشكل رقم (2): تجارة المنتجات الزراعية بين دول مجموعة البريكس و إفريقيا من 2019 إلى 2021

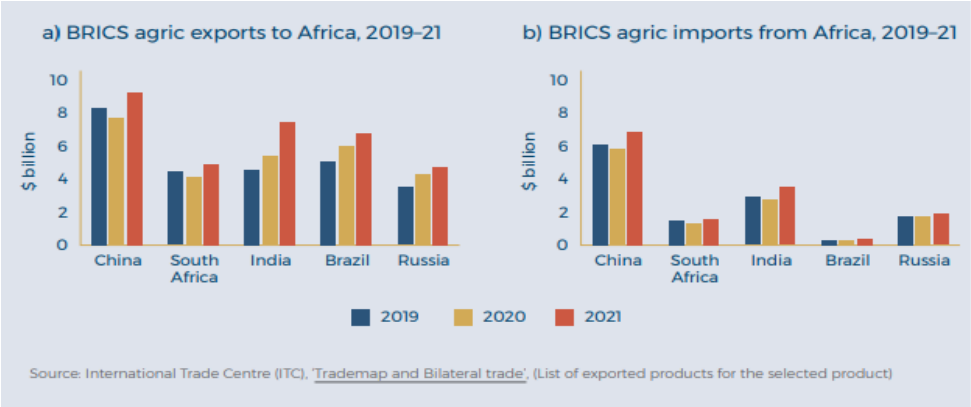

المصدر: International Trade Centre (ITC) [1]

تظهر بيانات التجارة الزراعية بين دول بريكس وأفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2021 أن روسيا، رغم محدودية حجم مبادلاتها مقارنة ببقية الأعضاء، حافظت على منحنى تصاعدي مستقر في صادراتها نحو القارة.

وقد ارتفعت قيمة صادراتها الزراعية من حوالي 4.5 مليار دولار في عام 2019 إلى نحو 5.5 مليار دولار في عام 2021، ما يعكس توجها استراتيجيا لتوسيع نفوذها من خلال الأمن الغذائي. في المقابل، بقيت وارداتها من أفريقيا منخفضة نسبيا، دون أن تتجاوز عتبة 2.5 مليار دولار، ما أدى إلى فائض تجاري زراعي لصالح موسكو.

وتعكس هذه المعطيات سعي روسيا إلى توظيف صادراتها، لاسيما القمح والحبوب، كأداة للنفوذ الجيوسياسي، خصوصا في الدول الأفريقية ذات الاعتماد المرتفع على واردات الغذاء. وتؤشر هذه الديناميكية إلى أن موسكو تتجه، ولو بوتيرة تدريجية، نحو تعميق حضورها الاستراتيجي في القارة من خلال

[1] International Trade Centre (ITC), "BRICS agric exports and imports to/from Africa, 2019–21," in *Trademap and Bilateral Trade*, accessed May 23, 2025, https://www.intracen.org.

أدوات ناعمة قائمة على الشراكة الغذائية، رغم بقائها في المرتبة الأخيرة داخل بريكس من حيث حجم المبادلات الزراعية مع أفريقيا

لكن، في العمق، تتجاوز الأهداف الروسية في أفريقيا حدود التعاون الاقتصادي، إذ تتمثل الدوافع الجوهرية لهذا الانخراط في تعزيز المصالح الجيوستراتيجية لموسكو، وتأمين موطئ قدم دائم لها في مناطق ذات أهمية جغرافية–أمنية، مثل البحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل عمقا استراتيجيا جنوبيا لحلف شمال الأطلسي.

كما تسعى روسيا من خلال هذا التمدد إلى تقويض النفوذ الغربي في القارة، والترويج لرؤيتها الخاصة للنظام الدولي. وتعد أفريقيا أداة استراتيجية لتحقيق أهداف روسية أوسع، تتعلق بإعادة تشكيل التوازنات العالمية، وتثبيت صورة روسيا كقوة مستقلة ذات طابع سيادي في تموضعها الجيوسياسي.

ورغم الترحيب الروسي بتوسيع التبادل التجاري مع أفريقيا، تظل العوائد السياسية أكثر تأثيرا في حسابات الكرملين. إذ تشكل القارة الأفريقية، بما تمثله من 54 صوتا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كتلة تصويتية حاسمة تسعى روسيا إلى استقطابها لتعزيز موقعها داخل المؤسسات الدولية، وتوسيع نطاق شرعيتها الدبلوماسية في مواجهة المعسكر الغربي[1].

2.4. القوة الناعمة الروسية في إفريقيا: تحليل في ضوء نظرية الدور:

يذهب بعض الدارسين إلى أن العلاقة بين روسيا وإفريقيا يحكمها منطق الإستياء من جانب الطرف الروسي، ويعزى ذلك إلى خلفية تاريخية ليست بالبعيدة، حيث أن موقفها السابق في إطار الاتحاد السوفياتي الداعم للحركات التحررية جعلها تفقد حصتها "المفترضة" من افريقيا. في الوقت الذي بقيت الدول الاستعمارية الأوربية تستفيد من ثروات القارة حتى بعد تحرر تلك الدول.[2]

تؤكد نظرية الدور أن الدول تسعى إلى تحقيق أدوار محددة داخل النظام الدولي، تعكس طموحاتها وقدراتها، كما تحدد كيفية تصرفها وكيف ينظر إليها الفاعلون الدوليون الآخرون. ومن ثم، فإن عودة روسيا إلى

[1] Joseph Siegle, "Décoder les engagements économiques de la Russie en Afrique," *Intego News*, 17 janvier 2023, consulté le 23 mai 2025, https://integonews.com/fr/decoder-les-engagements-economiques-de-la-russie-en-afrique/.

[2] أحمد الدهشان، *النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات*، مرجع سبق ذكره، ص. 6.

إفريقيا تعبر عن محاولة لاستعادة مكانتها كفاعل دولي مؤثر، خصوصا بعد فترة انحسار نفوذها عقب انهيار الاتحاد السوفييتي[1].

ووفقا للنظرية، تمثل العودة الروسية الحالية إلى إفريقيا استجابة مباشرة لتراجع الدور الغربي الاستعماري الذي هيمن على القارة لعقود طويلة. حيث أدى هذا التراجع إلى خلق فراغ جيوسياسي في المنطقة، لم تلبه القوى التقليدية القديمة، مما أتاح فرصة للقوى الصاعدة، وخاصة روسيا، لتبني دور "تعديلي" يسعى إلى ملء هذا الفراغ واستعادة النفوذ الذي فقدته سابقا. وبالتالي فإن عقيدة الكرملين الحالية، هي حصول روسيا على حصتها التاريخية نتيجة "تضحياتها" الكبرى في الحربين العالميتين.

إن أفريقيا توفر فرصة مثالية لروسيا لتحقيق طموحاتها بأن تصبح "قوة عظمى مجددا"، وذلك لما تمثله القارة من ثروات طبيعية هائلة وإمكانيات استراتيجية تجعلها نقطة جذب رئيسية في الصراع الدولي على النفوذ. كما تمثل ساحة مهمة لإعادة تفكيك وتركيب النظام العالمي وفقا لرؤية روسيا الخاصة، حيث تسعى موسكو إلى تحدي الهيمنة الأحادية للغرب وخلق توازنات جديدة في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

هذه الطموحات الاقتصادية والسياسية تدعم استراتيجية موسكو في بناء شبكة نفوذ بديلة تمكنها من الصمود أمام الضغوط والعزلة الدولية، مما يجعل القارة منصة حيوية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في النظام الدولي[2].

فضلا عن تصدير منتجاتها، والتحكم في أسواق الطاقة العالمية من نفط وغاز ويورانيوم خام، بالإضافة إلى الثروات التعدينية والمعدنية، تملك روسيا من خلال هذه الموارد الاستراتيجية قدرة كبيرة على تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي داخل القارة الأفريقية.

هذا كله يجعلها المهيمن الأول في إفريقيا، وبالتالي تصبح مركزا للقوة العالمية في مجال الطاقة والثروات الطبيعية، وهو ما يعزز من مكانتها في المعادلات الدولية. وعلاوة على قوتها العسكرية المتطورة وإرثها التاريخي العميق، يتيح لها هذا الوضع تحقيق توازن مع منافسيها الإقليميين والدوليين، بالإضافة إلى امتلاك أدوات ضغط فعالة وقادرة على تحقيق مصالحها الدولية الحيوية في ظل تنافس جيوسياسي محتدم. كما يوفر لها

[1] Thies, Mark C., *Role Theory in International Relations: Approaches and Analyses*, (London: Routledge, 2010), 12-14.

[2] Roberts, Sean, *Russia's Foreign Policy in the 21st Century* (Cambridge: Polity Press, 2016), 122-124.

النفوذ على هذه الموارد إمكانيات لتشكيل تحالفات استراتيجية مستدامة تدعم رؤيتها لإعادة تشكيل النظام الدولي نحو تعددية قطبية حقيقي[1].

أظهر تحليل التمدد الروسي ضمن إطار بريكس+ كيف تحولت هذه المنصة متعددة الأطراف إلى أداة استراتيجية في يد موسكو لإعادة تموضعها في النظام الدولي. ففي الوقت الذي يكتسي فيه الفضاء الأوراسي طابعا نظريا وفلسفيا يجسد رؤيتها لمجالها الحيوي، تنخرط روسيا في إفريقيا عبر مقاربة أكثر واقعية، ترتكز على إعادة هندسة التحالفات وتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي.

وهكذا يتضح أن موسكو لا تستخدم بريكس+ كتحالف اقتصادي فقط، بل كوسيلة لإعادة تشكيل خرائط النفوذ خارج الإطار الأطلسي، عبر توظيف مرن ومركب للبعد الجغرافي السياسي.

المطلب الثالث: حدود فاعلية البريكس+ في استراتيجية القوة الناعمة الروسية.

يشكل توظيف روسيا لمجموعة + كأداة للقوة الناعمة محورا حيويا في فهم استراتيجيات موسكو لإعادة رسم ميزان القوى على المستوى الدولي. فبينما تتيح هذه المنصة الجديدة للفاعلين الإقليميين والدوليين مساحة للتفاعل والتعاون، تواجه روسيا تحديات جوهرية تعيق تحقيق أهدافها الاستراتيجية ضمن هذا الإطار.

تنبع هذه التحديات من تعقيدات البنية السياسية والاقتصادية للمجموعة، فضلا عن تصاعد التنافس الدولي وتنامي الأزمات الإقليمية التي تقوض قدرتها على توظيف بريكس+ كأداة فعالة للقوة الناعمة.

يستعرض المطلب تحليل أبرز التحديات التي تواجه توظيف مجموعة بريكس+ كأداة من أدوات القوة الناعمة الروسية، بهدف تقييم مدى فعاليتها وتأثيرها في السياق الجيوسياسي الراهن.

بعد تتبع مسار تطور مجموعة بريكس إلى صيغة "بريكس+"، يتضح أن هذا التحول لا يعكس فقط إرادة جماعية لإعادة تشكيل بنية النظام الدولي، بقدر ما هو أداة استراتيجية بيد بعض الأعضاء، وعلى رأسهم روسيا، لتوسيع نفوذهم بوسائل غير تقليدية.

وظفت موسكو بريكس+ كوسيلة للقوة الناعمة، تتيح لها بناء شراكات بديلة وتعزيز حضورها الدولي، خصوصا في ظل القيود والعقوبات المفروضة عليها من القوى الغربية.

[1] أحمد الدهشان، *النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات*، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

تسعى روسيا من خلال منصة "بريكس+" إلى تجاوز منطق العزلة، وبلورة نموذج بديل للتعاون متعدد الأطراف، يمكنها من ترسيخ موقعها في نظام عالمي آخذ في التشكل على أسس تعددية، ويوفر للدول النامية، ولا سيما الإفريقية منها، هامشا أكبر في التفاعل مع التوازنات الدولية الجديدة[1].

غير أن هذا التوظيف الاستراتيجي لا يخلو من معوقات بنيوية وسياقية، إذ تواجه روسيا جملة من التحديات التي تقيد فاعلية استخدامها للبريكس+ كمنصة للقوة الناعمة، وتضع حدودا لإمكانيات التأثير التي تطمح إلى تحقيقها ضمن هذا الإطار المتعدد الأطراف.

1. التحديات الداخلية المؤثرة على فاعلية بريكس+ في تعزيز القوة الناعمة الروسية.

1.1. التحديات الأيديولوجية والمؤسسية:

يشكل الطابع غير المتجانس لمجموعة بريكس+ من حيث البنى السياسية والأنظمة الاقتصادية، تحديا بنيويا أمام تحقيق رؤية موحدة أو تنفيذ استراتيجيات فعالة.

وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا والتوترات الإقليمية داخل المجموعة (مثل العلاقة بين إيران والسعودية) هشاشة التماسك الداخلي، كما كشفت عن مدى صعوبة الحفاظ على إجماع سياسي بين أعضاء يتبنون أولويات متباينة وتحالفات دولية متعارضة، فمثلا على خلاف أعضاء المجموعة صوتت البرازيل وهي عضو مؤسس لصالح قرار إدانة روسيا على خلفية العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

إضافة إلى ذلك، يؤدي غياب بنية مؤسسية قوية وآلية اتخاذ قرار فعالة إلى تقويض قدرة بريكس+ على لعب دور منسجم في إعادة تشكيل النظام العالمي. إن اختلاف الرؤى حول قضايا الحوكمة العالمية، مثل إصلاح النظام المالي الدولي أو إعادة هيكلة مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يضعف من الأداء التفاوضي للمجموعة.

في السياق ذاته، يشكل الالتزام الأيديولوجي بالتعددية القطبية أحد مصادر الجاذبية الرئيسية لبريكس+، لكنه في المقابل ينتج توترات داخلية، لا سيما عند التوفيق بين طموحات الأعضاء واعتباراتهم الواقعية في التعامل مع القوى الغربية. وهذا ما يجعل من بريكس+ أداة غير مستقرة لتفعيل القوة الناعمة الروسية، طالما لم تعالج هذه التناقضات البنيوية.

[1] **Oludayo J. Obajinmi and Dimas Garba, *BRICS Expansion and its Challenges to the Global Economic Order* (Abuja: Nile University of Nigeria, 2023), P.82.**

وتعزز هذه الرؤية بما تطرحه نظرية (الاستقرار الهيمني)، التي تؤكد أن تراجع القوة المهيمنة وبروز قوى منافسة يفضيان غالبا إلى حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي. وعليه، فإن توسع البريكس وما يرافقه من صراع داخلي على التوجهات والأولويات قد يفاقم من هشاشة البنية العالمية بدلا من إصلاحها، مما يحد من قدرة روسيا على توظيف هذه المنصة بشكل ناعم وفعال[1].

1.2. غياب الرؤية الموحدة:

قد تؤيد دول مثل الهند والبرازيل مجموعة البريكس كوسيلة لتشكيل عالم متعدد الأقطاب استجابةً لتراجع النفوذ الغربي، لكنها مترددة في دعم تحالف مناهض للغرب.

بالنسبة للهند، توفر البريكس فرصا تجارية ومنتدى للمشاركة متعددة الأقطاب، ولكنها تتيح أيضا فرصة لموازنة النفوذ الصيني الهائل. على الرغم من التقارب الواضح بين مودي وشي الذي تم التوصل إليه على هامش القمة، فإن اهتمام الهند بالاستقلال الاستراتيجي وتجارتها الوفيرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يجعل التوافق الكامل مع رؤية روسيا لمجموعة البريكس+ أمرا مستبعدا.

ومع استمرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كشريكين أساسيين في النمو الاقتصادي والتكنولوجي للعديد من أعضاء البريكس+، فإن ذلك يضعف موقف الكرملين لتشكيل تحالف مناهض للغرب، وبالتالي يصبح هدفا ثانويا أمام المصالح الفردية العملية وفرص توسيع التجارة والتعاون[2].

في اليوم الأول من قمة جوهانسبرغ، كان الرئيس البرازيلي واضحا عندما قال: إن هدف بريكس هو إعادة تنظيم دول الجنوب، وليس منافسة الولايات المتحدة، أو تجمع السبعة الكبار G7. وبالرغم من دعوة دي سيلفا إلى الاتفاق على وحدة نقدية للتجارة بين دول بريكس، فقد أكد على أن مقترحه لا يعني رفض الدولار، ولكن مجرد تسهيل التجارة بين دول المجموعة.

أما رئيس الوزراء الهندي، فقد ألقى كلمة في يوم القمة الثاني تجنب الإشارة بأي صورة من الصور إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والنقدية بين دول المجموعة، أو المواجهة مع الغرب، وتعكس هذه التصريحات تباينا واضحا في الرؤى داخل مجموعة بريكس بشأن مستقبلها ودورها العالمي.

---

[1] Obajinmi and Garba, *BRICS Expansion*, P.86.

[2] "*BRICS after Kazan – Picking up Pace but Not to Russia's Tune*," EPC (European Policy Centre), October 31, 2024, https://www.epc.eu/publication/BRICS-after-Kazan-Picking-up-pace-but-not-to-Russias-tune/.

ومن هنا نستشف حذر الهند في الانخراط في أجندات قد تفسر كصدامية، بالنظر إلى علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الغربية. كما توحي تصريحات الرئيس البرازيلي أن اقتراحاتها لا تهدف إلى استبدال الدولار، بل إلى تسهيل التبادلات التجارية وخفض التبعية للنظام المالي الغربي، في إطار مقاربة إصلاحية لا تصادمية. وبالتالي فإن هذا التباين يعكس صعوبة توحيد المواقف داخل بريكس ويحد من قدرتها على التحول إلى تكتل منسجم ومؤثر بشكل موحد في النظام الدولي[1].

1.3. الفروقات الاقتصادية بين الأعضاء:

تبرز التفاوتات الاقتصادية الحادة بين دول بريكس+ كواحد من أهم العوائق البنيوية التي تحد من قدرة روسيا على توظيف التكتل كأداة استراتيجية لتعزيز قوتها الناعمة. فالصين وحدها تهيمن على نحو 16.9% من الاقتصاد العالمي، مقابل 1.9% فقط لروسيا، و0.2% لإثيوبيا مثلا، مما يعكس فجوة هائلة في الوزن الاقتصادي داخل التكتل ذاته. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): إحصائيات توضح التفاوت البنيوي في الوزن الاقتصادي داخل بريكس+

المصدر: موسوعة الاقتصاد، حصة دول بريكس في الاقتصاد العالمي.[2]

هذا التباين من حيث المستويات الإقتصادية يفضي إلى خلل في ميزان القوة داخل المجموعة، بحيث تحافظ الصين على وضعها كفاعل مهيمن اقتصاديا داخل المجموعة، الأمر الذي يقيد الدور الروسي ويجعله تابعا

[1] "توسيع بريكس: تحديات التو افق ووعود التأثير." الجزيرة للدراسات. متاح على https://studies.aljazeera.net/ar/article/5724 (تم الاطلاع عليه في 24 مايو 2025).

[2] موسوعة الاقتصاد، حصة دول بريكس في الاقتصاد العالمي، الرابط: https://econ-pedia.com /، تم الاطلاع بتاريخ: 20 ماي 2025، الساعة: 18:02.

أو مكملا لا منافسا. وطبعا سينعكس ذلك على الحد من قدرة موسكو على توجيه أجندة بريكس+ نحو خدمة مصالحها الناعمة الخاصة[1].

كما أن الدول ذات الحصص الاقتصادية الضعيفة، كجنوب إفريقيا (0.3%) ومصر (0.3%)، تتجه غالبا نحو تبعية اقتصادية أكبر، ما يخلق ديناميكيات "تفاوت ناعم" داخل التكتل، تفضي إلى استقطابات داخلية تحد من قدرة روسيا على توظيف خطاب المساواة والتضامن الجنوبي، وهو خطاب أساس في بنية القوة الناعمة.

1.4. النزاعات بين الدول الأعضاء:

على الرغم من قدرة كتلة بريكس+ على انتقاد النظام الدولي بصوت أعلى، إلا أنها ستواجه صعوبة أكبر في الانسجام الداخلي بين أعضائها، خاصة وأنهم لا يتباينون فحسب في مصالحهم الجيوسياسية، كما في حالة الصين والهند، ولكن علاقاتهم الثنائية متوترة وتنذر بالتصعيد في أي وقت بما في ذلك السعودية وإيران وكذلك مصر وإثيوبيا. ورغم الطموحات المعلنة للتكامل والتعاون ضمن إطار "بريكس+"، إلا أن الواقع يظهر وجود تباينات عميقة وتوترات حادة بين عدد من أعضائه.

فمن جهة، تشهد العلاقات بين الهند والصين توترا مزمنا نتيجة النزاع الحدودي الطويل الأمد في جبال الهيمالايا، والذي بلغ في بعض الأحيان مستويات دموية. هذا الصراع الجيوسياسي يتقاطع مع الانحياز الهندي المتزايد للولايات المتحدة، مقابل دعمها العسكري من الصين، ما يعكس حالة من التناقض البنيوي في علاقات أعضاء المجموعة.

ومن جهة أخرى، لا تزال العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران تتسم بالهشاشة، رغم استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما بوساطة صينية في ماي 2023. ففي الوقت الذي تحتفظ الرياض بعلاقات استراتيجية وثيقة مع واشنطن في مجالي الأمن والطاقة، تواصل طهران تصعيد مواجهاتها مع الولايات المتحدة وحلفائها، ولا سيما الكيان الصهيوني.

[1] Keukeleire, Stephan, and Tom Delreux. *The Foreign Policy of the European Union*. Palgrave Macmillan, 2014, 213.

هذا التنافر السياسي والأمني بين بعض أعضاء "بريكس+" يقوض إمكانات التنسيق الفعال ويحد من قدرة المجموعة على تبني مواقف موحدة في السياسة الدولية، وعلى صعيد خاص فإن التصدع داخل المجموعة سيضعف من فاعليتها وبالتالي إضعاف فاعلية التوظيف الروسي للبريكس+ كآداة للقوة الناعمة[1].

1.5. غياب معايير واضحة للعضوية:

منذ اقتراح صيغة "بريكس+" كنسخة موسعة للمجموعة الأم "بريكس" من طرف الصين سنة 2017، ظهر جدل واسع بين الأعضاء يتعلق أساسا بإمكانية إدماج تجمعات إقليمية في المجموعة على غرار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، رابطة تعاون جنوب آسيا، الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية.

وقد اتسم اقتراح التوسيع بالغموض منذ البداية. ذلك أن المجموعة لم تتفق أصلا على أية قواعد أو معايير تحكم مسألة العضوية، ما يعكس رغبة الدول الأعضاء في الاحتفاظ بسلطة تقدير واسعة في هذا الشأن. فمثلا جنوب إفريقيا لم تنضم للدول المؤسسة إلا بعد أن اتفقت الدول الأربع على دعوتها للإلتحاق بالمجموعة ويعزى قبولها إلى الدعم الصيني بالنظر إلى مصالحه في المنطقة.

وحتى مع التوسيع الثاني لم تتضح الأسس التي استند إليها في تقرير قبول عضوية أي من الدول الست، وعدم قبول الدول السبع عشرة الأخرى التي أعربت عن رغبتها في الالتحاق بالمجموعة. إلا أن المؤكد أن هذه الدول الست تضيف تنوعات اقتصادية جديدة إلى دول بريكس الخمس الحالية[2].

ومع ذلك فقد جعلت المجموعة عضوية "بنك التنمية الجديد" مفتوحة لجميع الدول وليس فقط دول "بريكس" ما يفتح تساؤلات حول مصداقية الخطاب الروسي بخصوص توطيد العلاقات على أساس تعاون جنوب – جنوب، وبالتالي تستغل القوى الغربية هذا البعد للتشكيك في فاعلية تجمع بريكس.

2. العوامل الخارجية المؤثرة على دور بريكس+ في دعم القوة الناعمة الروسية

[1] The Vienna Institute for International Economic Studies. 2023. "BRICS Plus: New World Order after the Pax Americana?" Accessed May 24, 2025. https://wiiw.ac.at/brics-plus-new-world-order-after-the-pax-americana-n-623.html

[2] "توسيع بريكس: تحديات التو افق ووعود التأثير"، مرجع سابق.

2.1. التشكيك في الأجندة الدولية الروسية:

تعد السياسة الخارجية الروسية المعاصرة، عموما، وفي سياق مجموعة البريكس ثم بريكس+ خصوصا، موضع انتقاد متكرر من جانب العديد من المحللين ووسائل الإعلام الغربية. وغالبا ما توصف السياسات الروسية بأنها ذات طابع توسعي أو عدواني، وأحيانا تصنف ضمن ما يسمى بالنهج القومي المتشدد، أو يشار إليها على أنها تعكس نوعا من "دبلوماسية البوارج الحربية".

وقد تصاعد هذا النقد في أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، وما تلاه من دعمها لأطراف محلية مسلحة في منطقة دونباس جنوب شرق أوكرانيا، إضافة إلى تدخلها العسكري في النزاع السوري.

وبحسب بعض الخبراء الغربيين، فإن روسيا، في ظل ما يوصف بأنه تراجع اقتصادي وتخلف تكنولوجي نسبي، تعتمد بدرجة أكبر على أدوات الضغط العسكري للدفاع عن مصالحها الوطنية، لاسيما في الفضاء السوفيتي السابق، وتتبنى مواقف أكثر صرامة في علاقاتها مع الدول الغربية[1].

حتى مع الصيغة الجديدة بريكس+، لم تسلم السياسة الخارجية الروسية من الإنتقادات الغربية، حيث واجهت اتهامات بتطبيق نوع من "الاستعمار الجديد" خاصة في البلدان الأفريقية. وبذلك فإن روسيا في إطار بريكس+ وفق الخبراء الغربيين، تتعامل مع مناطق نفوذها باعتبارها مخازن ضخمة للمواد الخام والعمالة الرخيصة أو أسواقا أسيرة لبيع إنتاجها الصناعي.

وبعيدا عن تحدي الظلم البنيوي الموروث من الاستعمار ثم العولمة، فإن النموذج الاقتصادي الذي يروجون له "والذي وصفه على وجه الخصوص أحد الاقتصاديين الهنود بأنه "ليبرالي جديد بخصائص الجنوب" يهدد، على العكس من ذلك، بتضخيم هذه الظلم[2].

2.2. العقوبات الغربية:

تعرضت روسيا منذ عام 2014، ولا سيما بعد تصاعد الأزمة الأوكرانية في 2022، لعقوبات اقتصادية غربية استهدفت قطاعات الطاقة والتمويل والتكنولوجيا، مما حجم من أداورها داخل مجموعة بريكس+. استهدفت العقوبات الغربية القطاعات الحيوية كالقطاع المالي والمصرفي والتجارة والطاقة والنقل والتكنولوجيا والدفاع.

---

[1] A.A. Sergunin, *Russia's Strategies towards BRICS: Problems and Opportunities* (Moscow: MGIMO University; St. Petersburg: St. Petersburg State University, 2020), P. 535.

[2] CADTM, *"BRICS et Afrique,"* consulté le 24 mai 2025.

كما قوضت قدرتها على الوصول إلى احتياطاتها من العملات الأجنبية، ولاسيما الدولار الأمريكي، وتجميد أصول العديد من رجال الأعمال والأثرياء الروس، فضلا عن تقييد حرية بعض البنوك والشركات الروسية في الوصول إلى أسواق رأس المال الأوروبية والأمريكية، وحظر التعاملات مع البنوك المركزية الروسية، واستبعاد بعض المصارف الروسية من نظام "سويفت" العالمي.

ورغم ذلك، حاولت روسيا تعزيز التعاون الاقتصادي عبر بنك التنمية الجديد ومشاريع البنية التحتية المشتركة مع شركائها، وحتى هذه المبادرات تواجه تحديات مالية وبيروقراطية تحد من سرعتها وفعاليتها، فضلا عن تصاعد المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية[1].

الشكل رقم (4): احصائيات أكثر الدول تعرضا للعقوبات الغربية

المصدر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.[2]

وتوضح الإحصائيات حصيلة روسيا كأكثر دولة تعرضا للعقوبات في العالم، وقد تصاعد عدد العقوبات المفروضة عليها بشكل غير مسبوق منذ فبراير 2022، ما يعكس سياسة غربية ممنهجة لعزلها سياسيا واقتصاديا، وتقييد دورها في المنصات متعددة الأطراف مثل بريكس+، رغم محاولاتها الالتفاف على هذا الضغط عبر تحالفات بديلة. بهذا الشكل، تظهر العقوبات الغربية حدودا واضحة أمام فاعلية روسيا ضمن بريكس+، مما يجعل دورها أكثر دفاعية وأقل تأثيرا في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي.

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2025. "إدارة البدائل: كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين إيجابيًا بالرغم من عقوبات الغرب." تم الاطلاع عليه في 24 مايو 2025". https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9315.

[2] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2025. "إدارة البدائل: كيف ينمو اقتصادا روسيا والصين إيجابيًا بالرغم من عقوبات الغرب."، مرجع سبق ذكره.

2.3. الضغط الإعلامي:

إلى جانب العقوبات الاقتصادية، شكل الضغط الإعلامي الغربي أداة استراتيجية لتقويض صورة روسيا دوليا، مما انعكس على فاعليتها داخل إطار بريكس+. فقد سعت وسائل الإعلام الغربية في الدول الكبرى إلى تصوير روسيا كدولة "مارقة" تعيق الاستقرار الدولي، لا سيما بعد الحرب في أوكرانيا، فقد واجهت روسيا حملة إعلامية غربية شرسة سلطت ضدها الرأي العام العالمي[1].

هذا التأطير الإعلامي السلبي لم يؤثر فقط على صورة روسيا لدى الرأي العام العالمي، بل ساهم في الحد من شرعية مبادراتها داخل المجموعة، خاصة في مجالات الأمن والحوكمة العالمية، حيث تخوف بعض الأعضاء من الارتباط بمواقف قد تفسر على أنها معادية للغرب[2].

علاوة على ذلك، ركز الإعلام الغربي على تداول التباينات ومواطن الخلاف داخل مجموعة بريكس+، والترويج روسيا كعنصر خلاف أكثر منها عامل توحيد، ما أدى إلى إبطاء الدينامية الجماعية التي تحاول موسكو تعزيزها عبر هذه المنصة.[3]

2.4. المنافسة الصينية:

من الطبيعي أن تتسم مجموعة دولية قائمة على التطلعات إلى ممارسة نفوذ عالمي بمنافسة شديدة بين أعضائها، على الأقل في مراحلها الأولى. وحتى بعد المصالحة التاريخية بين الصين وروسيا، والدور المهم الذي لعبته الصين في مساعدة روسيا على إدارة حربها في أوكرانيا من خلال توفير وتمويل التعاون الاقتصادي والدعم الدبلوماسي والعسكري[4].

---

[1] Szostek, Joanna. 2017. "Defence and Promotion of Desired State Identity in Russia's Strategic Narrative." *Geopolitics* 22 (2): 301–304. https://doi.org/10.1080/14650045.2016.1214914.

[2] Yablokov, Ilya, and Precious N. Chatterje-Doody. 2022. *Russia Today and Conspiracy Theories: People, Power and Politics on RT*. London: Routledge : 113 – 117.

[3] Hutchings, Stephen, and Vera Tolz. 2015. *Nation, Ethnicity and Race on Russian Television: Mediating Post-Soviet Difference*. London: Routledge : 226 – 229.

[4] Maria Vassalou and Chris Alden, *BRICS+ and Contested Global Leadership in an Era of Great Power Competition: Implications for Investment* (Pictet Research Institute, March 2025), 17.

الشكل رقم (5): التفاوت الاقتصادي بين الصين وروسيا ضمن مجموعة البريكس: قراءة في حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2010–2023).

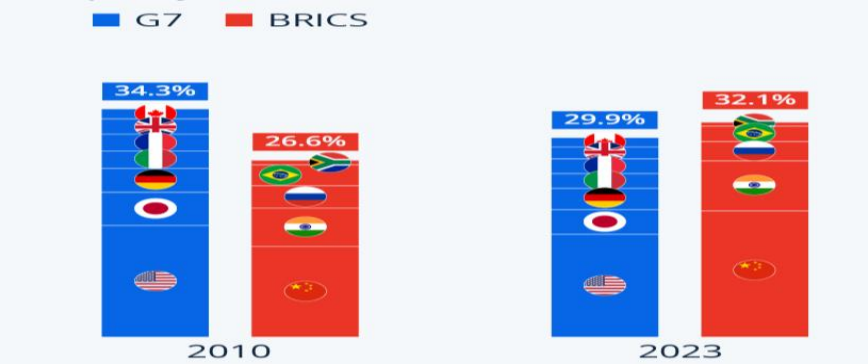

المصدر: Statista, *"BRICS and G7 Share of Global GDP"*.[1]

الشكل رقم (6): مساهمة تكتل بريكس في إجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة 2023

المصدر: مستقبل تجمع دول البريكس في النظام الدولي الجديد.[2]

تكشف بيانات 2023 صعود مجموعة BRICS إلى 32.1% من الناتج العالمي (وقد أحرزت بذلك تفوقا على G7بـ29.9%). هذا التفوق لا ينفي وجود تفاوت صارخ بين دو ل المجموعة خاصة أكبر قوين الصين وروسيا: فالصين تساهم وحدها بـ 70%من اقتصاد المجموعة (أي 18.4% عالميا)، بينما بالكاد تصل حصة روسيا إلى 3%.[3]

يخلق التفوق الاقتصادي الصيني داخل مجموعة BRICS+ منافسة مختلة تدفع موسكو إلى التبعية. فبكين تتحكم في آليات التحالف عبر احتكار تمويل مشاريعه (كبنك التنمية الجديد) وفرض التعامل باليوان، مما

---

[1] Statista, *"BRICS and G7 Share of Global GDP,"* last modified April 25, 2024, https://www.statista.com/chart/30638/brics-and-g7-share-of-global-gdp/ (accessed May 24, 2025).

[2] العزاوي، نسرين رياض شنشول" .مستقبل تجمع دول البريكس في النظام الدولي الجديد ".*جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية*، ص. 71.

[3] المرجع السابق، ص. 71.

يضعف القدرة التفاوضية الروسية ويجبرها على دعم الأجندة الصينية سياسيا. الأمر الذي قد يؤدي إلى نتيجة عكسية تتمثل في: تحول BRICS من منصة لتعزيز النفوذ الروسي إلى أداةٍ تعمّق عزلة موسكو وتكرس هيمنة بكين الآسيوية".

2.5. المحدودية البنيوية:

أدى الطابع غير الرسمي لآلية تعاون البريكس، يعتمد البناء المؤسسي للبريكس على النمو التدريجي للترابط السياسي والاقتصادي بين دول البريكس، إلا أن المفتاح يكمن في توافق الأعضاء على السعي لتحقيق مصالحهم.

يعتمد التعاون بين دول البريكس اليوم على نموذج منتدى الحوار "آلية اللا كيان". ومع ذلك، فإن آلية التعاون هذه في الواقع في حالة "اللاءات الثلاثة /Three-No": لا أمانة دائمة، ولا مكتب مخصص وموظفون إداريون، ولا كيان إداري تنفيذي أو إشرافي محدد. في غياب هيئة تنسيقية وتنفيذية شاملة، قد تتأثر أجندة التعاون المتفق عليها بين دول البريكس بشكل خطير باختلاف استعدادات وقدرات أعضائها.[1]

2.6. الثنائية السردية للسياسة الروسية:

تواجه الدبلوماسية الروسية معضلة جوهرية في هندسة سرديتها الدولية، تتجسد في ثنائية سردية حادة: فمن جهة، تهيمن صورتها التاريخية كقوة أوراسية صلبة متجذرة في إرثها الإمبراطوري والسوفيتي ومعززة بممارساتها العسكرية المعاصرة – في الوعي الجيوسياسي لدول آسيا وإفريقيا، مما يصعب تجاوزها. ومن جهة ثانية، تسعى موسكو جاهدة إلى ترسيخ سردية بديلة تروج فيها لذاتها بوصفها شريكا ناعماً موثوقا، بديلا عن الغرب، قائما على احترام السيادة والتعاون في مجالات الأمن والطاقة والثقافة دون شروط.

إلا أن التناقض الجوهري بين هذا الخطاب "الناعم" وممارسة القوة الصلبة المتمثلة في التواجد العسكري الروسي في أوكرانيا –الذي يُنظر إليه دوليا كانتهاك صريح للسيادة – يقوض مصداقية السردية الثانية بشكل حاسم. هذا التناقض لا يعيق فقط قبول الصورة الناعمة في المنظور الآسيوي-الإفريقي الحساس تاريخيا لمسألة السيادة، بل يفرض تبعيات سياسية وعملية جسيمة بحيث تتعرض أدوات القوة الناعمة الروسية (كالديبلوماسية الثقافية والاقتصادية) لاتهامات بالازدواجية، فضلا عن على الدول الشريكة

[1] Wen Wang and Chen Long, "A New Era of 'Greater BRICS Cooperation': The Future of the World and the Role of China," *BRICS Journal of Economics* 5, no. 4 (2024): 45.

المحتملة مخاطر الضغط والعقوبات الغربية، وحياد الموارد الروسية عن مشاريع النفوذ الناعم طويلة الأمد نحو متطلبات الصراع العسكري، مما يقيد فعليا أي إمكانيات لتوسعها في الظروف الراهن.[1]

2.7. تداعيات الأزمة الأوكرانية 2022 على صورة روسيا:

غيرت حرب أوكرانيا أولويات السياسة الخارجية الروسية بشكل ملحوظ، ودفعت الدول الغربية إلى السعي لعزل روسيا. كما خفضت دول أوروبا الغربية الكبرى علاقاتها مع موسكو بشكل حاد في مقابل دعم أوكرانيا عسكريا وماليا. كما انضمت المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا إلى سلسلة العقوبات الأمريكية واستقبلت روسا معارضين لبوتين والحرب. عموما قللت أوروبا بشكل كبير من اعتمادها على الغاز الروسي المستورد عبر خطوط الأنابيب منذ بدء الحرب. وشددت دول البلطيق وبولندا (دول المواجهة) مواقفها تجاه روسيا، وقطعت ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا روابطها بشبكة الكهرباء الروسية[2].

الشكل رقم (7): عجلة المستقبليات: تداعيات الأزمة الروسية الأوكر انية

المصدر: *مستقبل امتداد أجل الأزمة الروسية الأوكرانية باستخدام منهجية عجلة المستقبل*.[3]

---

[1] Henry Kissinger, *World Order: Reflections on the Character of Nations and the Course of History* (New York: Penguin Press, 2014) :87.

[2] Brookings Institution. *How the War in Ukraine Changed Russia's Global Standing*. 2024. https://www.brookings.edu/articles/how-the-war-in-ukraine-changed-russias-global-standing/ (accessed May 25, 2025).

[3] إدارة العامة للدراسات المستقبلية والنمذجة .*مستقبل امتداد أجل الأزمة الروسية الأوكرانية باستخدام منهجية عجلة المستقبل* . العدد الأول، 2022، ص 5.

تظهر "عجلة المستقبليات" أبعاد تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي انعكست على تقويض أداء روسيا داخل مجموعة البريكس. فقد أدت العقوبات الاقتصادية وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء إلى إضعاف الاقتصاد الروسي، وهو ما انعكس سلبا على قدرتها على تقديم نفسها كقوة مستقرة وموثوقة داخل المجموعة. كما أسهمت التوترات السياسية والعزلة الدولية في تآكل مصداقيتها، خاصة في ظل سعي باقي دول البريكس، وعلى رأسها الصين، لتجنب الانجرار في مواجهة مفتوحة مع الغرب، مما عمّق من الفجوة بين موسكو وباقي أعضاء التحالف.

يتضح من خلال هذا العرض أن توظيف روسيا لمجموعة بريكس+ كأداة للقوة الناعمة، وإن حمل في طياته إمكانات جيوسياسية واعدة لتوسيع النفوذ الدولي وتعزيز امتدادها، إلا أنه يواجه جملة من التحديات التي تقلص من فعاليته.

إذ تكشف المعيقات الداخلية عن تباين واضح في الرؤى والأولويات بين أعضاء المجموعة، وتضارب المصالح الوطنية، وضعف الأطر المؤسسية، بينما تسهم المعيقات الخارجية، وعلى رأسها العقوبات الغربية والضغط الإعلامي، في خلق بيئة دولية غير مواتية لموسكو. هذا الواقع يطرح تساؤلات حول قدرة موسكو على تحويل بريكس+ إلى أداة ناجعة لإعادة رسم موقعها في النظام الدولي.

في ضوء ما تم استعراضه من تحديات متعددة تواجه روسيا في توظيف منصة بريكس+ كأداة للقوة الناعمة، يتضح أن هذه العوائق تعكس تعقيدات الواقع الدولي والإقليمي الذي تعمل فيه موسكو.

وتشير الدراسة إلى أن فعالية بريكس+ كوسيلة لتعزيز النفوذ الروسي تعتمد بشكل رئيس على تجاوز هذه التحديات من خلال استراتيجيات سياسية واقتصادية مرنة ومتكاملة. كما تؤكد النتائج أهمية الانسجام بين مصالح الدول الأعضاء لضمان استقرار وتحقيق أهداف المنصة. لذا، يظل التحدي الأساسي مرتبطا بمدى قدرة روسيا على تكييف سياساتها الداخلية والخارجية مع هذه المعطيات، مما يستدعي استمرار البحث والمتابعة لتعزيز دور بريكس+ ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب.

خلاصة الفصل:

يظهر هذا المبحث أن مجموعة بريكس+ تمثل إطارا حيويا لروسيا في تعزيز قوتها الناعمة، حيث توفر المنصة فرصا لبناء تحالفات استراتيجية وتعزيز الحضور الروسي في مناطق نفوذ جديدة، مثل أوراسيا وأفريقيا، عبر آليات التعاون الاقتصادي والثقافي.

فمن خلال المطلب الأول، اتضح أن روسيا تستثمر في المشاريع المشتركة داخل المجموعة لتعزيز صورتها كشريك موثوق، بينما كشف المطلب الثاني عن الدور الجيوسياسي للمجموعة في موازنة النفوذ الغربي وتوسيع الشبكات الروسية.

غير أن المطلب الثالث أبرز أن فاعلية هذه الاستراتيجية تواجه تحديات جذرية، أبرزها الاختلافات الداخلية بين أعضاء بريكس+، والمنافسة الصينية الواضحة داخل المجموعة، إضافة إلى محدودية الموارد الروسية مقارنة بزميلاتها في المنصة.

رغم ذلك، تظل بريكس+ أداة لا غنى عنها في ترسانة السياسة الخارجية الروسية، وإن كانت تحتاج إلى سياسات أكثر مرونة لتعظيم الاستفادة منها في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية، مع تركيز خاص على مجموعة "بريكس+" كمنصة استراتيجية، تبيّن أن القوة الناعمة لم تعد خيارًا تكميليًا، بل أصبحت ضرورة تفرضها التحولات الجيوسياسية وارتفاع تكلفة المواجهات التقليدية. فقد أفرز النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تراجعًا في مركزية أدوات القوة الصلبة، مقابل صعود أدوات أكثر مرونة وأقل تكلفة، تمتلك القدرة ذاتها على التأثير وبناء النفوذ وتأمين المصالح.

وقد سلّطت الدراسة الضوء على ملامح الاستراتيجية الروسية في توظيف القوة الناعمة، والتي، رغم تأخر تبنيها للمفهوم، سعت إلى تطويره بما يتماشى مع خصوصياتها الحضارية والسياسية، عبر أدوات ثقافية، إعلامية، دينية ودبلوماسية. كما شكّل انخراط روسيا في منظمات متعددة الأطراف، وتأسيس تحالفات جديدة، تعبيرًا عن إدراك متزايد لأهمية القوة الناعمة في تحقيق طموحاتها الجيوسياسية.

ومع ذلك، لا تزال فعالية القوة الناعمة الروسية محدودة بفعل مجموعة من التحديات البنيوية الداخلية والخارجية، ما يجعل من تجاوز هذه المعيقات رهانا استراتيجيا. ويبرز ذلك من خلال الحاجة إلى إعادة هيكلة التكتل البريكسي + وتوحيد توجهاته، وتعزيز التنسيق داخله بما يخدم أهداف روسيا وشركائها، إضافة إلى تطوير سرديات خارجية أكثر تعددية وجاذبية، تقوم على مقومات حضارية مشتركة وخطاب منفتح يتجاوز منطق العداء، لصالح رؤية مبنية على الشراكة والاحترام المتبادل.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية المركزية:

أظهرت الدراسة، أن توظيف روسيا لأدوات القوة الناعمة ضمن إطار تكتل بريكس+ ساهم في توسيع مجال حركتها الدولية، لا سيما في فضاءات الجنوب العالمي، ومكنها جزئيا من تقليص اعتمادها التقليدي على أدوات القوة الصلبة. حيث أتاحت منصة بريكس+ آليات بديلة لموسكو لإعادة بناء النفوذ من خلال توظيف الإعلام، والتعليم، والدبلوماسية الثقافية. ومع ذلك، تبقى فعالية هذا التوظيف محدودة بالنظر إلى ضعف الجاذبية القيمية والثقافية للنموذج الروسي، فضلا عن التناقض القائم بين خطابها التعددي وممارساتها السلطوية، مما يجعل تحقق الفرضية المركزية نسبيا ويعتمد على إصلاحات هيكلية في المقاربة الروسية للقوة الناعمة.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: روسيا زادت من اعتمادها على أدوات القوة الناعمة بعد 2014 لتعويض تراجع نفوذها الصلب".

تشير المعطيات إلى أن هذا التوجه تحقق بشكل واضح؛ حيث لجأت روسيا إلى توظيف أدوات كالإعلام الدولي، والبرامج الثقافية، والمنح الدراسية، لتعويض القيود المفروضة على نفوذها التقليدي في السياق الدولي. ومنه نستنتج أن الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: توظيف روسيا لبريكس+ مكّنها من اختراق فضاءات جغرافية جديدة وتعزيز مكانتها الدولية.

يتضح من التحليل أن بريكس+ أتاح بالفعل لروسيا فرص الانخراط في فضاءات جديدة خارج نطاقها التقليدي، غير أن الاستفادة منها ظلّت جزئية بسبب تحديات داخل التكتل كضعف التنسيق وتفاوت المصالح. ومنه نستنتج أن الفرضية محققة جزئيًا.

الفرضية الثالثة: بريكس+ شكّل آلية بديلة عن المنظمات الدولية الغربية لتوسيع النفوذ الروسي".

أظهرت الدراسة أن روسيا بالفعل تنظر إلى بريكس+ كإطار بديل عن المنظومات الغربية، وتسعى من خلاله لإعادة تشكيل توازن القوى. غير أن فعالية هذا التوظيف تبقى رهينة بتطور أداء التكتل داخليًا. ومنه نستنتج أن الفرضية صحيحة جزئيًا، وتبقى مرهونة بظروف التكتل المستقبلية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التحليلية المعمقة لموضوع "توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية بريكس+ نموذجا"، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. شكل مفهوم القوة الناعمة تحولاً نوعياً في مضمون "القوة" داخل أدبيات العلاقات الدولية، إذ اضحى أداة مركزية في السياسة الخارجية الحديثة، تقوم على الاقناع والجذب بدلا من الاكراه، وهو ما يستدعي مقومات ثقافية، رمزية وقيمية متجذرة، خاصة في ظل تصاعد دور الاعلام والثقافة في تشكيل السلوك الدولي.
2. أظهرت التجربة الروسية توجها متزايدا نحو إدماج أدوات القوة الناعمة ضمن استراتيجيتها الخارجية، لاسيما منذ عودة فلاديمير بوتين إلى الرئاسة في 2012، مع التركيز على إعادة تشكيل صورة روسيا في

الفضاء السوفياتي السابق وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، عبر منصات متعددة الأطراف مثل منظمة بريكس+ ومنظمة شنغهاي للتعاون.

3. لم يعد الخطاب الروسي حول "العالم متعدد الأقطاب"مجرد موقف سياسي مضاد للهيمنة الغربية، بل أداة مركزية في استراتيجية القوة الناعمة الروسية، تسعى موسكو من خلالها إلى بناء سردية بديلة، وتقديم نفسها كقوة مسؤولة تدافع عن السيادة، التوازن الحضاري، والشراكة العادلة. وتمثل البريكس+ إحدى أبرز الأدوات التي تُفعل بها روسيا هذا التوجه.
4. تبيَّن أن فعالية التأثير الناعم تتطلب تجاوز مركزية الدولة، من خلال تمكين الفاعلين من غير الدولة، كالجامعات، منظمات المجتمع المدني، مراكز الفكر، والنخب الثقافية والإعلامية المستقلة، لما لهم من قدرة أكبر على تحقيق التواصل غير الرسمي وتعزيز جاذبية الرسالة الروسية عالميًا.
5. تظل القوة الناعمة الروسية محدودة بفعل معوقات هيكلية، منها الصورة السلبية في الإعلام الغربي، والطابع التوجيهي والمركزي للأدوات الروسية. ويتوقف تجاوز هذه المعوقات على قدرة موسكو على صياغة سرديات أكثر انفتاحًا، وتطوير خطاب يتجاوز التناقض مع الغرب، نحو طرح بديل تشاركي وجاذب.
6. أثارت ديناميكيات توسع مجموعة بريكس+ تخوفًا لدى الغرب، خاصة بالنظر إلى محاولاتها تأسيس نظام اقتصادي بديل ومؤسسات مالية مستقلة مثل بنك التنمية الجديد، وتوسيع نطاق استخدام العملات المحلية. ما يدعو دول المجموعة إلى تعزيز استقلاليتها وتقليص ارتهانها للأنظمة المالية الغربية، بما فيها الدولار الأمريكي.

في الختام، تؤكد الدراسة أن القوة الناعمة تشكل أداة حيوية في السياسة الخارجية الروسية، لا سيما في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، إذ تتيح لموسكو فرصًا لبناء نفوذ غير تقليدي، وتوسيع شراكات استراتيجية بعيدًا عن منطق الصراع. وتبقى فعالية هذا التوجه رهينة بقدرة روسيا على تحديث أدواتها، والانفتاح على مقاربات جديدة في التفاعل الدولي، تعزز من مكانتها ضمن نظام عالمي أكثر تعددية وتوازنا.

قائمة الجداول، الخرائط والأشكال:

قائمة الجداول، الخرائط والأشكال:

أ. الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	مراحل وسياقات انتشار مفهوم القوة الناعمة	14
2	الجدالات النظرية حول مفهوم القوة في العلاقات الدولية	20
3	تلخيص المرحلة الأولى من تطور القوة الناعمة الروسية	45
4	تلخيص المرحلة الثانية من تطور القوة الناعمة الروسية	46
5	تلخيص المرحلة الثالثة من تطور القوة الناعمة الروسية	47
6	تطور القوة الناعمة الروسية من الاتحاد السوفياتي إلى الاتحاد الروسي	47
7	الترابط بين السلوك والموارد	49
8	مقارنة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة	50
9	مقارنة بين القوة الناعمة خلال فترة الاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية	67
10	القمم التي عقدت في إطار منظمة بريكس منذ 2009 إلى 2024	84

قائمة الجداول، الخرائط والأشكال:

ب. الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
خريطة 1	تمركز دول مجموعة بريكس: "تشكل جديد لقوى عالمية في النظام الدولي الحديث"	80
خريطة 2	دول مجموعة بريكس+: التحول نحو تحالف عالمي متعدد القارات	88
خريطة 3	مجال الصدام الأوراسي – الأطلنطي	112
خريطة 4	شركات الطاقة الروسية في شمال إفريقيا: من الاستثمار إلى إعادة تموقع النفوذ	115

ج. الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تقييم دور روسيا في العلاقات الدولية	73
2	تجارة المنتجات الزراعية بين دول مجموعة البريكس وإفريقيا من 2019 إلى 2021.	118
3	إحصائيات توضح التفاوت البنيوي في الوزن الاقتصادي داخل بريكس+	124
4	احصائيات أكثر الدول تعرضا للعقوبات الغربية	128
5	التفاوت الاقتصادي بين الصين وروسيا ضمن مجموعة البريكس: قراءة في حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2010–2023).	130
6	مساهمة تكتل بريكس في إجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة 2023	130
7	عجلة المستقبليات: تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية	132

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- الدهشان، أحمد. النفوذ الروسي في إفريقيا: الدوافع والإستراتيجية والأدوات. أبعاد للدراسات الاستراتيجية، 2024 .
- المرابط، علاء. "أنواع القوة في النظام الدولي." مجلة شؤون استراتيجية، العدد 1 (2017): 141–142، 145 .
- بن جديد، عبد الحق، ومراد بن قيطة. "القوة الناعمة الروسية في منطقة كومنولث الدول المستقلة: المصادر والأدوات." مجلة آفاق للعلوم، العدد 8 (2017): 297–301، 304 .
- حسن، هوشنك صابر. "أدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الإيرانية في إطار نظرية القوة الحادة." مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 2 (2022): 126 .
- خير الله، أحمد السيد. "أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي." مجلة البحوث المالية والتجارية (2019): 166 .
- دوغين، ألكسندر. أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي. ترجمة عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004 .
- رزيق المخادمي، عبد القادر. تكتل دول بريكس نحو نظام عالمي جديد. ديوان المطبوعات الجامعية، 2017 .
- زعلوك، عنتر. "التطور المنهجي لمفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة مسحية في الأدبيات المعاصرة." المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية 8، العدد 16 (2023): 257 .
- قلعجية، وسيم. روسيا الأوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016 .
- معوض، علي جلال. مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019.
- مختاري، عبد الرزاق. "التوجهات الروسية الكبرى في ظل مفاهيم النظرية الأوراسية الجديدة (2000–2020)." المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 8، العدد 2 (2021): 581–582 .
- ناي، جوزيف. القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان، 2007 .
- ناي، جوزيف. مستقبل القوة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015 .

قائمة المراجع:

- ناي، جوزيف. مفارقة القوة الأمريكية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان، 2003 .
- نوار، إبراهيم. مصادر القوة الناعمة ومكانة مصر في العالم. القاهرة: مهرجان القاهرة الدولي للكتاب، 2018 .
- وديع، مخلوف. "توظيف القوة الناعمة في السياسات الخارجية للقوى الصاعدة: دراسة حالة الهند." أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، 2021 .

2. المراجع الأجنبية:

- Ageeva, Vera D. The Rise and Fall of Russia's Soft Power: Results of the Past Twenty Years. France: Russia in Global Affairs, 2021.
- Alisawi, Yousif Hameed Jasim, and Shamal Mustafa. "Soft Power Diplomacy: Leveraging International Organizations in The Age of Globalization." Tuijin Jishu/Journal of Propulsion Technology (2023): 5319–5322.
- Barnett, Michael, and Raymond Duvall, eds. Power in Global Governance. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.
- Bhowmick, Soumya, and Arya Roy Bardhan. BRICS Plus: Enhancing Multilateralism and Macroeconomic Opportunities. Observer Research Foundation, 2023.
- Cabrol, Yves. Le Retour du « Soft Power » dans les Relations Internationales? Rapport de l'Association des Auditeurs de l'Institut des Hautes Études de Défense Nationale, 2009.
- Cohen, Ariel. Ideology and Soft Power in Contemporary Russia. Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012.
- Kastouéva-Jean, Tatiana. La Russie de Poutine en 100 Questions. Paris: Tallandier, 2022.
- Laruelle, Marlène. Russia's Niche Soft Power: Sources, Targets and Channels of Influence. France: IFRI, 2021.
- Narbone, Luigi. Russia's Soft Power Strategies in the MENA Region and Africa. Italy: Luiss Guido Carli University, 2024.
- Nye, Joseph. Bound to Lead: The Changing Nature of the American Soft Power. New York: Basic Books, 2016.

قائمة المراجع:

- Sergunin, Alexander, and Leonid Karabeshkin. Understanding Russia's Soft Power Strategy. Political Studies Association, 2015.
- Simons, Anna. "Soft Power = Smart Power." Foreign Policy Researcher, April 2012.
- Trunkos, Judit. "Comparing Russian, Chinese and American Soft Power Use: A New Approach." Global Society 35, no. 4 (2020): 491–514.
- Wilson, Dominic, and Roopa Purushothaman. Dreaming With BRICs: The Path to 2050. Global Economics Paper No. 99. Goldman Sachs, 2003.

3. المراجع الإلكترونية والمواقع:

- Carnegie Endowment for International Peace. BRICS Expansion and the Future of World Order. 2025. Accessed May 20, 2025. https://carnegieendowment.org/research/2025/03/brics-expansion.
- Gellman, Barton. "Russia-Backed Media Outlets Are Under Fire in the US—but Still Trusted Worldwide." Wired, April 4, 2023. Accessed May 13, 2025. https://www.wired.com/story/russia-backed-media-outlets.
- وزارة خارجية الاتحاد الروسي مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. 2023 Accessed May 23, 2025. https://mid.ru/print/?id=1860586&lang=ar.
- Santana, Eric Vinicius da Silva, and Paulo Nascimento de Carvalho. "The Rise of the BRICS as a World Power in the Architecture of the International Financial System in the Post-Subprime Crisis." Revista Aurora 10, no. 2 (2017): 29–45. Accessed May 24, 2025.
- Yang, McCabe, and Hindman. "Does Russian Propaganda Lead or Follow?" 2024. Accessed May 22, 2025

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة.....1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية 10
المبحث الأول: القوة الناعمة: المفهوم والتطورات النظرية 12
المطلب الأول: القوة الناعمة في الفكر السياسي والعلاقات الدولية.....12
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لتوظيف القوة الناعمة 17
المطلب الثالث: القوة الناعمة كأداة للتأثير في العلاقات الدولية: تأصيل مفاهيمي.....21
المبحث الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية واستراتيجياتها 26
المطلب الأول: توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية للدول الكبرى.....26
المطلب الثاني: دور المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية في تفعيل القوة الناعمة.....32
الفصل الثاني: القوة الناعمة الروسية: التوجهات والاستراتيجيات.....39
المبحث الأول: القوة الناعمة في الاستراتيجية الروسية 41
المطلب الأول: القوة الناعمة في العقيدة الدبلوماسية الروسية 41
المطلب الثاني: جدلية القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الروسية 48
المبحث الثاني: أدوات القوة الناعمة الروسية وآليات تنفيذها 56
المطلب الأول: الإعلام الروسي كأداة للقوة الناعمة الروسية.....56
المطلب الثاني: الدبلوماسية الثقافية والتعليمية 62
المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية والتنموية كأداة للنفوذ الروسي 68
الفصل الثالث: بريكس+ كمنصة مؤسساتية لتفعيل القوة الناعمة الروسية.....75
المبحث الأول: بريكس+ النشأة والدور الجيوسياسي.....77
المطلب الأول: نشأة بريكس: من فكرة اقتصادية إلى تحالف جيوسياسي.....77
المطلب الثاني: التوسيع الاستراتيجي من BRICS إلى +BRICS 85
المطلب الثالث: البريكس وإعادة تشكيل التوازنات الدولية: قراءة في أبعاد التعددية القطبية 92
المبحث الثاني: القوة الناعمة الروسية في إطار بريكس+: التوظيف والتحديات 101
المطلب الأول: بريكس+ كمنصة للقوة الناعمة الروسية 101
المطلب الثاني: التوظيف الروسي لبريكس+ لتعزيز التمدد الجيوسياسي في المجالين الأوراسي والإفريقي.....110
المطلب الثالث: حدود فاعلية البريكس+ في استراتيجية القوة الناعمة الروسية.....121
الخاتمة 135
قائمة الجداول، الخرائط والأشكال: 139

فهرس المحتويات

قائمة المراجع: 142

فهرس المحتويات 146